حوّل سداد فواتيرك إلى فرصة للفوز

عن طريق الخدمات المصرفية عبر التطبيق أو الإنترنت

يسري العرض لغاية ٣٠ أبريل ٢٠٢٦. تُطبّق الشروط والأحكام.

سجّل الدخول الآن

بنك مسقط. أفضل كل يوم.

CR No. 1/14573/8

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير

حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد ٢٤ من شوال ١٤٤٧ هـ الموافق ١٢ أبريل ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٣٢٥ | 12 صفحة | Sunday 12 April 2026 - issue No (4325)

جلالة السلطان يهنئ رئيس العراق الجديد ورئيس جيبوتي

مسقط- العُمانية

بعث حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- برقية تهنئة إلى فخامة الرئيس نزار آميدي بمناسبة انتخابه رئيسًا جديدًا لجمهورية العراق الشقيقة، وأدائه اليمين الدستورية. أعرب جلالة السلطان خلالها عن خالص تهانيه، وأطيب تمنياته لفخامته بالتوفيق والسداد في قيادة شعب بلاده لمواصلة مسيرة الاستقرار والتقدم والازدهار. كما بعث حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظَّم- حفظه الله ورعاه- برقية تهنئة إلى فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله رئيس جمهورية جيبوتي، بمناسبة إعادة انتخابه رئيسًا للجمهورية لفترة رئاسية سادسة. أعرب جلالة السُّلطان خلالها عن أطيب التمنيات لفخامته في مواصلة قيادة شعب بلاده الشقيق، وتلبية تطلعاتهم وطموحاتهم نحو حياة مستقرة ومزدهرة.

استجداء الاتفاق في إسلام أباد

- بدء المحادثات الأمريكية الإيرانية.. وترامب يتحدث عن «تطهير هرمز»
- مصدر إيراني: واشنطن تسعى لتحقيق ما عجزت عنه بالحرب
- إيران تتمسك بوقف إطلاق النار في لبنان والتعويضات
- مضيق هرمز لا يزال نقطة «خلاف حاد» في المحادثات

الرؤية- غرفة الأخبار

التقى مسؤولون أمريكيون وإيرانيون رفيعو المستوى أمس السبت في إسلام اباد لإجراء أعلى مستوى من المحادثات بين واشنطن وطهران منذ نصف قرن، في إطار سعيهما إلى وضع حد للحرب التي استمرت ستة أسابيع قبل الإعلان عن هدنة لمدة أسبوعين، في الوقت الذي قال فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن الجيش الأمريكي أغرق جميع السفن الإيرانية التي كانت تزرع ألغاما ويعمل على "تطهير مضيق هرمز"، حسب تعبيره.

وحتى مثول الجريدة للطبع، عقدت جولة ثالثة من المحادثات الإيرانية الأمريكية في إسلام اباد، حسبما أفاد مراسل التلفزيون الرسمي الإيراني.

وذكرت وكالة تسنيم الإيرانية شبه الرسمية للأنباء أن مضيق هرمز لا يزال من بين النقاط الرئيسية "للخلاف الحاد" في المحادثات بين الوفدين الإيراني والأمريكي في إسلام اباد. وأضافت أن المحادثات مستمرة على الرغم مما وصفتها بالمطالب الأمريكية المبالغ فيها، في حين تصر إيران على الحفاظ على مكاسبها العسكرية.

ووصفت وكالة نور نيوز الإيرانية التابعة للدولة تصريحات ترامب بأنها "أخبار كاذبة"، فيما ذكرت صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية أن المحادثات في باكستان وصلت إلى طريق مسدود بشأن وضع المضيق.

اجتماع الوفد الإيراني على هامش محادثات باكستان

وقالت القيادة المركزية الأمريكية في منشور على منصة "إكس" إن المدمرتين فرانك بيترسون ومايكل ميرفي عبرتا مضيق هرمز "في إطار مهمة أوسع لضمان خلو المضيق تماما من الألغام البحرية التي زرعها الحرس الثوري الإيراني سابقا".

وقال قائد القيادة المركزية الأميرال براد كوبر في بيان "بدأنا عملية إنشاء ممر جديد، وسنكشف عن هذا المسار الآمن لقطاع النقل البحري قريبا لتشجيع حرية حركة التجارة".

ووسط تضارب التقارير حول ما يجري، ذكر التلفزيون الإيراني الرسمي أنه لم تعبر أي سفن أمريكية المضيق، وهو نقطة عبور حيوية لإمدادات الطاقة العالمية أغلقته طهران فعليا لكن ترامب تعهد بإعادة فتحه.

وقال مصدر باكستاني عن الجولة الأولى من المحادثات "كانت هناك تقلبات في المزاج من الجانبين، وتراوح النقاش بين التصعيد والهدوء خلال الاجتماع". وقال مصدر إيراني كبير لرويترز قبل بدأ المحادثات إن الولايات المتحدة وافقت على الإفراج عن أصول إيرانية مجمدة في قطر وبنوك أجنبية أخرى، لكن مسؤولا أمريكيا سارع إلى نفي ذلك.

12

اقرأ في الأحد الممتاز:

- «الخمسية الـ11».. خارطة طريق وطنية لتنفيذ ثاني مراحل «عُمان 2040» 03
- «الممرات الخضراء» ضمن حزمة مشاريع لتحقيق «الحياد الصفري» 09
- العمري لـ«الرُّؤيَة»: دور محوري لـ«ظفار الإسلامي» في تمويل المشاريع الوطنية 11
- الوردي لـ«الرُّؤيَة»: توترات «مضيق هرمز» تخدم المصالح الأمريكية 12

استمرار متانة المؤشرات الاقتصادية المحلية

مسقط- العُمانية

أظهرت النشرة الربعية لأداء الاقتصاد العُماني، الصادرة عن وزارة الاقتصاد، تحسنًا في التوقعات الاقتصادية العالمية واستمرار متانة المؤشرات الاقتصادية محليًا، رغم التحديات المرتبطة بالتجارة الدولية وتقلبات أسواق الطاقة.

وشهدت سلطنة عُمان تحسنًا في التصنيفات الائتمانية، ورفعت وكالة "فيتش" التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان عام ٢٠٢٥ إلى مستوى الجدارة الاستثمارية -BBB مع نظرة مستقبلية مستقرة. وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نموًّا بنسبة ٢,٣٠ بالمائة ليصل إلى ٤٢,١٤ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٥. 09

حاتم الطائي يكتب:

استراحة محارب

قد يظُنُّ البعضُ أنَّ الحرب على إيران وضعت أوزارها بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وقف إطلاق نار مؤقت لمدة أسبوعين، بدأ- حسب التصريحات- في وقتٍ مبكر من صباح الأربعاء الماضي، غير أن الهدنة الفعلية أصبحت سارية بعد ذلك بساعات طويلة، شهدت خلالها تصريحات وتصريحات مضادة، وتضاربًا في الأنباء، لا سيما فيما يتعلق بشمول لبنان ضمن "بنود الهدنة" من عدمه، في ظل المذبحة الصهيونية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في لبنان ذلك اليوم.

هُنا نحن أمام عدة نقاط ينبغي التوقف أمامها، ودراستها بتأنٍ، وتحليليها بعمق.

أولًا: حرب الأربعين يومًا.. شنَّت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل عدوانًا مُباغتًا على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بينما كانت المفاوضات التي رعتها سلطنة عُمان تمضي قُدمًا وعلى وشك التوصل لاتفاق جديد يُقصي شبح الحرب، ما دفع طهران للرد بهجمات صاروخية وبالمُسيَّرات على أهداف أمريكية في المنطقة وعلى أهداف عسكرية وحسَّاسة في دولة الاحتلال. هنا اشتعلت الأوضاع وتحوَّل المشهد إلى حرب حقيقية، وليس كما يدعي ترامب ومجرم الحرب بنيامين نتنياهو أنها "عملية عسكرية". تعقَّدَ المشهد أكثر مع قرار إيران غلق مضيق هرمز، ليتضح أنه الورقة الرابحة لإيران، وليس اليورانيوم المخصَّب، ولا صواريخها الباليستية التي وصلت إلى قلب إسرائيل وإلى قاعدة دييجو جارسيا في المحيط الهندي، وهي ذات المسافة المطلوبة لقصف باريس أو برلين أو أي عاصمة أوروبية!

> «حرب الأربعين يومًا» وضعت المنطقة على شفا الهاوية

في هذه الحرب التي استمرت ٤٠ يومًا تقريبًا، تكشَّف للجميع، لا سيما في منطقة الخليج، أن الولايات المتحدة لا يعنيها من حلفائها سوى إسرائيل، خاصةً وأن ساكن البيت الأبيض لم يضع في حسابته- وفق تصريحه- أن إيران قد ترد بضرب أهداف في دول الخليج، وإنما فكر فقط في إسرائيل، وفي كيفية حمايتها، ودليل ذلك حاملات الطائرات المتمركزة في البحر الأبيض المتوسط وكذلك البحر الأحمر، فضلًا عن تلك في المحيط الهندي، إلى جانب الجسر الجوي الذي أمدَّ به إسرائيل بأسلحة وذخائر.

ثانيًا: من المُنتصر؟!

الحرب ليست مباراة كرة قدم، تنتهي بخسارة أحد الفريقين، حتى لو اندلعت جولة أخرى من الحرب (أشواط إضافية).. وإنما هي معارك، بعضها عسكري يُحسم بالسلاح والذخيرة، والبعض الآخر سياسي، تكتبُ الدبلوماسيةُ سطورَهُ، وتصيغه حنكة المسؤولين وذكاؤهم، وتُرجِّح كفته أوراق الضغط لدى كل طرف. وقد برهنت نتائج هذه الحرب أن أيًّا من الطرفين لا يُمكن- حتى هذه اللحظة- اعتباره منتصرًا، لكن في الوقت نفسه لا ينبغي القول إن الخسائر الميدانية، لا سيما في البنية التحتية العسكرية أو المدنية، أو عدد ضحايا الحرب، تُمثِّل هزيمة لطرف دون آخر. كما إن التفوُّق العسكري لأي طرف لا يعني أنه المُنتصر كذلك! ولعل التصريح الإجرامي الذي أدلى به ترامب عندما هدد بـ"محو الحضارة الإيرانية"، دليل قاطع على إفلاسه عسكريًا وسياسيًا، عوضًا عن كون هذا التصريح يمثل مُستندًا لإدانته بجرائم حرب في إيران.

> تصريح ترامب بـ«محو الحضارة الإيرانية» يمثل جريمة حرب

ثالثًا: مفاوضات الهدنة الهشة

مع إعلان الرئيس ترامب وقف إطلاق النار، وموافقة إيران عليها، والبدء السريع في المفاوضات برعاية باكستان، الجار الجُنب لإيران، شهدت الساعات الأولى استمرارًا للعمليات العسكرية، لا سيما من جانب إيران، مُسجلةً خسائر لأطراف إقليمية ومصالح أمريكية، وفي المَقابل شنَّ الاحتلال الإسرائيلي غارات دموية على لبنان وُصفت بأنها الأعنف منذ اندلاع حرب الأربعين يومًا، ومثلت ثاني أكبر ضربة لحزب الله بعد عملية "البيجرات". ولذلك انطلقت مفاوضات إنهاء الحرب على أرضية غير مُستقرة، وظلَّ الجميع يترقب انهيار الهدنة في أي لحظة، خصوصًا مع تمسُّك إيران بالشروط والخطوط الحمراء التي أعلنتها، بينما لم تُظهر الإدارة الأمريكية اعتراضًا على أيٍّ من هذه الشروط، وإنما قال بعض المسؤولين إنه يمكن التفاوض حولها.

غير أنه مع نجاح إسلام أباد في بدء المفاوضات، يُمكننا القول إنَّ الطرفين يسعيان جديًا للتوصل لاتفاق، ما يؤكد أن الرئيس الأمريكي بات في وضع صعب للغاية، لا سيما أمام قاعدته الانتخابية وحركته الشعبية المؤثرة "ماجا"، فقد كانت الحرب تستنزف يوميًا مليار دولار، يتحمل عواقبها دافع الضرائب الأمريكي، الذي وجد نفسه أمام ارتفاع كبير في أسعار الوقود، وزيادة في معدلات التضخم، فضلًا عن تراجع ترامب عن شعار "أمريكا أولًا"، ليكون "إسرائيل أولًا"، وهو ما يؤكد مدى هيمنة اللوبي الصهيوني على أولويات وقرارات ترامب.

رابعًا: البيت الأبيض يُريد اتفاقًا

ولا شك لدينا في أن البيت الأبيض يُريد اتفاقًا يحفظ ماء الوجه لترامب المُتورِّط في هذه الحرب، التي لم يعد خافيًا أن مجرم الحرب نتنياهو قد حرَّضه عليها، بعد أن فشل على مدار عقود في تحريض ٣ رؤساء أمريكيين على ضرب إيران، فحسب تصريح لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري، حاول نتنياهو تحريض جورج بوش وباراك أوباما وجو بايدن، على ضرب إيران، ولم يوافق سوى ترامب، والذي وجد نفسه في مُستنقع لا مخرج منه، وأن استمرار الحرب قد يُشعل فتيل حرب عالمية، إذا ما تدخَّلت فعليًا وميدانيًا كل من الصينَ أو روسيا، أو حتى إذا انزلقت الأمور إلى ما لا يُحمد عُقباه.

رابعًا: بروز قوى إقليمية فاعلة

الحرب كشفت عن بروز قوى إقليمية فاعلة في إقليمنا العربي، ألا وهي باكستان، التي لم تكن- تاريخيًا- لها دور مؤثر في التطورات بالشرق الأوسط، حتى وإن أبدت تأييدًا للمواقف العربية تجاه قضايا السلام والاستقرار. الدور الباكستاني أثبت أن موازين القوى في إقليمنا لم تعد كما كانت في السابق، مع الوضع في عين الاعتبار أن باكستان كانت شاهدةً على "اتفاق السلام" الذي أعلنه ترامب في مدينة شرم الشيخ المصرية لإنهاء حرب غزة، كما أن إسلام أباد أبرمت اتفاقية دفاع مشترك مع المملكة العربية السعودية، وإذا ما نجحت باكستان في إنجاح هذه المفاوضات، فسنكون أمام تطور جيوسياسي غير مسبوق، يتمثل في دخول قوة إسلامية غير عربية إلى منطقتنا، وفيما يبدو أنها ستكون البديل عن القوة التركية، التي لطالما سعت لموطأ قدم وفق "العقيدة الأردوغانية".

> ترامب يريد اتفاقًا للنجاة من «المستنقع الإيراني»

ويبقى القول.. إنَّ مفاوضات "الحل النهائي" تُمثِّل محطة الحسم المنتظرة في هذا الصراع؛ حيث يسعى كل طرف لاستغلال وقف إطلاق النار لتحسين النتائج التي تحققت على أرض الميدان، وتحويلها إلى مكاسب سياسية استراتيجية، لكن من المؤكد أن على كل طرف تقديم تنازلات، لا سيما الولايات المتحدة، التي لم تُحرز أيًّا من أهداف الحرب المُعلنة أو السرية، بدليل أن اليورانيوم ما يزال في قبضة الإيرانيين، والصواريخ الباليستية ظلت تُطلَق وبكثافة على الكيان الصهيوني حتى آخر لحظة من الحرب، وأيضًا لم تنجح العمليات العسكرية في فتح مضيق هرمز، وبات الاعتماد بشكل كبير على المفاوضات. فهل نتوقع اتفاقًا يُنهي الحرب أم أن الهدنة لن تكون سوى "استراحة مُحارب" يتأهب للانقضاض على الخصم في اللحظة الحاسمة؟!

«حقوق الإنسان» تنفذ زيارات ميدانية للمستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية في البريمي وشمال الباطنة

صحار، البريمي- الرؤية

نفَّذت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بوفد ترأسه الأستاذ الدكتور راشد بن حمد البلوشي رئيس اللجنة زيارات ميدانية لمحافظتي شمال الباطنة والبريمي شملت عددًا من المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية.

والتقى الفريق في زياراته لمحافظة البريمي بسعادة السيد الدكتور حمد بن أحمد البوسعيدي محافظ البريمي، حيث جرى خلال اللقاء التعريف باللجنة واختصاصاتها والدور المنوط بها والمتمثل بتنفيذ زياراتها للمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، كما جرى خلال اللقاء مناقشة سبل التعاون دعمًا لجهود اللجنة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفي إطار الزيارات التي نفذتها اللجنة في محافظتي شمال الباطنة والبريمي قام الوفد بزيارة ميدانية لمستشفى صحار؛ التقى خلالها بمدير عام الخدمات الصحية بالمحافظة كذلك عدد من الإداريين بالمستشفى وتم خلال اللقاء تقديم عرض مرئي عن المستشفى وبيان عدد من أبرز الإحصاءات الطبية التي يتعامل معها العاملين بالمستشفى، إضافة الى الجوانب المتعلقة بالحقوق الصحية والخدمات المقدمة لجميع فئات المجتمع، خاصة الخدمات الصحية للمرضى من ذوي الإعاقة وكبار السن.

كما زار الوفد مركز السلوى للرعاية الصحية بصُحار والذي يعد أحد المراكز المتخصصة في تقديم خدمات طبية ونفسية واجتماعية متخصصة لتعافي مرضى الإدمان وإعادة دمجهم في المجتمع، وذلك بالشراكة والتكامل مع القطاع الخاص، حيث ركز الفريق خلال الزيارة على التأكيد على أهمية أحقية حصول المرضى من هذه الفئة على العلاج والتأهيل اللازم ليكونوا أفرادا فاعلين في المجتمع.

كما نفذ الفريق زيارة لمستشفى البريمي اطلع من خلالها على أبرز المنجزات التي تحققت خلال الفترة الماضية في الجانب الصحي بمحافظة البريمي وحجم الجهود التي يبذلها المختصون من الكوادر الطبية لضمان حصول أفراد المجتمع على الخدمات الصحية بكفاءة عالية، كما تم مناقشة أبرز التحديات التي تلامس هذا القطاع الحيوي وتسليط الضوء على أهمية الاعتناء بحق الإنسان في الوصول للخدمات الصحية وتوفيرها على حد سواء للمواطنين والمقيمين دون تمييز.

وضمن جدول الزيارات في محافظة البريمي زار فريق اللجنة مركز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تجول الفريق في مرافق المركز الذي يعّد من المراكز النوعية في تقديم الخدمات لفئة ذوي الإعاقة بشكل يضمن حصولهم على حقوقهم في التعليم والتأهيل والتدريب، وقد استمع الفريق على أبرز التحديات والفرص التطويرية.

وتُعقد هذه الزيارات تحقيقًا لدور اللجنة المنصوص عليه في المادة (١١) من المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٥٧) القاضي بإعادة تنظيمها والتي تنص على إجراء الزيارات الميدانية للسجون وأماكن الاحتجاز والمستشفيات والتجمعات العمالية ورصد أوضاع حقوق الإنسان فيها.

مناقشات تستهدف تطوير المنظومة الصحية الوطنية وتعزيز كفاءتها المؤسسية

توصيات تعزز جودة الخدمات الصحية مع ختام «الملتقى السابع للقيادات الصحية»

نزوى- الرؤية

اختتمت وزارة الصحة أعمال الملتقى السابع للقيادات الصحية، الذي أقيم على مدى يومين في ولاية نزوى بمحافظة الداخلية، تحت شعار "تكامل وارتقاء"، وذلك تحت رعاية معالي الدكتور هلال بن علي بن هلال السبتي وزير الصحة، وحضور عدد من أصحاب السعادة ومديري عموم الخدمات الصحية، ومديري المستشفيات بمختلف محافظات سلطنة عُمان، إلى جانب مديري الدوائر التابعة لمكتب وزير الصحة.

وشهد اليوم الثاني من الملتقى سلسلة من الجلسات العلمية والحوارية التي ركزت على تطوير المنظومة الصحية الوطنية وتعزيز كفاءتها المؤسسية.

وقدّم الدكتور بدر بن طالب العلوي مدير مركز حوكمة النظام الصحي بوزارة الصحة، محاضرة تناول خلالها مهام المركز ودوره المحوري في رفع كفاءة المنظومة الصحية، وتعزيز جودة الأداء المؤسسي على المستوى الوطني بما يسهم في تحقيق مستهدفات القطاع الصحي. واستعرض الأطر التنظيمية لحوكمة تشكيل اللجان والفرق بوزارة الصحة، وأفضل الممارسات العلمية المعتمدة في هذا المجال، بما يضمن وضوح الأدوار وفاعلية اتخاذ القرار والارتقاء بمستوى الحوكمة المؤسسية.

واستعرضت الدكتورة قمراء بنت سعيد السريرية -المديرة العامة لمركز ضمان الجودة بوزارة الصحة- منصة "نبض الشفاء"، وهي منصة وطنية ذكية طُورت بأيادٍ عمانية وبخبرات متخصصة في مجالات الجودة والإحصاء وتقنية المعلومات. وتهدف هذه المنصة الإلكترونية المتقدمة إلى دعم صناعة القرار بتوفير بيانات إحصائية تفاعلية ومؤشرات آنية في لوحة عرض موحدة، تعتمد على أحدث التقنيات العالمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتستقي بياناتها من مختلف المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة عبر نظام الشفاء.

وفي محور آخر، استعرضت الدكتورة شذى بنت سعود الرئيسية مديرة دائرة الأمراض غير المعدية بوزارة الصحة، مرتكزات الاستجابة الوطنية للأمراض غير المعدية في سلطنة عُمان، مؤكدة أهمية إطار الرصد الوطني في متابعة التقدم وتحديد الفجوات وتوجيه الأولويات الصحية استنادًا إلى الأدلة الوطنية.

وأوضح العرض ارتباط هذا الإطار بالأهداف الإستراتيجية الوطنية والدولية، وفي مقدمتها الهدف ٣,٤ من أهداف التنمية المستدامة ورؤية "عُمان ٢٠٤٠"، إلى جانب إطار الرصد العالمي المعتمد من منظمة الصحة العالمية.

وتناولت الرئيسية أبرز نتائج المسح الوطني للأمراض غير المعدية وعوامل الاختطار ٢٠٢٥، الذي أظهر استمرار ارتفاع عدد من عوامل الاختطار المرتبطة بالأمراض المزمنة، من بينها استخدام التبغ والأنماط الغذائية غير الصحية وقلة النشاط البدني، فضلًا عن مؤشرات ارتفاع ضغط الدم وارتفاع سكر الدم والكوليسترول وزيادة الوزن والسمنة.

وشهد برنامج اليوم الثاني كذلك جلسة حوارية بعنوان "رؤية واحدة: قيادة الاستجابة المتكاملة للأمراض غير المعدية"، أدارها الدكتور المعتصم بن محمد المعمري -رئيس فريق الهوية والتواصل- وشارك فيها سعادة الدكتور أحمد بن سالم المنظري وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتنظيم الصحي، وسعادة الدكتور سعيد بن حارب اللمكي وكيل وزارة الصحة للشؤون الصحية، والدكتور علي بن عبدالله المقبالي المدير العام للخدمات الصحية بمحافظة الداخلية.

واختُتم الملتقى بحزمة من التوصيات المهمة التي من شأنها تعزيز الوعي القيادي بأهمية تبني استجابة وطنية متكاملة للأمراض غير المعدية، وترجمة التوجهات الوطنية إلى أولويات محلية قابلة للتنفيذ، إلى جانب ترسيخ الفهم المشترك للأدوار والمسؤوليات بين المستويات المركزية والميدانية، وقيادة الجهود متعددة القطاعات. وأكدت التوصيات أهمية توسيع الشراكات الوطنية مع الجهات خارج القطاع الصحي، وضرورة إدراج مكافحة الأمراض غير المعدية ضمن أولويات الخطط التنموية للمحافظات، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

الكندي يعتمد السياسة الإعلامية لمحافظة شمال الباطنة لتعزيز الاتصال المؤسسي

صحار- الرؤية

اعتمد سعادة محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة السياسة الإعلامية الداخلية للمحافظة، في خطوة تهدف إلى تنظيم العمل الإعلامي وتطوير منظومة الاتصال المؤسسي بما يواكب أفضل الممارسات المهنية في الإعلام الحكومي، ويعزز من حضور المحافظة وتفاعلها مع المجتمع المحلي ومختلف الشركاء.

وقال الدكتور خالد بن علي الخوالدي مدير دائرة التواصل والإعلام بمكتب محافظ شمال الباطنة إن هذه السياسة أعدتها دائرة التواصل والإعلام بمكتب محافظ شمال الباطنة، وذلك بعد الاطلاع على عدد من السياسات الإعلامية المطبقة في مؤسسات حكومية مختلفة، وبالتنسيق مع مركز التواصل الحكومي الذي أسهم بخبراته في هذا المجال؛ بما يضمن بناء إطار إعلامي متكامل يعكس تطلعات المحافظة ويواكب متطلبات المرحلة. وأوضح الخوالدي أن السياسة الإعلامية تتضمن مجموعة من المحاور الأساسية؛ أبرزها: تحديد الأهداف العامة للسياسة، وبيان مهام واختصاصات دائرة التواصل والإعلام، إلى جانب وضع الضوابط المنظمة للعمل الإعلامي وآليات النشر والتفاعل وإجراءات التغطية الإعلامية، فضلًا عن تنظيم أدوات المشاركة الإلكترونية والمحتوى الرقمي لمكتب المحافظ وتقسيماته، إضافة إلى ضوابط استخدام الهوية البصرية وشعار مكتب محافظ شمال الباطنة.

وأضاف الدكتور خالد الخوالدي أن السياسة الإعلامية تهدف لأن تكون مرجعًا علميًا ورسميًا للعمل الإعلامي داخل مكتب محافظ شمال الباطنة، وأثناء تواصله الإعلامي مع المؤسسات الإعلامية المختلفة؛ بما يُعزِّز من كفاءة العملية الاتصالية ويسهم في تحقيق مشاركة مجتمعية فاعلة عبر مختلف المنصات الإعلامية، إلى جانب تعزيز التكامل في تقسيمات المحافظة لإبراز الخدمات المقدمة والجهود المبذولة. وشدد على أن السياسة الإعلامية تسعى إلى إيجاد منهجية واضحة للتواصل بلغة تكاملية مع مختلف الوحدات الحكومية، وتعزيز حضور منصات التواصل الاجتماعي التابعة للمحافظة لإبراز الإنجازات والمشاريع التنموية والخدمية؛ بما يسهم في تعزيز رضا المجتمع وثقته، إلى جانب توحيد الرسالة الإعلامية الصادرة عن المحافظة وترسيخ صورتها الإيجابية كمؤسسة فاعلة ومؤثرة.

د. خالد بن علي الخوالدي

> الخوالدي: إعداد السياسة جرى بالتنسيق مع مركز التواصل الحكومي للاستفادة من خبراته

وأشار مدير دائرة التواصل والإعلام بمكتب محافظ شمال الباطنة إلى أن السياسة الإعلامية للمكتب تؤكد أهمية تنظيم العلاقة بين المحافظة ووسائل الإعلام والمجتمع، وضمان الدقة والشفافية في نقل المعلومات والتصريحات الرسمية وحماية الهوية المؤسسية من الاستخدام غير المصرح به وتوجيه استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمحتوى الرقمي؛ بما يخدم أهداف المحافظة، فضلًا عن تطوير الممارسات الاتصالية وفق أعلى معايير المهنية في العمل الإعلامي الحكومي؛ حيث تأتي هذه السياسة لترسيخ إطار مؤسسي واضح للعمل الإعلامي بالمحافظة، بما يضمن توحيد الجهود وتعزيز التنسيق بين مختلف التقسيمات ورفع كفاءة الأداء الإعلامي بما يواكب تطلعات المرحلة.

وأكد الخوالدي أن السياسة تسهم في تطوير أدوات التواصل مع المجتمع وتعزيز الشفافية والمصداقية، مشيرًا إلى أنها تركز على تمكين المنصات الرقمية وتفعيل أدوات المشاركة الإلكترونية، بما يعكس إنجازات المحافظة ويبرز دورها التنموي والخدمي، مؤكدًا في الوقت ذاته أن الالتزام بهذه السياسة سيعزز من جودة المحتوى الإعلامي ويضمن وصول الرسائل الرسمية بصورة دقيقة ومهنية.

يُشار إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار حرص محافظة شمال الباطنة على تطوير أدائها المؤسسي وتعزيز دور الإعلام كأداة فاعلة في دعم مسيرة التنمية وبناء جسور التواصل مع المجتمع بما يحقق التكامل ويعزز من حضور المحافظة على مختلف المستويات.

انطلاق ندوة «أعلام من حاضرة سناو».. أكتوبر المقبل

سناو- راشد بن حميد الراشدي

عُقد بمركز سناو الثقافي الاهلي لقاءً تعريفيًا بمناسبة الاعلان عن ندوة "أعلام من حاضرة سناو ٣"، والتي اعلن عن اقامتها الدكتور مبارك بن عبدالله الراشدي رئيس المركز، بحضور سعادة الدكتور محمد بن ناصر المحروقي عضو مجلس الشورى ممثل ولاية سناو، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة. وجرى الاعلان عن موعد إقامة الندوة في نهاية شهر أكتوبر المقبل، وبمشاركة محلية ودولية وحضور من مختلف اطياف المجتمع من علماء ومفكرين وباحثين ومهتمين بالتاريخ وطلاب العلم.

ويشارك في فعاليات الندوة عدد من اساتذة الجامعات والمهتمين بسبل البحث والتاريخ العماني. ومن المقرر أن تُعرِّج الندوة في بحوثها على ٣ شخصيات مهمة من علماء ومشائخ ولاية سناو، والذين قدموا في مسيرة حياتهم الكثير من النتاجات العلمية التي تضاف الى نتاجات اهل العلم والمعرفة والتي يجب ان تستفيد منها الاجيال وتتعرف على سير حياتهم العطرة وهم: فضيلة الشيخ القاضي محمد بن سالم البراشدي رحمه الله، وفضيلة الشيخ يحيى بن سالم المحروقي رحمه الله، وفضيلة الشيخ الدكتور صالح بن أحمد الصوافي رحمه الله.

هيكل زمني ذكي يضمن دِقَّة التنفيذ وفق 3 برامج رئيسة

«مُجلَّد الخمسية الحادية عشرة».. خارطة طريق وطنية لتنفيذ ثانى مراحل «عُمان 2040»

الرؤية- ريم الحامدية

كشف مجلد خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) عن خارطة طريق وطنية طموحة تمثل المرحلة التنفيذية الثانية لرؤية «عُمان ٢٠٤٠»؛ حيث تتبنى الخطة هيكلية زمنية ذكية قسمت إلى ثلاثة برامج عمل لضمان دقة التنفيذ، تبدأ ببرنامج العمل الأول لعامي (٢٠٢٦-٢٠٢٧)، يليه برنامج العمل الثاني (٢٠٢٨-٢٠٢٩) الذي يعد القلب النابض للخطة بضمه ٧٢ برنامجًا استراتيجيًا، وصولًا إلى برنامج العمل الثالث في عام ٢٠٣٠ الذي يضع حجر الأساس لما بعد هذه الفترة.

وتتوزع هذه الجهود الوطنية عبر مسارين متكاملين؛ حيث يضم المسار التنموي ٤٦ برنامجًا تركز على الرفاه الاجتماعي والبنى الأساسية، بينما يشتمل المسار الاقتصادي على ٢٦ برنامجًا تستهدف الاستدامة المالية والتنويع الإنتاجي، موزعة بدقة على الأولويات الوطنية. وتصدرت أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة بـ١٢ برنامجًا، تلتها أولويتا التنويع الاقتصادي والبيئة والموارد الطبيعية بـ٩ برامج لكل منهما، مع تخصيص ٨ برامج لقطاع التعليم والبحث العلمي والقدرات الوطنية، مما يعكس شمولية التخطيط ومواءمته لمتطلبات المستقبل.

وفي عمق الجانب الاقتصادي، تستهدف الخطة رفع كفاءة الاستثمار عبر «برنامج تعزيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية» الذي يسعى لترسيخ مكانة السلطنة كمركز جذب استثماري عالمي، مدعومًا بـ«برنامج تمكين الصادرات العُمانية غير النفطية» لفتح آفاق دولية للمنتجات الوطنية، و«برنامج تمكين التمثيل التجاري الدولي» لتعزيز التواجد العُماني في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى «برنامج تمكين التقنيات المالية والعملات الرقمية» الذي يشرف عليه البنك المركزي العُماني لتبني حلول البلوك تشين والذكاء الاصطناعي وجذب الاستثمارات في الأصول المشفرة. كما تُعوِّل الخطة على «برنامج دعم تطوير تجمعات اقتصادية متكاملة غير نفطية» لتعزيز القيمة المضافة في قطاعات الألمنيوم بصحار وسلاسل التبريد بالدقم والتجمعات الزراعية في النجد، تزامنًا مع إطلاق «برنامج تعزيز مواصفات وجودة وتنافسية المنتجات العُمانية» لتحسين تصنيف السلطنة في مؤشر البنية التحتية للجودة (SDEQI)، و«برنامج تعظيم العوائد الاقتصادية للثروة السمكية والزراعية» الذي يربط الإنتاج المحلي بسلاسل القيمة العالمية.

التنمية الاجتماعية

أما على صعيد التنمية الاجتماعية والخدمية، فإن الخطة تضع المواطن في صلب اهتماماتها عبر «برنامج التمكين السكني وتحقيق الاستقرار المجتمعي» الذي يوفر باقة خيارات إسكانية مدعومة عبر منصات رقمية ذكية، و«برنامج التمكين الاقتصادي للفئات الأكثر احتياجًا» الذي يستهدف تحويل أسر الضمان الاجتماعي إلى فئات منتجة ومستقلة ماليًا، مع التركيز على جودة التعليم من خلال «برنامج تطوير الخدمات الرقمية للتعليم» و«برنامج تمكين الكفاءات الوطنية في الاقتصاد التشاركي».

ولضمان بيئة مستدامة، أدرجت الخطة «برنامج حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية» و«برنامج نظام المعلومات الجغرافية الوطنية» لتطوير منصة جيو عُمان الموحدة، بينما يتم تعزيز الجانب الثقافي والإعلامي عبر «برنامج تعزيز الهوية الترويجية الموحدة لسلطنة عُمان» و«برنامج تطوير محتوى إعلامي للطفل عبر منصة عين الرقمية»، وصولًا إلى «برنامج تهيئة البيئة المناسبة لمجتمع رياضي واستثمار واعد» لترسيخ نمط حياة صحي وفتح فرص استثمارية في القطاع الرياضي، كل ذلك يرافقه توجه حازم نحو «برنامج تطوير الابتكار المؤسسي وإدارة التغيير» لرفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتحقيق أعلى مستويات الحوكمة والنزاهة عبر «برنامج تعزيز التواصل المجتمعي ونشر الثقافة القانونية".

مرحلة تنفيذية حاسمة

وتستعد سلطنة عُمان لإطلاق مرحلة تنفيذية حاسمة ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة، من خلال البرامج الاستراتيجية التي ستنطلق ضمن برنامج العمل الأول للأعوام (٢٠٢٦-٢٠٢٧). ويأتي في مقدمة هذه المسارات البرنامج المعني بتعزيز منظومة المحتوى المحلي تحت أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية؛ حيث تهدف هذه المبادرة إلى صياغة سياسات مالية ونقدية مستنيرة تدعم اقتصادًا تنافسيًا ومتكاملًا. وتتولى هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج بمستوى تكلفة «منخفض»، مع التركيز على إعداد استراتيجية وطنية، وتوجيه المشتريات الحكومية، وتطوير المنصة الإلكترونية للإدارة والرقابة الآلية، بمساندة مباشرة من وزارة الاقتصاد وجهاز الاستثمار العُماني وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغرفة تجارة وصناعة عُمان.

وفي إطار تمكين ريادة الأعمال، اعتمدت الخطة برنامج تعزيز استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المحلية المضافة الذي يستهدف تعزيز استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المحلية المضافة بمستوى تكلفة «مرتفع»، وذلك لضمان شراكة حقيقية بين هذه المؤسسات والشركات الكبرى. وتعمل هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة» كجهة مسؤولة عن التنفيذ بالتعاون مع قائمة واسعة من الجهات المساندة تشمل وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الطاقة والمعادن وجهاز الاستثمار العُماني. ويتضمن البرنامج تفاصيل دقيقة تشمل إيجاد آلية مركزية لتخصيص العقود، ووضع نظام مراجعة دوري للمناقصات والمشتريات لضمان الشفافية، بالإضافة إلى إطلاق برامج الدعم الفني والتدريب لرفع جاهزية المؤسسات، وتقييم فرص القيمة المضافة من خلال تحليل سلاسل الإمداد، وهو ما يصب مباشرة في تحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لإيجاد قطاع خاص ممكن يقود الاقتصاد الوطني.

تحفيز الصناعة

وعلى المسار التخطيطي الاقتصادي ذاته، يبرز البرنامج المختص بتحفيز القطاع الصناعي، وهو برنامج ذو تكلفة «مرتفعة» تقع مسؤوليته على عاتق وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ عبر حزمة حوافز تشمل تصميم إعفاءات ضريبية جديدة، وتأسيس نظام حوافز للطاقة، وإنشاء صندوق للتنمية الصناعية لدعم نمو الشركات الوطنية. كما تركز الخطة في هذا الجانب على دعم الصادرات عبر برامج تمويل خاصة، وتوفير منشآت صناعية مجهزة مسبقًا لتقليل الكلفة التأسيسية على المستثمرين، مع مشاركة فاعلة من جهات مساندة كجهاز الضرائب والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، لضمان تسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد مبني على المعرفة وتبني التقنيات المتقدمة بما يساهم في خلق فرص وظيفية وتنمية الصادرات الوطنية.

وكان سعادة الدّكتور ناصر بن راشد المعولي وكيل وزارة الاقتصاد، قد ذكر في تصريحات سابقة، أن البرامج الاستراتيجية للخطة تترجم التوجّهات والمُستهدفات الوطنيّة خلال المرحلة التنفيذيّة الثانية من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وهي تأتي في مرحلة مهمة لمواجهة التحديات الراهنة والاستفادة من الفرص المتاحة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وأشار سعادتُه إلى أن إعداد الخطة وبرامجها الاستراتيجية تم من خلال نهج تشاركي واسع شمل الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وبما يعزز شمولية الخطة وواقعية مخرجاتها وبرامجها ويسهم في معالجة التحديات الاستراتيجية، وتطوير البيئة التشريعية والمؤسسية، وتحقيق التوازن بين السياسات المالية والنقدية، إلى جانب توجيه الاستثمار نحو مشروعات عالية الأثر، وذات إمكانات عالية للنمو وتوفير فرص العمل والتي تسهم بفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي وترفع جدوى الاستثمار العام والخاص خاصة في مجالات البنية الأساسية، والخدمات الاجتماعية، والقطاعات الثلاثة ذات الأولوية الاقتصادية المُستهدفة خلال الخطة وهي الصناعات التحويلية والسياحة والاقتصاد الرقمي، إضافة للقطاعات المُمكنة والدّاعمة والمتمثلة في التعدين والأمن الغذائي والطاقة المتجددة والنقل واللوجستيات والتعليم والصحة.

وأوضح سعادةُ الدّكتور وكيل وزارة الاقتصاد أن البرامج الاستراتيجية المعتمدة تسهم في تحقيق التوازن بين المسار الاقتصادي للخطة ومسارها التنموي من جانب، وبين مختلف القطاعات الاقتصادية المستهدفة من جانب آخر من خلال برامج تنفيذية ومشروعات واقعية تُسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز الأثر الاقتصادي والتنموي حيث تم توظيف أدوات تحليلية متقدمة لضمان الترابط بين الأولويات الوطنية والبرامج التنفيذية المحددة.

وبين سعادتُه أن هذه الآلية بدأت بتحليل شامل للوضع الراهن لكل أولوية، شمل تقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات مما أتاح فهمًا دقيقًا للسياق الداخلي والخارجي الذي تعمل فيه الجهات المعنية بتنفيذ الخطة، ومهّد لصياغة برامج استراتيجية منسجمة مع الأهداف الوطنية.

تخطيط مُتكامل

وتم تنفيذ هذه المنهجية من خلال نماذج عمل مترابطة أعدتها وزارة الاقتصاد، حيث شكل كل نموذج حلقة في سلسلة التخطيط المتكامل لتحويل هذه البرامج إلى خطط تنفيذية متكاملة؛ بدءًا من مرحلة تحليل الوضع الراهن، ثم مرحلة تحديد التحديات وصياغة الأهداف، وانتهاء بإعداد البرامج الاستراتيجية وتحديد مصادر التمويل والموارد البشرية لكل برنامج، والجهات المسؤولة عن التنفيذ والجهات المساندة، إلى جانب وضع نظام لاحق للمتابعة والتقييم المستمر وربط البرامج بمؤشرات أداء قابلة للقياس لضمان التنفيذ و المتابعة والتقييم الفاعل بما يتيح تطوير الخطة وتحسينها بشكل دوري، وتعزيز ارتباطها بأولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وأهدافها الاستراتيجية. وقال سعادتُه إن هذا النهج شكل إطار عمل تفاعليًا وتشاركيًا يدعم التكامل المؤسّسي والتّنسيق بين كافة الجهات المعنية بالتنفيذ، ويرسّخ مبادئ التخطيط القائم على النتائج.

وأشاد المعولي بالدور المحوري الذي اضطلعت به إدارة المشروع واللجان التوجيهية والإشرافية والتنفيذية إلى جانب فرق العمل الفنية التي أسهمت في إعداد وثائق الخطة ومراجعتها وتطويرها؛ وصولًا إلى إخراجها في صورتها النهائية، بما يعكس أعلى مستويات التنسيق المؤسسي والعمل التشاركي، وبما أبدته جميع الوحدات الحكومية والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني المشاركة من تعاون بنّاء وجهود مقدّرة أسهمت بفاعلية في مختلف مراحل إعداد الخطة.

وتستهدف خطة التنمية الخمسيّة الحادية عشرة تحقيق أثر اقتصادي وتنموي ملموس مستفيدة مما تم تحقيقه من إنجازات تنموية خلال الخطة الخمسية العاشرة وما سبقها من خطط تنموية. وفي مسارها التخطيطي، ترتكز الخطة الحادية عشرة على مسارين الأول هو المسار الاقتصادي ويركز على الأبعاد الاقتصادية كممكنات لمواجهة التحديات والدفع بالتنمية الاقتصادية لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام، ورفع تنافسية الاقتصاد وتعزيز الابتكار وترسيخ الاستدامة المالية؛ بما يسهم في تقليل الاعتماد على الموارد النفطية كمصدر رئيس للدخل، والثاني مسار تنموي يركز على استكمال تطوير البنى الأساسية وتحقيق تنمية اجتماعية وبيئية متوازنة.

الشكل رقم (1) توزيع البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، بحسب محاور رؤية عُمان 2040

- مساران متكاملان يضمان 72 برنامجًا استراتيجيًا موزعة على الأولويات الوطنية
- استهداف رفع كفاءة الاستثمار عبر «برنامج تعزيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية»
- برنامج طموح لتمكين الصادرات العُمانية غير النفطية في الأسواق الخارجية
- «برنامج التمكين السكني وتحقيق الاستقرار المجتمعي» يضع المواطن في صلب الاهتمام الحكومي
- صياغة سياسات مالية ونقدية مستنيرة تدعم اقتصادًا تنافسيًا ومتكاملًا
- جهود لتعزيز منظومة المحتوى المحلي ضمن «التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية»
- حزمة حوافز وإعفاءات ضريبية جديدة ضمن جهود تحفيز القطاع الصناعي
- خطة لإنشاء صندوق للتنمية الصناعية لدعم نمو الشركات الوطنية
- وكيل «الاقتصاد»: النهج التشاركي الواسع أساس متين في إعداد الخطة وبرامجها الاستراتيجية

ترك المركبة في وضع التشغيل من أبرز أسباب السرقة

الشرطة تكشف أساليب لصوص المركبات وتواصل جهودها لضبط الجُناة وتعزيز الوعي المجتمعي

- الجُناة يرصدون السيارات المركونة لفترات طويلة ويسرقونها لبيعها قطع غيار
- رصد جرائم سرقة المركبات من مكاتب التأجير اعتمادًا على وثائق مزوّرة
- السجن حتى 10 سنوات عقوبة جرائم سرقة المركبات
- التنسيق مع «الإنتربول» لرصد وملاحقة المركبات المسروقة والجُناة
- إحباط عمليات نقل مركبات مسروقة من دول أخرى
- «الشرطة» تبذل جهودًا ملموسة لنشر التوعية والتحذير من الممارسات الخاطئة

مسقط- الرؤية

قال العميد جمال بن حبيب القريشي مدير عام التحريات والبحث الجنائي، إن الأسباب المتعلقة بسرقة المركبات في سلطنة عُمان، ترجع إلى ترك المركبة في وضع التشغيل؛ حيث يستغل الجُناة فترة نزول السائق ولو لبرهة زمنية قصيرة، موضحًا أن ترك المركبة وهي في حالة التشغيل لإنجاز بعض الأعمال السريعة كالوقوف أمام أجهزة الصراف الآلي أو مقابل المحال التجارية للتسوق أو أمام المنازل، يخلق الفرصة لضعاف النفوس ليقوموا بسرقة تلك المركبات، كما يقوم البعض بترك مفتاح احتياطي داخل المركبة وهذا ما يُسهِّل على الجُناة سرقتها عبر فتح الأبواب أو كسر النوافذ.

وأشار إلى أن بعض الجُناة يتجوّلون في الأحياء السكنة والتجارية لرصد المركبات المركونة لفترات طويلة بحيث يكون مظهرها محمل بالغبار والأتربة، وذلك لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية بعدة وسائل أبرزها استخدام رافعة لنقل المركبات إلى موقع آخر وتفكيكها وإعادة بيعها كقطع غيار، مضيفا أن الإحصائيات تشير إلى أن المركبات الأقدم عادة ما تكون أكثر عرضة للسرقة مقارنة بالمركبات الحديثة، وذلك بسبب ضعف أو تعطل أنظمة الأمان، ووجود طلب على قطع غيارها

العميد جمال بن حبيب القريشي

مما يُسهل عملية تصريفها وبيعها. وذكر العميد جمال القريشي أن دوافع سرقة المركبات تختلف من واقعة لأخرى، فبعض المركبات يتم الاستيلاء عليها بغرض الاستخدام المؤقت كاستخدامها في تنفيذ جرائم أخرى ومن ثم تركها في أي موقع، بينما تتم سرقة بعض المركبات بهدف تفكيكها وبيع قطعها، كما تكون هنالك حالات محدودة يتم فيها تهريب المركبات المسروقة إلى خارج البلاد.

ولفت إلى أن الإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي رصدت عدة حالات يتم فيها استئجار المركبات من مكاتب تأجير، باستخدام وثائق مزورة بهدف سرقة تلك المركبات بعد تعطيل أنظمة التعقب والتتبع فيها تمهيدًا لتفكيكها أو وضع لوائح أجنبية مزورة عليها ليتم نقلها لخارج البلاد، مشددًا على ضرورة قيام أصحاب محال تأجير المركبات بالتثبت من مدى صحة الوثائق المقدمة إليهم والتأكد من وجود سمة الدخول على جواز سفر الراغب في استئجار مركبة.

وأفاد العميد مدير عام التحريات والبحث الجنائي بأن جرائم الاحتيال المرتبطة ببيع وتأجير المركبات شهدت ازديادًا خلال الآونة الأخيرة حيث رُصدت عدة حالات لمواطنين ومقيمين قاموا بتوقيع عقود وهمية لتأجير مركباتهم

صورة تعبيرية

نظير مبالغ مالية مغرية إلا أنهم فوجئوا باختفاء تلك المركبات، بعد استدراجهم من قِبل الجُناة لتوقيع عقود وهمية ذات أسعار مرتفعة ومدة زمنية طويلة باستخدام وثائق مزوره للاستيلاء على مركباتهم وتصريفها سواء ببيعها أو تفكيكها، ولذلك يجب الحذر من توقيع مثل هذه العقود الوهمية والتأكد من قانونية الوثائق المقدمة.

وأشار العميد جمال القريشي إلى أن قانون الجزاء العُماني شدد العقوبة على جرائم سرقة المركبات عند وقوعها في الطريق العام أو بواسطة السلاح أو الإكراه، وتتراوح عقوبتها بين السجن من (٥) إلى (١٠) سنوات حسب ظروف الجريمة. وحول الجهود الدولية المبذولة للتصدي لجرائم سرقة المركبات، قال العميد جمال القريشي بأن الإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي تعمل بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على تبادل المعلومات والبيانات عن الجرائم والأساليب الجرمية التي ترصدها الدول الأعضاء بالمنظمة سواء بهدف التوعية أو المساعدة في رصد وملاحقة مرتكبيها، إلى جانب الاستفادة من قاعدة بيانات الإنتربول للمركبات المسروقة (SMV) وهي من الأدوات المهمة التي توفر بيانات تفصيلية تساعد على رصد المركبات المسروقة حول العالم، إذ جرى خلال الفترة الماضية اعتراض عمليات نقل العديد من المركبات المسروقة من دول أخرى أثناء نقلها مرورًا بسلطنة عُمان حيث تمكنت الجهات المختصة من إحباط هذه العملية وإعادة المركبات، كما جرى تسليم العديد من الجُناة بالتعاون مع الإنتربول.

وأوضح العميد جمال القريشي بأن شرطة عُمان السلطانية قامت بتنفيذ عدة برامج توعوية لنشر ثقافة الحذر بمدى خطورة الممارسات الخاطئة التي يرتكبها بعض سائقي المركبات مما يجعلها أكثر عرضة للسرقة، وتضمنت تلك الجهود تصميم ونشر العديد من المقاطع المرئية والمنشورات، إلى جانب تنظيم المحاضرات التوعوية في المؤسسات العامة والخاصة، مبينا أن الفترات السابقة وبالتعاون مع إدارة العلاقات والإعلام الأمني شهد تصميم ونشر العديد من المنشورات التوعوية عبر الوسائل الإعلامية المختلفة ومنصات التواصل الاجتماعي بهدف رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع وتعريفهم بأهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية في الحد من هذا النوع من الجرائم والتقليل من فرص انتشاره.

وأكد العميد جمال القريشي بأن الإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي تبذل جهودًا متواصلة لرفع الجاهزية للحد من جرائم السرقة والكشف عن مرتكبيها، بما يسهم في حماية الممتلكات وتعزيز الشعور بالأمن والاستقرار، مضيفًا بأن الوقاية من سرقة المركبات تعد مسؤولية مشتركة بين الجهات الأمنية وأفراد المجتمع، ويظل التزام سائقي المركبات بالإجراءات الوقائية عاملًا حاسمًا في الحد من سرقتها، فالإهمال يتيح لضعاف النفوس استغلال الوضع لتنفيذ جرائمهم، كما يجب على الجميع أخذ الحيطة والحذر واستخدام الوسائل التقنية الحديثة إذ إن استخدام أجهزة التتبع تساعد على استعادة المركبة عند وقوع الجريمة.

د. إبراهيم بن سالم السيابي

قبل أن تترشح أو تُرشِّح.. الوطن أمانة

مع فتح باب الترشح لانتخابات المجالس البلدية للفترة الرابعة، لا نقف أمام مجرد استحقاقٍ انتخابي؛ بل أمام امتدادٍ لتجربة وطنية راسخة في إشراك المواطن في صناعة القرار. فهذه المجالس، إلى جانب مجلسيْ الشورى والدولة، ورغم اختلاف اختصاصاتها وآليات تشكيلها، تلتقي في جوهرٍ واحد: تمكين المجتمع من أن يكون شريكًا في الرأي، ومساهمًا في تقييم الأداء، ومشاركًا في استشراف المستقبل.

مجلس الشورى، بصلاحياته التشريعية والرقابية، يضمن دراسة السياسات والقوانين ومتابعة تنفيذها بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن. أما المجالس البلدية، فهي الأقرب للناس، وتتعامل مباشرةً مع الخدمات المحلية، والتخطيط العمراني، والمشاريع التي تمس حياة الناس اليومية. ومن هنا تأتي أهمية أختيار الكفاءات في كل هذه المجالس؛ فالمعرفة، والقدرة على التحليل، وفهم الاحتياجات الواقعية، هي ما يحوّل هذه المؤسسات من مجرد أُطر رسمية إلى أدوات فعلية للتغيير والتنمية.

قف... قبل أن ننتخب

نعم، قبل أن نصل إلى صندوق التصويت، علينا أن نسأل: ماذا يعني أن ننتخب؟ هل هو إجراء نؤديه، أم مسؤولية نُحسن حملها؟ لا يمكن لنتائج مختلفة أن تُولد من نفس طريقة التفكير؛ فإذا لم تتغير معاييرنا، فلن تتغير مخرجاتنا، مهما تغيّرت الأسماء.

قف أيها الناخب قبل أن تمنح صوتك، اسأل نفسك: هل أُحسن الاختيار فعلًا؟ إلى متى ونحن ننتخب لأن ذاك من قبيلتي او من اهلي وعشيرتي، أو لأن ذاك صاحب جاه، أو لأنه ساهم في مشروعٍ عابر؟ إلى متى نُقنع أنفسنا أن المجاملة والعلاقات يمكن أن تصنع قرارًا كبيرًا؟

بهذه الطريقة... لن يتغير شيء؛ بل سنبقى ندور في ذات الدائرة، نُعيد نفس المشهد، ونشتكي من نفس النتائج.

صوتك أمانة، وليس من الأمانة أن تمنحه لمن تعرفه، بل لمن يستحقه. فأنت لا تختار شخصًا ليمثل نفسه، بل تختار من يمثل مجتمعًا كاملًا، من يفهم احتياجات الناس، ويستطيع أن يُعبّر عنها بوعيٍ ومسؤولية. وهنا يتجلى دور المجتمع كله؛ فنحن اليوم نعيش في زمنٍ لم تعد فيه المعرفة نادرة، ولا المعلومة صعبة الوصول. وسائل التواصل، والانفتاح، والتجارب المتراكمة، صنعت مساحة واسعة من الوعي. ومع ذلك، ما زلنا- في كثير من الأحيان- نُمارس الاختيار بعقلية الأمس. كيف نريد أن نتقدم، ونحن لم نحسم بعد أبسط معايير الاختيار؟

كيف نتحدث عن التنمية، ونحن نُقيدها بخيارات لا تُبنى على الكفاءة؟

إن نضج المجتمعات لا يُقاس بما تملكه من معلومات، بل بكيفية اتخاذها للقرار، والانتخاب هو أحد أهم هذه القرارات.

ثم قف أيها المترشح، قبل أن تدخل هذا الطريق، واسأل نفسك بصدق: هل أنا أهلٌ له؟ هل أملك الكفاءة، والمعرفة، والقدرة على العمل؟ هل أستطيع أن أكون إضافة، أم مجرد رقم؟ هل أدرك حجم التحديات، وأفهم حدود الإمكانيات، أم أُطلق وعودًا أكبر من الواقع؟

هذه المقاعد ليست وجاهة، ولا حضورًا اجتماعيًا، ولا مكسبًا شخصيًا؛ بل هي تكليف ثقيل، ومسؤولية أمام مجتمعٍ كامل. ومن لا يدرك ذلك، فليتراجع قبل أن يُحمّل نفسه ما لا يطيق، وقبل أن يُحمّل الوطن نتائج ذلك.

لقد وصلت هذه التجربة إلى مرحلة من النضج، لم يعد مقبولًا معها أن تكون معايير الاختيار سطحية أو عاطفية.

نحن بحاجة إلى ممثلين يملكون الفهم، ويجيدون قراءة الواقع، ويعرفون حدود الإمكانيات قبل إطلاق الوعود، ويعملون بعقلٍ يُوازن بين الطموح والقدرة.

نريد من يفهم الناس... لا من يطلب أصواتهم فقط. نريد من يعمل... لا من يظهر. نريد من يُضيف... لا من يكتفي بالحضور.

في كل صوتٍ نمنحه، وفي كل اختيارٍ نتخذه، نرسم معالم مستقبل وطننا... فهل سيكون على قدر الطموح؟

وختامًا... الأوطان لا تنتظر منّا عواطفنا، بل وعينا. ولا تتعثر لأنها تفتقر إلى الفرص، بل لأنها تُمنح- أحيانًا- لمن لا يُحسن استثمارها؛ فنجاح هذه التجربة يبدأ من لحظة الاختيار، لا من داخل المجالس، ويتوقف على مدى قدرتنا أن نكون مجتمعًا يُقدّم الكفاءة على المجاملة، والوطن على المصالح الضيقة.

وغير ذلك... سنبقى نُعيد الاختيار ذاته، وننتظر نتيجة مختلفة!

البوسعيدية: ضرورة تكاتف الجهود لتعزيز أنماط الحياة الصحية

الجمعية العُمانية للسكري تدشن «الأسبوع الوطني للسمنة» بمتنزه القرم الطبيعي

مسقط- الرؤية

دشنت الجمعية العُمانية للسكري فعاليات الأسبوع الوطني لمكافحة السمنة لعام ٢٠٢٦م، وذلك في متنزه القرم الطبيعي، برعاية معالي السيد سعود بن هلال البوسعيدي وزير الثقافة والرياضة والشباب، وبحضور عدد من المختصين والمهتمين بالشأن الصحي.

تأتي هذه الفعالية انطلاقًا من أهمية تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر السمنة ودور وسائل الإعلام في نشر الرسائل التوعوية؛ حيث اشتمل الحدث على معرض تثقيفي متكامل ضم عددًا من المحطات الصحية والتوعوية، إلى جانب تنظيم ماراثون توعوي استهدف مختلف فئات المجتمع. وأكدت السيدة الدكتورة نور بنت بدر البوسعيدي رئيسة الجمعية العُمانية للسكري ومديرة المركز الوطني لعلاج أمراض السكري والغدد الصماء، أهمية تكاتف الجهود للحد من انتشار السمنة وتعزيز أنماط الحياة الصحية، مشيرة إلى أن السمنة لم تعد مجرد سلوك فردي أو نمط حياة، بل أصبحت مرضًا مزمنًا معقدًا متعدد العوامل، يرتبط بأكثر من ١٩٥ حالة مرضية، ويعد عاملًا رئيسًا للإصابة بالسكري وأمراض القلب والسرطان. وقالت إن البيانات الوطنية أشارت إلى استقرار معدلات زيادة الوزن والسمنة عند نحو ٦٤,٧٪ بين البالغين، وهو مؤشر يعكس تحديًا هيكليًا يتطلب تدخلات شاملة ومستمرة.

وذكرت أن السمنة تعد أحد أهم الأمراض غير المعدية التي لا يقتصر تأثيرها على الصحة فقط، بل يشمل أبعادًا اقتصادية عميقة، إذ تقدر التكلفة السنوية للسمنة في سلطنة عُمان بحوالي ٧٠٠ مليون ريال عُماني، بينما تتوزع تكلفة الأمراض غير المعدية إجمالًا على ثلاثة محاور رئيسة، بما يقارب ٦٠٩ ملايين ريال عُماني كتكاليف مباشرة للرعاية الصحية، تشمل التشخيص والعلاج والمتابعة للأمراض المرتبطة بالسمنة، ونحو ٤٨٠ مليون ريال عُماني كخسائر غير مباشرة نتيجة انخفاض الإنتاجية، والتغيب عن العمل، والتقاعد المبكر، بالإضافة إلى تكاليف غير منظورة تشمل العبء الاجتماعي، وانخفاض جودة الحياة، ناهيك عن تأثير السمنة وغيرها من الأمراض غير المعدية على التحصيل الدراسي لدى الأطفال وفرص التوظيف لدى البالغين. وتابعت قائلة: إن الاستثمار في الحد من عوامل الخطورة والوقاية من السمنة وغيرها من الأمراض غير المعدية ليس خيارًا صحيًا فحسب، بل هو استثمار اقتصادي عالي العائد، يسهم في تقليل الضغط على النظام الصحي ويعزز كفاءة الاقتصاد الوطني.

وتضمن البرنامج جلسة حوارية بعنوان «السمنة وتحدياتها من منظور المستفيد من الخدمات العلاجية ومقدمي الخدمة»، أدارتها جميلة الزيدي، بمشاركة أميرة بنت ناصر الخروصي استشارية في طب السمنة، والدكتورة هند بنت خليفة المجرفي استشارية جراحة جهاز هضمي علوي وجراحة سمنة، ووضاح السيابي أحد المستفيدين من علاج السمنة، حيث جرى استعراض أبرز التحديات الصحية المرتبطة بالسمنة وسبل الوقاية والعلاج.

انتقلت من الترويج التقليدي إلى منظومة موحّدة لإدارة رحلة المستثمر بكفاءة

«استثمر في عُمان» تُعيد تشكيل مشهد ترويج الاستثمار.. ورصيد الاستثمار الأجنبي يرتفع إلى 78.7 مليار دولار

- الفروجية: عُمان انتقلت إلى مرحلة أكثر نضجًا في إدارة منظومة ترويج الاستثمار
- استهداف الاستثمارات النوعية بقطاعات الصناعات المتقدمة والسياحة والاقتصاد الرقمي
- 75 فرصة ضمن الخريطة الاستثمارية في القطاعات الواعدة
- التركيز على جودة الاستثمار وأثره الاقتصادي وبناء شراكات طويلة الأمد

مسقط- العُمانية

تمكّنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ممثلة في صالة "استثمر في عُمان" منذ انطلاقتها قبل ثلاثة أعوام، من إعادة تشكيل مشهد ترويج الاستثمار في سلطنة عُمان عبر الانتقال من نموذج الترويج التقليدي إلى منظومة مؤسسية موحّدة تُعنى بإدارة رحلة المستثمر بكفاءة وتعزيز جاذبية الاستثمارات النوعية بما يواكب الخطة الخمسية الحادية عشرة ومستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

جاءت هذه التحولات في سياق اقتصادي يشهد تطورات نوعية، مدعومة بتوجيهات سامية ركزت على تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة استثمارية مستقرة وجاذبة.

وشهد الاستثمار تحولاً نوعيًّا من تعددية الجهات والمسارات إلى نموذج وطني موحّد عبر "استثمر في عُمان" بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، لتصبح بوابة حكومية متكاملة للاستثمارات الاستراتيجية، تجمع الجهات الحكومية والخاصة ضمن منظومة واحدة تدير رحلة المستثمر بدءًا من الاستفسار الأولي، مرورًا بالتقييم والتفاوض، وصولاً إلى التنفيذ والتوسع، الأمر الذي أسهم في توحيد قنوات التواصل مع المستثمرين الإقليميين والدوليين.

وأكدت المؤشرات الاقتصادية وصول رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان إلى نحو ٧٨,٧٨ مليار دولار أمريكي حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، في دلالة واضحة على دخول الاقتصاد الوطني مرحلة أكثر نضجًا في دورة الجذب الاستثماري، قائمة على تعميق القيمة المضافة وتعزيز الاستثمارات المرتبطة بسلاسل الإمداد والصناعات المستقبلية، إلى جانب ما يعكسه ذلك من مستوى الثقة المتراكمة في البيئة الاستثمارية.

وركّزت "استثمر في عُمان" منذ انطلاقتها على تعزيز الممكنات الجاذبة للمستثمر، وفي مقدمتها تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات، وتقليص التعقيدات الإدارية، وتعزيز الشفافية، مدعومة بمنظومة رقمية متكاملة تشمل موقعًا إلكترونيًّا متعدد اللغات ومنصة رقمية تتيح متابعة الإجراءات بوضوح، إلى جانب توفير خدمات الرعاية اللاحقة لضمان استدامة المشروعات.

كما عملت على تأطير الفرص الاستثمارية الجاهزة وفق دراسات متكاملة وربطها باحتياجات السوق، حيث ضمت الخريطة الاستثمارية منذ انطلاقتها ٧٥

ابتسام بنت أحمد الفروجي

فرصة استثمارية، من بينها ٣٠ فرصة خلال عام ٢٠٢٥، فيما تضم المنصة حاليًّا ٥١ فرصة جاهزة للاستثمار في قطاعات متعددة تشمل التصنيع، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والرعاية الصحية.

وأسهم التكامل المؤسسي، الذي يضم أكثر من ٢٠ جهة حكومية وخاصة، في توفير بيئة عمل موحّدة تتيح للمستثمر إنجاز إجراءاته عبر نقطة اتصال واحدة، ما قلّل الحاجة للتنقل بين الجهات، وأسهم في تسريع الإجراءات ورفع كفاءة الأداء.

كما برز دور مديري علاقات المستثمرين وفريق التفاوض الوطني في إدارة المشروعات الكبرى، ما أسهم في تسريع اتخاذ القرار وتحويل الفرص إلى مشروعات فعلية.

وانعكست هذه الجهود في تحقيق نتائج ملموسة، تمثلت في توطين نحو ٤٠ مشروعًا استثماريًّا في قطاعات متعددة، إلى جانب توقيع ١٤ مشروعًا خلال عام ٢٠٢٥ بقيمة إجمالية بلغت نحو ١,٦ مليار ريال عُماني، إضافة إلى توقيع ٨ مشروعات عبر فريق التفاوض الوطني بقيمة تقارب ٢,٦ مليار ريال عُماني، كما استفاد أكثر من ٥٥ مشروعًا من مسار الإجراءات السريعة، وتم تقديم الخدمات لأكثر من ٣٥٠٠ مستثمر عالمي، ما يؤكد فاعلية المنظومة في تحويل الفرص إلى مشروعات قائمة.

وعلى صعيد القطاعات، تصدّر قطاع الصناعة، لا سيَّما الصناعات التحويلية والتقنيات المتقدمة، قائمة القطاعات المستقطبة للاستثمارات، تلاه قطاع الأمن الغذائي، إلى جانب تنامي الاستثمارات في الطاقة المتجددة، بما في ذلك مشروعات تصنيع الألواح الشمسية، ما يعكس توجه سلطنة عُمان نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز الاستدامة، كما برزت الصناعات الدوائية وقطاعات اللوجستيات والسياحة كأحد مجالات التوطين الفعلي للمشروعات.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات فإن سلطنة عُمان تتبنى نهجًا منفتحًا لتنويع شراكاتها العالمية، مدعومًا بدبلوماسية اقتصادية نشطة، من بينها تفعيل المكتب التجاري العُماني في الولايات المتحدة، بهدف استقطاب استثمارات نوعية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي.

وأسهم إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة في تعزيز كفاءة النظام القضائي وتسريع الفصل في النزاعات، ما رفع مستوى الثقة واليقين القانوني، إلى جانب برنامج الإقامة الذهبية الذي يوفر إقامة طويلة الأمد تصل إلى ١٠ سنوات، بما يعزز استقرار المستثمرين ويشجع على التوسع الاستثماري.

وتتقاطع هذه المنجزات مع مستهدفات الخطة الخمسية الحادية عشرة، التي تركز على تنويع الاقتصاد، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمكين القطاع الخاص، حيث شكلت "استثمر في عُمان" أداة تنفيذية لتحويل السياسات إلى مشروعات واقعية، وربط التخطيط الاستراتيجي بالنتائج الملموسة.

وأكدت سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجي وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لتروبج الاستثمار، أن ما تحقق خلال ثلاثة أعوام يعكس انتقال سلطنة عُمان إلى مرحلة أكثر نضجًا في إدارة منظومة ترويج الاستثمار، مشيرة إلى أن التركيز ينصب على جودة الاستثمار وأثره الاقتصادي، وبناء شراكات طويلة الأمد تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وأوضحت سعادتها أن توجه وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار انعكس في تحسين رحلة المستثمر، وتقليص مدة الإجراءات، ورفع كفاءة معالجة الطلبات، إلى جانب تطوير برامج العناية اللاحقة لضمان استدامة المشروعات وتوسعها داخل سلطنة عُمان، فضلاً عن تعزيز الخطاب الاستثماري الدولي من خلال تقديم نموذج قائم على الشفافية والنتائج.

وقالت سعادتها إن سلطنة عُمان تستهدف خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨ جذب استثمارات نوعية تركز على الصناعات المتقدمة، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والخدمات اللوجستية، والأمن الغذائي والدوائي، بما يسهم في تعظيم القيمة المضافة، ونقل المعرفة، وتوفير فرص عمل مستدامة.

وتؤكد وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار نجاح "استثمر في عُمان" في التحول من منصة ترويجية إلى منظومة تنفيذية متكاملة، تمثل ركيزة أساسية في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ومنصة فاعلة لتحويل الفرص الاستثمارية إلى مشروعات منتجة، تدعم تحقيق التنمية المستدامة وترسّخ مكانة سلطنة عُمان كمركز استثماري واعد على المستويين الإقليمي والدولي.

صعود مؤشر قطاع الصناعة في بورصة مسقط يعزز مكاسب الشركات المُدرجة

مسقط- العُمانية

سجلت الشركات الصناعية المدرجة ببورصة مسقط الأسبوع الماضي أداءً إيجابيًّا بالتزامن مع بدء الإعلان عن النتائج المالية للربع الأول من العام الجاري، ودفعت الارتفاعات التي سجلتها أسهم الشركات الصناعية مؤشر قطاع الصناعة للصعود فوق مستوى ١٠١٠٠ نقطة مُسجلاً ارتفاعًا أسبوعيًّا بـ١٨٧ نقطة.

وشهد الأسبوع الماضي أداءً متباينًا لمؤشرات بورصة مسقط ليسجل المؤشر الرئيس تراجعًا بنحو ٧٣ نقطة غير أنه لا يزال في أعلى مستوياته في ١٨ عامًا، وسجل المؤشر الرئيس خلال العام الجاري صعودًا لافتًا ليكسر حاجز ٦٠٠٠ نقطة في ٥ يناير وواصل مكاسبه بالصعود إلى ٧٠٠٠ نقطة في ١١ فبراير وإلى ٨٠٠٠ نقطة في ٢٩ مارس، وأغلق في ختام تداولات الأسبوع الماضي على ٨١٦٢ نقطة، في حين ارتفع مؤشر القطاع المالي خلال الأسبوع الماضي ٢٤ نقطة وأغلق على ١٢٨٦٩ نقطة، وارتفع المؤشر الشرعي ١٦ نقطة وأغلق على ٦٦٨ نقطة، وسجل مؤشر قطاع الخدمات تراجعًا بـ٢٤ نقطة متأثرًا بتراجع أسهم عمانتل وأوريدو وعدد من شركات الطاقة.

وأشارت بيانات التداول الصادرة عن بورصة مسقط إلى ارتفاع أسهم عدد من الشركات الصناعية التي واصلت خلال الأسبوع الماضي مكاسبها ليرتفع سهم الأنوار لبلاط السيراميك بنسبة ١٩ بالمائة وأغلق على ٢١٨ بيسة، وصعد سهم المها للسيراميك بنسبة ٦ بالمائة وأغلق على ٢٩٦ بيسة، وارتفع سهم شركة صناعة الكابلات العُمانية بنسبة ٦ بالمائة وأغلق على ريالين و٨٩٠ بيسة، وسجل سهم الصفاء للأغذية ارتفاعًا بنسبة ٤,٧ بالمائة وأغلق على ٨٨٠ بيسة.

وبدأت شركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة مسقط الأسبوع الماضي إعلان نتائجها المالية الأولية للربع الأول من العام الجاري، وقالت الشركة الخليجية لإنتاج الفطر إن أرباحها الصافية ارتفعت في الربع الأول من العام الجاري إلى ٧٨٣ ألف ريال عُماني مقابل

نحو ٥٥٩ ألف ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي مسجلة صعودًا بنسبة ٤٠ بالمائة، وأعلنت الشركة العالمية لإدارة الفنادق التي تدير فندق شيدي ارتفاع أرباحها الصافية في الربع الأول من العام الجاري إلى ٧٣٠ ألف ريال عُماني مقابل ٥٦٠ ألف ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي مسجلة نموًّا بنسبة ٣٠ بالمائة، وأشارت النتائج المالية الأولية لصندوق اللؤلؤة للاستثمار العقاري إلى تراجع الأرباح الصافية للصندوق في الربع الأول من العام الجاري إلى مليون و٥٩٨ ألف ريال عُماني مقابل مليون و٦٨٢ ألف ريال عُماني في الربع الأول من العام الماضي في حين ارتفع صافي الأصول التي تُعزى إلى مالكي الوحدات بنهاية مارس الماضي إلى ٦٦,٩ مليون ريال عُماني مقابل ٦٥,٦ مليون ريال عُماني في مارس ٢٠٢٥، ومن المتوقع اكتمال إعلان النتائج المالية الأولية مع منتصف شهر أبريل الجاري.

وتراجعت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة ببورصة مسقط بنهاية تداولات الأسبوع الماضي إلى ٣٧ مليارًا و٩٦٧,٥ مليون ريال عُماني مسجلة خسائر أسبوعية بـ١٢٣ مليون ريال عُماني.

وسجلت قيمة التداول خلال الأسبوع الماضي تراجعًا بنسبة ٢١ بالمائة لتهبط إلى ٣٠٩,١ مليون ريال عُماني مقابل ٣٩٥ مليون ريال عُماني في الأسبوع الذي سبقه، وسجل عدد الصفقات المنفذة تراجعًا طفيفًا دون واحد بالمائة ليتراجع إلى ٣٢ ألفًا و٣١٦ صفقة.

وتصدر بنك صحار الدولي الشركات الأكثر تداولاً من حيث قيمة التداول بـ٧٦,٥ مليون ريال عُماني مستحوذًا على ٢٤,٧ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وحلت أوكيو للصناعات الأساسية في المرتبة الثانية بـ٥٠,٤ مليون ريال عُماني، وبنك مسقط في المرتبة الثالثة بـ٤٧,٦ مليون ريال عُماني، وأوكيو للاستكشاف والإنتاج رابعًا بـ ٢٧,٤ مليون ريال عُماني، فيما حلت أوكيو لشبكات الغاز في المرتبة الخامسة بتداولات عند ٢٦,٤ مليون ريال عُماني تمثل ٨,٥ بالمائة من إجمالي قيمة التداول.

وارتفعت الأسبوع الماضي أسعار ٣٨ ورقة مالية في مقدمتها شركة عُمان والإمارات للاستثمار القابضة التي سجل سهمها صعودًا بنحو ٢٣ بالمائة وأغلق على ١٤٥ بيسة، وسجل سهم الأنوار لبلاط السيراميك ارتفاعًا بنسبة ١٩,١ بالمائة، وارتفع سهم الأنوار للاستثمارات بنسبة ١٥,٩ بالمائة وأغلق على ١٨٢ بيسة، وارتفع سهم الجزيرة للخدمات بنسبة ١٥,٨ بالمائة وأغلق على ٢٧٠ بيسة، وسجل سهم الباطنة للتنمية والاستثمار ارتفاعًا بنسبة ١٥,٧ بالمائة وأغلق على ٨١ بيسة.

وتراجعت خلال الأسبوع الماضي أسعار ٤٣ ورقة مالية من أبرزها ظفار الدولية للتنمية والاستثمار، والعُمانية للاستثمارات التعليمية والتدريبية، وظفار للمرطبات والمواد الغذائية التي سجلت تراجعات بنسبة ٩ بالمائة.

عُمان ترسخ مكانتها عالميا في تطبيق تقنيات الاستخلاص المعزز للنفط

مسقط- العُمانية

تواصل وزارة الطاقة والمعادن جهودها في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في سلطنة عُمان، من خلال تبنّي أحدث التقنيات وتوظيف الابتكار لتعزيز كفاءة الإنتاج واستدامته، ضمن منظومة متكاملة تراعي أعلى معايير الصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة، وبما ينسجم مع رؤيتها الرامية إلى تعظيم القيمة من الموارد الهيدروكربونية ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

وتبرز تقنيات الاستخلاص المعزز للنفط كإحدى أهم الأدوات الاستراتيجية التي تعتمد عليها سلطنة عُمان لرفع كفاءة الإنتاج من الحقول النفطية، لا سيَّما الحقول الناضجة، حيث تسهم هذه التقنيات في زيادة كميات النفط القابلة للاستخراج بعد استنفاد مراحل الإنتاج التقليدية.

وأوضح الدكتور صالح بن علي العنبوري مدير عام استكشاف وإنتاج النفط والغاز بوزارة الطاقة والمعادن، أن سلطنة عُمان أصبحت من النماذج العالمية البارزة في تطبيق تقنيات الاستخلاص المعزز، بعد نجاحها في تحويل تحديات الحقول المعقدة إلى فرص للابتكار وتحقيق معدلات استخلاص متقدمة.

وقال إن الحقول النفطية في سلطنة عُمان، التي يعود اكتشاف معظمها إلى الفترة بين ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، تتسم بخصائص جيولوجية معقدة، تشمل عدم تجانس المكامن وارتفاع لزوجة النفط، إلا أن سلطنة عُمان تمكنت من التعامل مع هذه التحديات عبر تطوير حلول تقنية متقدمة قائمة على فهم دقيق للمكامن والتطوير المستمر لأساليب الإنتاج، مشيرا إلى أن تجربة سلطنة عُمان في هذا المجال تُعد من أكثر التجارب تنوعًا عالميًّا، حيث جرى تطبيق مجموعة واسعة من تقنيات الاستخلاص المعزز في المكامن الرملية والكربونية على حد سواء، من بينها الحقن بالبخار، والحقن بالغازات، والحقن الكيميائي باستخدام البوليمرات.

وأضاف أن إنتاج النفط في سلطنة عُمان أصبح يعتمد بشكل متزايد على مشروعات الاستخلاص المعزز، ومن المتوقع أن يشكل هذا النوع من الإنتاج نحو ٢٠ بالمائة من إجمالي الإنتاج في عام ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ١٥ بالمائة في عام ٢٠٢١، الأمر الذي يعكس أهمية هذه التقنيات في دعم استقرار الإنتاج على المدى الطويل.

وأكد مدير عام استكشاف وإنتاج النفط والغاز بوزارة الطاقة والمعادن أن التوسع في تطبيق تقنيات الاستخلاص المعزز يفتح آفاقًا لاستغلال موارد إضافية كبيرة، خاصة في المناطق التي تتميز بارتفاع لزوجة النفط، مشيرًا إلى أن نجاح هذه المشروعات يعتمد على تكامل الجوانب التقنية والاستراتيجية والخبرة الوطنية في إدارة المكامن. وجرى إنتاج أكثر من ٦٨٠ مليون برميل باستخدام تقنية الحقن المستمر بالبخار، كما أسهم تطبيق تقنيات الحقن بالبوليمر في تحسين حركة السوائل داخل المكامن وزيادة كفاءة الاستخلاص، بينما شهدت المكامن الكربونية المعقدة تطبيق تقنيات متقدمة مثل التصريف بالجاذبية بمساعدة البخار، وحقن الغاز الحمضي، ما أدى إلى تحقيق زيادات إضافية في معدلات الاستخلاص تتراوح بين ١٠ و٢٠ بالمائة.

«مطارات عُمان» تستكشف فرص التعاون الاستراتيجي مع رواندا

كيجالي- العُمانية

وقّعت مطارات عُمان مذكرة تفاهم مع شركة "أيه تي إل" القابضة للطيران والسفر والخدمات اللوجستية المحدودة التي تُعنى بقطاع الطيران براوندا، وذلك في العاصمة الرواندية كيجالي بهدف استكشاف فرص التعاون الاستراتيجي في مجال الطيران والبنية الأساسية المرتبطة به.

وتؤسس مذكرة التفاهم إطارًا للتعاون في عدد من المجالات الرئيسة، تشمل تطوير مدينة المطار والبنية الأساسية للطيران والشحن والخدمات اللوجستية وتنمية الكوادر البشرية إلى جانب إجراء دراسات الجدوى لعدد من المشروعات.

وتعكس المذكرة التزام مطارات عُمان بتوسيع حضورها الدولي وتعزيز الربط الجوي ودعم التنمية المستدامة لقطاع الطيران من خلال شراكات استراتيجية عالمية وتطوير مدن المطارات والخدمات الاستشارية المتقدمة والحلول التشغيلية الموثوقة.

«حرب الخليج» والدبلوماسية العُمانية

د. رضا بن مهدي اللواتي

إبان الحروب التي نشبت في أوروبا الوسطى بسبب الصراع على وراثة الإمبراطورية الرومانية والكنيسة الكاثوليكية وبروز المذهب البروتستانتيّ الجديد، كانت أوروبا بقيادة ألمانيا والنمسا، وعندما نشبت حرب الثلاثين عامًا (١٦١٨-١٦٨٤)، كانت فرنسا تراقب الوضع الأوروبي، لما يؤول إليه هذا الصراع، وتولى في تلك الحقبة القيادة السياسية في فرنسا، وبأمر من لويس الثالث عشر (١٦١٠ - ١٦٤٣)، الكاردينال راشيلو (Cardinal Richelieu)، والذي كان بمنصب الوزير الأول في فرنسا (١٦٢٤ - ١٦٤٢).

كان الكاردينال يمتاز بحنكة دبلوماسية ونظرة استراتيجية وقراءة دقيقة للواقع الأوروبي؛ حيث استطاع إخراج فرنسا من المأزق التاريخي عند انحلال ما تبقى من الإمبراطورية الرومانية وانحلال أوروبا إلى دويلات متصارعة لعقود طويلة، فما كان من هذا التشظي إلا أن دفعت أوروبا أثمانًا باهظة، وأدى ذلك إلى ضعف دور الكنيسة التاريخي. وهذه من إحدى النتائج المباشرة لسقوط الإمبراطوريات وتداعياتها على الدول والكيانات المتصارعة، وهو ما شاهدناه أثناء سقوط الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي.

وهذا الكاهن السياسي، الذي اقترب من البلاط الملكي الفرنسي، كان يجيد فنون السياسة وكواليسها ودسائس الحكم والبلاط؛ حيث ابتدع دبلوماسية جديدة مميزة؛ إذ إن أفكار مكيافيلي بدأت تنتشر في تلك الحقبة تحديدًا، وكان يقول: "إن الدولة كيان مجرد ودائم موجود بحد ذاته"، وكان ينحو إلى أن الدولة ليست مشروطة بالحاكم ولا بالمصالح العائلية أو بما يملي عليه "الدين"، أو أن تكون للكهنة المرجعية في إدارة شؤون الدولة، ولكن ينبغي أن تكون للدولة مصالح قومية تكون هي البنية الأساسية في العلاقات الدولية.

وعندما دبّت الفوضى في أوروبا الوسطى، كان يرى أنه لا ينبغي لفرنسا حمل السلاح دفاعًا عن الكنيسة، بل ينبغي لها أن تلجم طغيان إمبراطورية هابسبرغ الألمانية، فاتجهت فرنسا تكتيكيًا إلى دعم التحالف البروتستانتي الآخر، والذي تمثل في السويد وبروسيا وأمراء ألمانيا الشمالية، في مقابل التحالف الأساسي، والذي كان برئاسة إمبراطورية هابسبرغ والنمسا.

ما يعنينا من هذه القصة التاريخية هو كيف وضع الكاردينال المصالح العليا للدولة فوق أي اعتبار آخر؛ فكان يقول: "الإنسان خالد، خلاصه في العالم الآخر، أما الدولة فلا علاقة لها في الخلود، خلاصتها إما الآن أو لا إلى الأبد". وكان يشير إلى أن الخطر الدائم على فرنسا ليس "الميتافيزيقيا"، بل الخطر كل الخطر في الاستراتيجية المتبعة من حيث مراعاة المصالح العليا للدولة.

وعندما يسرد هنري كيسنجر هذا المشهد في كتابه "النظام العالمي"، يستخلص عدة نقاط من هذه التجربة التاريخية؛ حيث يقول إنه لا يمكن لأي منظر استراتيجي أو واضع لسياسة خارجية أن يتجاهلها.

تساعدنا هذه النقاط، من منظور السياسة الخارجية الأمريكية، في قراءة المشهد السياسي ومواقف الدول المختلفة في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكذلك تحليل موقف سلطنة عُمان من هذا المشهد، والذي أربك بعض المحللين السياسيين والإعلاميين.

أولًا: ينبغي للسياسيّ أن يتخلص من الضغوط السياسية الخارجية، والتي قد تكون متضاربة أحيانًا، ويكون للدولة توجه دبلوماسي متماسك وهادف ضمن استراتيجية سياسة خارجية ومتطلبات المصالح القومية.

ثانيًا: على الدبلوماسي أن يعرف مآلات ونتائج تلك الاستراتيجية بدقة، ولماذا تتبع الدولة تلك السياسة.

ثالثًا: على الدبلوماسي أن يتحرك على الحافة الدبلوماسية لما هو ممكن، واضعًا نصب عينيه تجارب مجتمعه ودولته وتطلعات شعبه وتاريخه؛ حيث إن قدرًا يسيرًا من الجرأة يبقى مطلوبًا.

والمتتبع للسياسة العُمانية خلال العقود الأخيرة، وتحديدًا منذ سبعينيات القرن الماضي، يدرك أنها لم تتغير حسب الأوضاع السائدة في تلك المرحلة، خاصةً أثناء حرب الخليج الأولى أو الاتفاقات التي كانت تجريها بعض الدول العربية خارج الإجماع العربي أو الإسلامي. فمثلًا، نجد أن السياسة الخارجية، وبعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل (كامب ديفيد)، لم تتغير سياسة السلطنة؛ حيث تغيرت سياسات معظم الدول العربية تجاه مصر الشقيقة، وذلك لأن المبادئ العُمانية كانت، ولا تزال، هي مبادئ دولة لا مبادئ الزمن، ولا يمكننا أن نتدخل في سياسات دول أخرى، وبالمثل لا نقبل أن تتدخل تلك الدول في سياساتنا.

وكذلك نجد، أثناء الثورة الإيرانية وتغيير النظام في إيران من الملكية إلى جمهورية إسلامية، لم تتغير سياسة السلطنة تجاهه؛ فكانت سلطنة عُمان هي المبادرة في مباركة الدولة الجديدة والاعتراف بها، فَما لم تمس السيادة الوطنية فلا علاقة لنا بما يختاره الشعب من الحكم، وما لم تتأثر حدودنا فلا ضير في عقد علاقات متبادلة مع الدول. وهكذا في حرب الخليج الثانية ودخول القوات العراقية إلى الكويت الشقيقة، كانت السياسة العُمانية هي شجب وإدانة ذلك التحرك، ودعم وتأكيد على الحقوق الشرعية للكويت الشقيقة، بل والمشاركة في تحريرها وبذل الدماء في إرجاع الحقوق إلى أهلها.

ومن هذا وذاك، ومن شهادة التاريخ واستقراء المواقف من مختلف الأزمات التي عصفت بالمنطقة خلال العقود الأخيرة، فإن المنطق الذي تسير عليه السياسة العُمانية هو ذاته، والمبادئ هي ذاتها. وإذا كانت مواقف بعض الأشقاء تغيرت عبر الزمن حسب ما تقتضيه الظروف الموضوعية، أو بسبب نقمة الجغرافيا أو نقمة التاريخ، فإن لكل دولة شأنها الخاص بها. وأي دولة تستطيع أن تجتاز هاتين العقدتين وتضعهما في بناء سياسة مستقلة ومبادئ ثابتة، فإنها تكون بعيدة عن الضغوطات الخارجية، وتستطيع أن تتأقلم مع الأوضاع الآنية، ولا تنحرف قواعدها السياسية فيما إذا كانت متصالحة مع تاريخها وثقافتها وتطلعات شعبها؛ فإن العامل الجغرافي، كما يمكن أن يكون معضلة، كذلك يمكن أن يكون سببًا لإرساء تلك الأسس السياسية. وهذا ما ينبغي التفكير فيه بعد العاصفة ككيان خليجي واحد نتأثر ونؤثر؛ حيث نشترك في الإرث الثقافي والدين الواحد والجغرافيا المشتركة.

والآن يمكننا قراءة المواقف التي انتهجتها سلطنة عُمان خلال الحرب على إيران؛ حيث إنها نابعة من الأسس الثلاثة التي تحدثنا عنها: اللحظة، والجغرافيا، والتاريخ. ولا يمكننا أن ننتهج سياسة بمعزل عن فهم دقيق للجغرافيا والتاريخ. والسياسي يضع نصب عينيه هذا العامل، وأنها قد تكون نقمة إذا ما انتهجنا طريقًا وسلوكًا معاديًا لها، وقد تتحول هذه السياسة نعمة إذا كانتا مجتمعين ومتجانستين مع البيئة الداخلية والثقافة والدين.

والمقالة التي كتبها معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي، وزير الخارجية، في مجلة "ذي إكونوميست" البريطانية (والتي تُعد الناطق الرسمي للغرب الرأسمالي)، تأتي في سياق تبيان مواقف سلطنة عُمان ورأيها من الأزمة الحالية وطريقة الخروج منها، ووضع الدول الأوروبية، خاصة، أمام مسؤولية تاريخية؛ لأن السلطنة أدركت خلال الجولات المختلفة أنه إذا ما نشب صراع عسكري بين الأطراف، فإن العالم سيكون مختلفًا بعد الحرب؛ لذلك سعت بكل جد لإيجاد حلول لهذه الأزمة التاريخية، والتي هي حقًا أعمق أزمة تمر بها المنطقة منذ استقلالها.

من لم يفهم السياسة الدولية، وكانت قراءته للمشهد قراءة هشة، لم يستوعب خطوات سلطنة عُمان والسياسة التي اتّبعتها، كما أصابه الإحباط والذهول، لكن الحكمة العُمانية اقتضت استيعاب تلك الانتقادات والسهام العشوائية التي وُجّهت لها على مختلف وسائل التواصل الحديثة؛ وذلك إدراكًا من عُمان أن الزمن كفيل بإبراز صحة القرار والنهج الذي تنتهجه في السياسة الخارجية منذ السبعينيات وإلى يومنا هذا.

إن سلطنة عُمان، كبقية الدول الكبيرة، لا تتغير سياساتها بتغيّر حكامها، وإن تغيرت بعض الأساليب أو تغير الخطاب حسب مقتضى الحال، لكن السياسات تظل ثابتة وراسخة، منبعها الأسس التي ذكرناها، ولا تتغير بتغير اتجاه الرياح. فمن يستطيع، وتحديدًا في هذا التوقيت، أن يقول: "لقد كان أكبر خطأ في حسابات الإدارة الأمريكية، بطبيعة الحال، هو السماح لنفسها بالانجرار إلى هذه الحرب من الأساس" (ذي إيكونوميست)، سوى سياسي حاذق ومتمرس وقارئ دقيق للأحداث، يقود سياسة خارجية لدولة عريقة تنظر إلى الثوابت الجغرافية ومتغيرات التاريخ، وترى ما ستؤول إليه النتائج؟

إننا في موقع جغرافي يحترق بالنيران، وسلطنة عُمان، وبفضل حكمة قيادتها، اختارت أقوى أدوات الحرب: "الوقت والصبر"، كما قال الروائي الروسي ليو تولستوي في كتابه "الحرب والسلم"، وفي مقابل ذلك اتخذت بعض الدول طريق الاستعجال وردود الأفعال، بينما الدبلوماسية العُمانية اختارت طريق العقل، متخذةً من الحياد الإيجابي بوصلة لا تحيد عن الواقعية السياسية.

اتسمت العمليات العسكرية الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران، خصوصًا عملية "Epic Fury"، بديناميكية سريعة في تغيير الأهداف المعلنة؛ حيث انتقلت من سقف سياسي مرتفع جدًا إلى أهداف عملياتية محددة مرتبطة بالاقتصاد والملاحة، وذلك نتيجة تعقيدات الميدان وصمود بعض مفاصل النظام الإيراني.

ويمكن إجمال التسلسل الزمني للتغير في الأهداف منذ فبراير ٢٠٢٦ وحتى إعلان الهدنة في الثامن من أبريل، وفقًا للآتي:

مرحلة "تغيير النظام" (٢٨ فبراير - الأسبوع الأول من مارس)

مع انطلاق الضربة الأولى في ٢٨ فبراير، دعا الرئيس ترامب الشعب الإيراني صراحة إلى "استعادة بلدهم". وكان الهدف وقتئذ هو استغلال الصدمة العسكرية والارتباك الناتج عن مقتل قيادات عليا (بمن فيهم المرشد الأعلى في الموجة الأولى) لإحداث انهيار داخلي وتغيير شامل في بنية النظام، بل حاولت الإدارة الأمريكية نقل كمية كبيرة من الأسلحة إلى المحتجين داخل إيران لدعم التغيير من الداخل؛ فقد أقر الرئيس الأمريكي في مقابلة مع شبكة Fox News أن "عملية نقل الأسلحة تمت عبر وسطاء أكراد، ومع ذلك لم تحقق العملية هدفها بالكامل"، مشيرًا إلى "أن الأكراد احتفظوا بتلك الأسلحة لأنفسهم"، وهو الأمر الذي استاءت منه دوائر صنع واتخاذ القرار الأمريكي، ووُصفت هذه التصريحات بأنها "كشف عن عملية استخباراتية سرية"، كما اعتبرت إيران هذه التصريحات دليلًا قاطعًا على أن الاحتجاجات الداخلية كان مخططًا لها ومدفوعة ومدعومة من الخارج.

وعلى الرغم من حجم الدمار (أكثر من ٣٠٠٠ هدف في أسبوع)، لم ينهَر النظام بالكامل، بل أدت الضربات إلى حالة من الالتفاف القومي المؤقت وزيادة العمليات الانتقامية الإيرانية ضد القواعد الأمريكية ودول المنطقة وإسرائيل، مما جعل "تغيير النظام" هدفًا مكلفًا وغير مضمون النتائج على المدى القريب، واضطرت معه الإدارة الأمريكية إلى إعلان هدف مرن جديد أكثر واقعية ومريح عمليًا.

مرحلة "تجريد القدرات" (منتصف مارس)

انتقل الخطاب الأمريكي عبر نائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس ووزير الخارجية ماركو روبيو نحو هدف أكثر واقعية عسكريًا، وهو ما يمكن أن نسميه "التحييد الاستراتيجي"؛ حيث ركزت الضربات في هذه المرحلة على:

تفكيك البرنامج النووي عبر استهداف منشآت أصفهان ونطنز لضمان عدم وصول طهران إلى "الردع النووي".

تدمير السلاح الجوي والبحري عبر إعلان واشنطن تدمير معظم الأسطول البحري التقليدي الإيراني لتحجيم قدرتها على تهديد الملاحة.

تحطيم الصواريخ الباليستية عبر استهداف منصات الإطلاق ومخازن الصواريخ وأماكن تصنيعها لتقليل الهجمات من جانب إيران.

مرحلة "فتح مضيق هرمز" (أواخر مارس - أبريل ٢٠٢٦)

تدحرجت الأهداف مع ضغط الوقت على الإدارة الأمريكية لإعلان "نصر ما" وحصد جملة من الأهداف التيً يمكن إعلان تحقيقها؛ إذ إن الوقت ليس في صالح "المعتدي"، لا سيَّما إذا كانت الحربٍ فاقدة للشرعية الدولية والقانونية، فضلًا عن فقدان حالة الإجماع الوطني الأمريكي على ضرورتها. أقول: تدحرجت الأهداف إلى فتح مضيق هرمز وتخفيف الضغوط الاقتصادية على ميزانيات دول العالم مع تأثر سلاسل الإمداد العالمية؛ لذا أصبح "تأمين الملاحة" هو الهدف الأسمى والعلني الجديد.

فقد قدمت الإدارة الأمريكية خطة الـ١٥ بندًا، التي تتضمن وقف إطلاق نار مقابل شروط قاسية، على رأسها فتح المضيق فورًا.

التهديد بالبنية التحتية

تحول بنك الأهداف من المواقع العسكرية إلى "الأهداف المدنية الاستراتيجية"، إذ انتهجت واشنطن التهديد عبر اتباع "سياسة الإنذارات" بأنه في حال عدم فتح المضيق (بحلول موعد نهائي كان آخره ٦ أبريل)، سيتم تدمير:

- محطات توليد الكهرباء.
- مصافي النفط وآبار الطاقة.
- منشآت تحلية المياه.

بل تمادى ترامب في التصريح "بمحو الحضارة الإيرانية بالكامل" في موقف لافت لاقى إدانات دولية وأممية وداخلية متعددة.

في الأخير، يمكن القول إن الإدارة الأمريكية انتقلت من أهداف كبرى إلى أهداف عملياتية لا يوجد معيار دقيق لقياس نجاحها "النسبي"، وبالتالي سهولة إعلان تنفيذها وتصوير ذلك على أنه "نصر مطلق"؛ فقد انتقلت أمريكا من استراتيجية "قطع الرأس" (Regime Change)، التي فشلت في تحقيق حسم سياسي سريع، إلى استراتيجية "الإنهاك الشامل" (Degradation)، ثم أخيرًا إلى "المقايضة بالبقاء" (Transactionalism)؛ كنهج نفعي يمكن الوصول من خلاله إلى صفقة للبقاء "Survival Bargain" لكلا الطرفين:

- أمريكا تبقى في الخليج مع ضمان تفوق إسرائيل شرق أوسطيًا.
- النظام الإيراني يبقى بشروط قاسية؛ حيث يتم الضغط على ما تبقى منه لفتح المضيق وتقديم تنازلات نووية مقابل التوقف عن تدمير ما تبقى من بنية تحتية حيوية تعيش عليها الدولة.

هذا النهج المبني على تغيير دائم ومستمر في الأهداف أعطى واشنطن أريحية في إعلان تحقيق أهدافها العسكرية و"تجريد إيران من قوتها" وفقًا لبيانات "وزارة الحرب" الأمريكية (Department of War) والقيادة المركزية (CENTCOM)؛ حيث استهدفت العملية أكثر من ١٣,٠٠٠ هدف داخل إيران، وفتح المضيق وانتظام سلاسل الإمداد العالمية والتمهيد للتفاوض عبر باكستان ومصر وتركيا، وهي تدرك تمامًا أن الإيرانيين لن يعطوا بالمفاوضات ما لم يعطوه تحت القصف؛ مما ينبئ بتجدد موجات أعنف من القتال تحت ذرائع ومبررات لن تعدم أمريكا وإسرائيل من اختراعها؛ ليظل التوتر في الشرق الأوسط والعالم مرهونًا بأزمات داخلية أمريكية-إسرائيلية أو مدفوعًا بتحقيق نبوءات توراتية، على حساب سلام المنطقة وأمنها ورفاه شعوبها.

*** كاتب وباحث**

الصمود الإيراني النسبي وحرب «الأسقف اللدنة»

د. محمد جعفر *

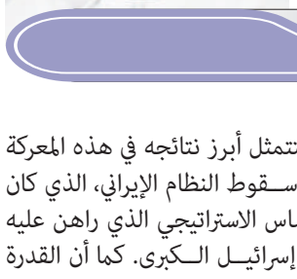

هل أنهت حرب الأربعين يومًا حلم «إسرائيل الكبرى»؟!

جمال بن ماجد الكندي

لم يكن مصطلح "إسرائيل الكبرى" مجرد شعار سياسي عابر؛ بل ظلّ، قديمًا وحديثًا، أحد أبرز التعبيرات عن الحلم التوسعي الإسرائيلي الممتد من النيل إلى الفرات، حسب زعمهم.

وقد جاءت الحروب الإسرائيلية، منذ نشأة هذا الكيان في قلب الوطن العربي، في سياق السعي إلى تحقيق هذا الحلم، وإن اختلفت المعاني الصريحة والمموّهة لهذا المشروع بين اليمين واليسار الإسرائيلي. ومنذ وصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الوزراء، أصبح هذا المصطلح أكثر تداولًا، ولا سيَّما بعد تمازج اليمين الإسرائيلي المتطرف مع تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة بقيادة الرئيس ترامب، الذي صرّح علنًا بأن مشكلة إسرائيل تكمن في صِغر مساحتها، في إشارة واضحة إلى مشروع التوسع الجغرافي بغطاء أمريكي.

لقد جاءت حروب إسرائيل خلال الأعوام الماضية في سياق تكريس هذا المصطلح، وإن كانت قد فشلت في حصد النتائج النهائية لصالحها في حروب غزة ولبنان، وحتى في سوريا. لكن لماذا بدت هذه الحروب ناقصة وغير مكتملة النتائج؟! السبب بسيط، وهو وجود دولة إقليمية فاعلة في المنطقة تقف، منذ ثورتها، إلى جانب هذه القوى المناهضة للكيان الصهيوني. لذلك لم ولن يكتمل حلم إسرائيل الكبرى بوجودها، والذي لا يُشترط أن يكون جغرافيًا فقط، بل قد يتمثل أيضًا في الهيمنة السياسية والاقتصادية. وهنا كانت إيران هي العقبة، والصخرة التي تقف حاجزًا أمام مشروع الشرق الأوسط الجديد بزعامة إسرائيل.

لذلك جاءت حرب إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة، بقيادة زعيم مثل ترامب، فرصةً لنتنياهو لإعادة رسم خرائط المنطقة برؤية صهيونية واضحة، يهدف من خلالها إلى تكريس الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. وقد جاءت هذه الحرب بعد أن عارضها الرؤساء الذين سبقوا ترامب، سواء كانوا جمهوريين أو ديمقراطيين، إدراكًا لخطورتها وتداعياتها الإقليمية. وكانت التجربة الأولى هي الحرب التي استمرت اثني عشر يومًا، والتي أظهرت بعض قدرات الفريقين، قبل أن تأتي المعركة الفاصلة، وهي حرب الأربعين يومًا، التي تُعدّ معركة شديدة الخطورة؛ لأن الجانب الإسرائيلي أشرك الولايات المتحدة منذ البداية، إلى جانب حلفائها في المنطقة، حيث أسهمت القواعد الأمريكية الموجودة على أراضيهم في المجهود الحربي ضد إيران، وهو ما تجلى بوضوح في هذه الحرب.

يذكر الأستاذ ناصر قنديل، في مقال له بجريدة "البناء" تحت عنوان "نقاط على الحروف"، تحليلًا لافتًا بقوله: «لم يكن خافيًا، في أصل قرار الحرب على إيران، أن واشنطن وتل أبيب توافقتا على أن الحروب غير المنتهية في جبهات غزة ولبنان واليمن تجعل من المستحيل رسم خرائط شرق أوسط جديد يتيح لواشنطن استعادة مكانتها الدولية، ولإسرائيل فرصة الهيمنة على المنطقة، وأن حربًا فاصلة على إيران أصبحت ضرورة لا يمكن تفاديها لإكمال مشروع الهيمنة وإنهاء حالة الحرب غير المنتهية». ومن كلام الأستاذ ناصر قنديل يتبيّن لنا أن إيران تمثل حجر العثرة في استكمال مشروع الشرق الأوسط الجديد، وأن جميع الحروب الإسرائيلية السابقة مع قوى المقاومة كانت تصطدم بالحضور الإيراني، فكان القرار هو إسقاط النظام، سواء من الداخل عبر حركات مدعومة إسرائيليًا وأمريكيًا، وهو ما فشل، أو عبر الحروب المباشرة بحجج واهية يعرفها الجميع، وهو ما تعثّر أيضًا في حرب الاثني عشر يومًا. فهل تكرر هذا الفشل في حرب الأربعين يومًا؟

ومن هنا، وللإجابة عن السؤال الكبير: هل فشلت حرب الأربعين يومًا في إجهاض حلم إسرائيل الكبرى؟ سنضع أمام هذا السؤال فرضيتين مع النتائج التي برزت أثناء الحرب، وصولًا إلى لحظة إعلان وقف إطلاق النار.

تتمثل الفرضية الأولى في نجاح المشروع الأمريكي-الإسرائيلي في تحقيق هدفه الاستراتيجي، بما يعنيه ذلك من إعادة رسم خرائط المنطقة على نحو يخدم الهيمنة الإسرائيلية. وهنا نفترض نجاح هذا المشروع، سواء في بداية حرب الأربعين يومًا أو في نهايتها، وننطلق من هذا النجاح الافتراضي إلى جملة من النتائج المحتملة؛ من أبرزها:

- انهيار محور الردع الإقليمي الممتد من طهران إلى حلفائها.
- انفراد إسرائيل عسكريًا وأمنيًا بالمشرق والخليج من دون وجود توازن مقابل.
- تحويل التطبيع من خيار سياسي إلى واقع أمني مفروض على دول المنطقة.
- إعادة تعريف الممرات الاستراتيجية من الخليج إلى شرق المتوسط تحت مظلة أمريكية-إسرائيلية أوسع.

وبطبيعة الحال، ستكون إسرائيل هي القوة المهيمنة، بظهر أمريكي منتصر في المنطقة؛ الأمر الذي من شأنه أن يهدد الأمن القومي العربي والإسلامي. وعندها لن يبقى شعار "إسرائيل الكبرى" مجرد حلم أو ريشة تُرسم، بل سيتحول إلى حقيقة مُرّة في قلب الوطن العربي والشرق الأوسط.

أما الفرضية الثانية، فتقوم على صمود إيران وإفشال هدف حرب الأربعين يومًا، وما يترتب على ذلك من تغيّر في موازين القوى الإقليمية. وفي ضوء ما تداولته وسائل الإعلام من معطيات ونتائج، يمكن الاقتراب من إصدار حكم نهائي على مآلات هذه المعركة وأثرها في مستقبل المنطقة. وتستند هذه الفرضية إلى النتائج التي أفرزتها الحرب للطرفين، ولكي نستطيع إثبات هذه الفرضية أو نفيها، سنبني حكمنا على ما أسفرت عنه نتائج المواجهة بين الطرفين حتى لحظة إعلان مشروع وقف إطلاق النار بينهما.

المحور الأمريكي-الإسرائيلي: تتمثل أبرز المكاسب التي يذكرها هذا المحور في حجم الدمار الكبير الذي لحق بالجغرافيا الإيرانية، وتدمير جزء كبير من القدرة الصاروخية الإيرانية، إلى جانب اغتيال عدد من القادة السياسيين والعسكريين في إيران. كما يُضاف إلى ذلك فصل جبهة لبنان عن مفاوضات وقف إطلاق النار، وهو ما يعني، من منظور هذا المحور، إضعاف الجبهة التي تقاتل إلى جانب إيران في هذه الحرب.

المحور الإيراني مع المقاومة الإسلامية في لبنان: فتتمثل أبرز نتائجه في هذه المعركة في عدم سقوط النظام الإيراني، الذي كان يُعدّ الأساس الاستراتيجي الذي راهن عليه مشروع إسرائيل الكبرى. كما أن القدرة الصاروخية الإيرانية ما زالت تمثل الورقة العسكرية الأبرز في هذا الصراع؛ إذ كانت المفاجآت تتوالى يومًا بعد يوم خلال حرب الأربعين يومًا عبر هذه القدرة. أما جبهة لبنان، فلم تُفصل عن شروط وقف إطلاق النار، بل كانت جزءًا من شروط أي تفاوض مع الولايات المتحدة لإنهاء الحرب. كذلك ما زالت ورقة مضيق هرمز تمثل الورقة الأقوى بيد إيران، وهي التي دفعت الولايات المتحدة إلى التفاوض، وقد تتبعها ورقة باب المندب عبر الحليف اليمني.

ومن خلال استعراض هذين المحورين، وقبلهما الفرضيتين، نستطيع القول -استنادًا إلى النتائج الميدانية والسياسية- إن فرضية نجاح المشروع الأمريكي-الإسرائيلي في المنطقة قد فشلت، في حين أن فرضية صمود إيران وحلفائها في حرب الأربعين يومًا تبدو الأقرب إلى الواقع؛ فنتائج المعركة لا تُقاس بحجم التدمير الممنهج بين الطرفين، وإنما تُقاس بالنتائج الفعلية على الأرض: هل تحققت الأهداف المعلنة والاستراتيجية أم لا؟

وبالنظر إلى ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي مقدمة ذلك تغيير النظام الإيراني ليكون المدخل إلى حلم إسرائيل الكبرى وإعادة رسم خرائط المنطقة، فإن هذا الهدف لم يتحقق. كما أن وقف إطلاق النار، والهدنة الممتدة لأسبوعين، إلى جانب الشروط الإيرانية العشرة التي اطلع عليها الجميع، تُقرأ على نطاق واسع بوصفها مؤشرًا على إخفاق المحور الذي بدأ هذه الحرب في تحقيق أهدافه الأساسية.

ختامًا، أثبتت حرب الأربعين يومًا فشل الهدف الاستراتيجي للمحور الأمريكي-الإسرائيلي في تغيير النظام الإيراني، وهو ما يعني سقوط المدخل الرئيس لحلم إسرائيل الكبرى. وفي المقابل، أكد صمود إيران وحلفائها بقاء معادلة الردع وفشل إعادة رسم خرائط المنطقة وفق الرؤية الإسرائيلية.

1 شرعية الموت
ريتّا دار

2 الأمن القومي العُماني من النظرية إلى التطبيق
ناصر أبوعون

3 مجلس سقر (2)
فاطمة الحارثي

4 من الألم إلى الفهم.. رحلة الإنسان في مواجهة الفقد
د. هبة محمد العطار

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس
لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

المفاوضات ولُعبة الحرب!

بدأت المفاوضات الأمريكية الإيرانية في إسلام آباد، وسط تفاؤلٍ حذرٍ بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاقٍ يُنهي الصراع في المنطقة، ويضع حدًا للتصعيد العسكري الذي أثّر تبعاته على الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من أن نائب الرئيس الأمريكي يقود فريق التفاوض هذه المرة، وهو ما يفسره البعض بأنه مؤشر على أهمية حسم نقاط الخلاف في وقت قصير، إلّا أن التسريبات بشأن جلسات المباحثات تقول إنَّ "مضيق هرمز" ما يزال يمثل نقطة خلاف رئيسة.

وفي هذه الجولة من المفاوضات، تحاول إيران البناء على ما حققته من صمود أمام العدوان الأمريكي والإسرائيلي، واستخدام ورقة المضيق للضغط على أمريكا وإجبارها على قبول مطالبها، وفي المقابل، جاء الوفد الأمريكي حاملاً عدة مطالب أخرى لكي يضمن عدم استخدام طهران نفس الورقة مُجددًا في أي وقت مستقبلاً.

الإعلام الإيراني من جهته، وصف المطالب الأمريكية بأنها "مُفرطة"، وسط تسريبات بأن هذا الأمر عرقَل تقدم الفرق الفنية في التوصل إلى إطار مشترك للمفاوضات، لكن على الرغم من ذلك فإن المباحثات مستمرة.

إنَّنا أمام لحظة تاريخية وفارقة، لحظة قد تدفع المنطقة قدمًا نحو الاستقرار والسلام وحرية الملاحة، أو إلى جولة جديدة من الحرب التي لا يعلم أحد متى ستنتهي، لكن ما يُدركه الجميع أنه إذا أطلت الحرب برأسها مُجددًا؛ فستطال نيرانها كل الدول، وسيدخل العالم إلى نفق مُظلم، ولذا من الضروري أن يُعلي الجميع من المصلحة العامة وأن تسود لغة الحوار والتفاهم، لا لغة القوة وفرض الشروط.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

إذا أصابتك مصيبة

نمير بن سالم آل سعيد

الغالبية من الناس يعتقدون أن الأمور تسير على ما يُرام في حياتهم بوتيرة من الاستقرار والانسجام المعيشي المنتظم، وأن ما يواجهونه أحيانًا من مشكلات وصعوبات هي من الأمور العادية العابرة التي يمكن التعامل معها، واحتواؤها وتجاوزها، ولا تترك أثرًا كبيرًا في مسار حياتهم، إلى أن تنزل عليهم بلوى على هيئة مصيبة -لا قدر الله- تُغيرُ حياتهم تغييرًا جذريًا، لم يحسبوا لها حسابًا، وكأن على أعينهم غشاوة عما يمكن أن يحدث فجأة في هذه الحياة، ولا أحد بمنأى عن ذلك؛ فالدنيا هشة متغيرة، متبدلة الأحوال، وقد يحدث أي شيء في أي وقت، وأي مكان، دون سابق إنذار.

وقد تكون جالسًا في أمان الله لا تشكو بأسًا ولا تتوقع سوءًا، فيأتيك خبر عن مرض خطير تم تشخيصك به بعد إجراء فحوصات روتينية عادية، أو كنت تقود سيارتك كعادتك ذاهبًا إلى وجهتك، فتتعرض لحادث سير أليم، يُفقدك الإحساس بقدميك أو أطرافك، أو يباغتك نبأ موت عزيز مقرب لديك، أو خسارة أموال كثيرة أو ممتلكات ثمينة، أو أي حوادث أخرى تُبتلى بها تُضرك الضرر الكبير.

قال تعالى: "وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ" (البقرة: ١٥٥).

وإذا حدث ذلك فاصبر مستبشِرًا، فالعاقبة خير، وكما أمرنا الله: "وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ" (النحل: ١٢٧).

والصبر يُعتبر خضوعًا لأمر الله ورضًا ضمنيًا بقضائه، وقبولاً بأقداره، وتسليمًا لأحكامه، ولكننا بشر، ومعظم البشر لا يمكن أن تصيبهم مصيبة من العيار الثقيل وتطلب منهم أن يصبروا عليها على الفور، راضين متقبلين لها، وكأن شيئًا لم يكن؛ فالبعض لا يتحمل الشدائد ولا يعرف كيف يواجه تأثيراتها ويتعامل مع ضغوطها، وقد يسقط صريعًا جراء هول المصيبة ووطأتها عليه، أو يترك العنان لمشاعره أن تتحكم به فتعصف به إلى اليأس والاكتئاب والانطواء الذاتي، إلى أن يصبح أسيرًا لاضطرابه الداخلي وخلله النفسي، هذا إذا لم يمتلك الوعي الكافي ويقينًا بالله في كيفية التعامل مع ما لحق به من بلاء.

ولذا فلنترفق بأنفسنا إذا نزل أمر الله بنا، كما قال تعالى: [ولنبلونكم بشيء] نافذًا متحققًا فينا بإرادته الحكيمة سبحانه جل وعلا، وذلك من أجل بلوغ مرحلة تقبل الواقع والتسليم به تسليمًا تامًا، لنتمكن حينها أن نقول لله برضا وقناعة: "سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ" (البقرة: ٢٨٥).

وللوصول إلى تلك المرحلة بأمان وسلام، لا بد أن ننجح بعبور مراحل صعبة قبلها، وأن نمنح كل مرحلة وقتها دون أن نمكث فيها طويلاً. والوعي بهذه المراحل واتباع إرشادات تجاوزها يُمكننا من التعافي النفسي من وقع المصيبة رغم شدتها، والعودة ثانية إلى الاندماج في الحياة والمواصلة في خضمها.

وأول ما يواجهه المرء بعد وقوع المصيبة هو الصدمة الشخصية، ذلك الشعور الذي يزلزل كيانه ويهز وجدانه، ويشعر حينها وكأن الأرض تميد به ثم تتوقف، عازلةً إياه عن العالم للحظات.

الحدث آنذاك يكون أكبر من أن يستوعبه عقله، فيختلط الذهول بعدم التصديق، ويبدو الواقع أمامه سرياليًا متموجًا، ويحاول إقناع نفسه بأنه لا بد أنه يحلم، وأنه سرعان ما سيستيقظ من حلمه ليعود إلى حالته الطبيعية.

لكن بعد فترة وجيزة من الصدمة والإنكار، يفيق المرء على نفسه بالرضوخ للواقع، وبأن ما حصل قد حصل، لا مفر منه. ولكن حين تعجز النفس عن الفهم واستيعاب هذا الواقع الجديد، تلجأ للتساؤل: لماذا أنا؟ ولماذا حدث هذا؟ وما السبب؟ وما المعنى؟ وما المراد؟ فلا خجل من هذه التساؤلات في هذه المرحلة المرتبكة، ولا يجب الشعور بالذنب لمجرد إثارتها ذاتيًا.

وحين لا تجد النفس الإجابة تثور وتغضب، وهذه مرحلة أخرى ضرورية لإخراج شحنة الغضب العالقة في داخل النفس، ويكون هذا تعبيرًا عن الألم والإحباط والعجز، فلا ينبغي كبت هذا الشعور وقمعه، ولا مانع من السماح له ليظهر كما هو على سجيته، من أجل أن يتبدد مغادرًا تدريجيًا، لتهدأ النفس وتستكين قليلاً بعد حين؛ فيُفسح المجال للحزن ليخيم على النفس بعد خفوت الغضب، ولا بأس بالبكاء بعيدًا عن أعين الناس، حدادًا على ما تم فقده وخسارته، طاقة من المشاعر الكسيرة لا بد من إفراغها، ليأخذ الحزن وقته على مهل لينجلي، إلى أن نبلغ مرحلة القبول والتسليم التام لمشيئة الله جل وعلا، بروح راضية قانعة متقبلة لواقع جديد يفرض شروطه وأحكامه، بحال أقل جودة وأضعف تكوينًا وأكثر تحديًا، نصبر عليه إذعانًا لأمر الله المطاع: [وبشر الصابرين].

اتبع سهام العدو

د. محمد بن خلفان العاصمي

سُئل الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى: كيف تعرف أهل الحق في زمن الفتن؟ فقال: "اتبع سهام العدو، فهي ترشدك إليهم".

هذا هو الحال في هذا الوقت بالتحديد؛ فسهام العدو الغاصب المحتل لأرض فلسطين العربية، ومعه من والاهم وأتبعهم من المتصهينين، يمموا سهامهم الغادرة نحونا، وإنه لشرف عظيم أن تتوجه هذه السهام إلينا؛ فهي دليل قاطع على أننا نسير في طريق الحق، وإنه لفخر كبير أن نرى كيف توجههم مواقفنا ومبادئنا، فيجن جنونهم، ويسلطون سفهاءهم من أراذل القوم ليزيفوا ويلفقوا ويطعنوا ويحرفوا الكلام على هذا الوطن الذي لا يتزعزع عن ثوابته.

ما نراه اليوم من هجمة شعواء على سلطنتنا الحبيبة هو نتاج مواقفها الثابتة وصراحتها وإيمانها بمبادئ وقيم وضعتها خطوطًا لا تتجاوزها، وحددت من خلالها نهج السياسة الخارجية ومنطلق العلاقات الدولية مع دول العالم، وهي السياسة التي جنبت سلطنة عُمان الكثير من الأزمات والتجاذبات، وساهمت في بناء صداقات قوية مع دول العالم، كل ذلك أكسبها مكانة جعلت من كارهي السلام وتجار الحروب ووكلاء الأزمات يوجّهون سهامهم المسمومة إلى هذا الوطن العظيم.

لا يدرك هؤلاء المغفلون أن من يركن إلى تاريخ عظيم راسخ، ومن يملك قراره بيده، ومن لا يتلون في مواقفه، ومن لا يساوم على قضايا الأمة، ومن لا ينقض المواثيق والعقود، ومن يحترم القانون الدولي ولا يتجاوزه، لا يخشى هذه السهام الهشّة، ولا يخاف من تكالب هذه الشراذم التي تعيش في الخفاء وتنتهج أساليب رخيصة في الخصام؛ هذه الخفافيش التي تسلط المأجورين ومعدومي الذمة في أعمالها القذرة المكشوفة، فهم أوهن من المواجهة، وأضعف من الظهور.

إن الشجاعة التي أظهرتها سلطنة عُمان في مواقفها السياسية على الدوام أكسبتها احترام المجتمع الدولي، ليس من خلال هذه الأزمة فحسب، بل في كل الأحداث التي مرت على المنطقة والعالم، ولأن سلطنة عُمان لا تتاجر بأزمات الشعوب، ولا تعتاش على معاناة الدول، ولا ترضى أن تكون جسرًا لتحقيق طموحات مثيري النزاعات والحروب، لأجل هذا كله تتعرض لحملة تشويه واسعة، وهجوم على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام العميلة للكيان الغاصب، والذي يبدو أنه يتخبط نتيجة هذا الثبات الذي تظهره بلادنا العزيزة.

لقد كانت كلمات معالي السيد وزير الخارجية حاسمة قبل بداية الحرب، وبعد أن نشبت الحرب اكتشف العالم بأسره أن هذه الكلمات كانت عبارة عن صمام أمان لتجنيب العالم كارثة كبيرة، ولكن كان الأوان قد فات. ولأن هذا الوطن لا يقتات على الأزمات والحروب، ورغم عدم تأثره، خاصة اقتصاديًا، بهذه الحرب؛ بل على العكس، إلا أنه كان أول الساعين لاحتواء الأزمة، وكان صاحب الجهد الأكبر لوقف الحرب. وفي وضع مشابه لهذا، فهناك دول كانت سوف تستغل الأزمة لتعظيم مكاسبها وتحقيق غاياتها؛ فالغاية لديها تبرر الوسيلة، والمصالح الخاصة مقدمة على كل شيء، أما سلطنة عُمان المؤمنة بقيمها ومبادئها فلم ترَ في الحرب خيرًا، ولذلك سعت إلى وقفها.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نقف كعُمانيين برؤوس شامخة، يملؤها الفخر والاعتزاز والزهو بمواقف دولتنا، قيادةً وشعبًا؛ فما هذا الثبات إلا دليل قاطع على عظمة هذا الوطن، وعلى حكمة قيادته الرشيدة، التي وجدت أن استمرار الدول وتطورها مناط بمدى قدرتها على الثبات في وجه التحديات والأزمات، ومن خلال تمسكها بمواقفها وثباتها دون تبعية في القرار السياسي. ولذلك ظلت سلطنة عُمان مستقلة بمواقفها وقراراتها منذ آلاف السنين؛ فهذا البلد، ومن يفهم ويحسن قراءة التاريخ، يعرف أن له مرجعية سياسية تاريخية يستند إليها.

لقد كانت المواقف الرسمية لسلطنة عُمان واضحة كل الوضوح في هذه الأزمة، كما أنها التزمت بواجبها تجاه الخليج العربي والأمة الإسلامية، وكان لها دور في تقريب وجهات النظر، ورغبة دائمة لوضع الحلول وتغليب صوت القانون الدولي، وخاصة بعد اندلاع أزمة المضيق، مما يدل على أن النهج الذي تنتهجه يسير وفق رؤية واضحة تهدف للسلم والتعايش وحل الصراعات بالطرق الدبلوماسية والسياسية، وعدم استخدام القوة في مواجهة التحديات. وهذا ما لم يعجب الصهاينة وأشياعهم، فحاولوا بكل الطرق الزج بسلطنة عُمان في هذه الحرب من خلال مسيرات الغدر والخيانة، ومن خلال الكذب والتدليس، ولكن بفضل الله، وبفضل القيادة الحكيمة ووعي الإنسان العُماني، باءت محاولاتهم بالفشل.

لقد أثبتت الأزمة الأخيرة للعالم أجمع أن سلطنة عُمان والعُمانيين على حق، وأن صوت العُماني لا يُحدث ضجيجًا، لكنه صوت حكمة، وأن الخير في الثبات على المبادئ والقيم، وأن الغدر والطعن في الظهر ليس من طباع هذا الوطن؛ لذلك ثار غضب الحاقد العميل، وجن جنونهم، فصوبوا سهامهم نحو أهل الحق، ولا يعلمون أنها ارتدت إليهم.

لأنها صحار

هند الحمدانية

"قصبة عُمان، ليس على بحر الصين بلدٌ أجلُ منها، عامرٌ، آهلٌ، حسنٌ، طيب"، هكذا وصفها الرحالة شمس الدين المقدسي، شهادة رجل رأى المدن وقاسها بعين الجغرافي الخبير، ثم توقف عند صحار طويلاً، ومنذ ذلك الوصف، أصبحت صحار معيارًا تُقاس به المدن، ومرفأ تُوزن به الحكايات، وبوابة دخل منها التاريخ إلى عُمان، ودخلت منها عُمان إلى العالم.

لهذا لا يجوز أن نتحدث عن صحار كما لو أنها مدينة عادية تطلب بعض الرصف وبعض الطلاء وبعض المقاعد المتفرقة على كورنيش يعرفه الناس أكثر مما تعرفه الخطط الخمسية، هذه المدينة كانت في أزمنة طويلة بابًا بحريًا لعُمان، وموضعًا تتقاطع عنده الحكاية الاقتصادية بالحكاية الحضارية.

وإذا كان التاريخ أعطى صحار شرف البداية، فإن الاقتصاد منحها قوة الحاضر، فصحار تقف اليوم على قاعدة اقتصادية ثقيلة في المشهد العُماني الحديث؛ فالمنطقة الحرة في صحار تتمتع بنفاذ إقليمي وعالمي مهم؛ حيث صُنّفت عالميًا ضمن أفضل ٣ مناطق حرة، بينما يواصل ميناء صحار والمنطقة الحرة مكانتهما كأحد أهم أعمدة التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان. وتشير البيانات الحديثة إلى نمو كبير في المناولة والحركة والاستثمارات ومساهمات مباشرة في الناتج المحلي وفرص العمل والنشاط التجاري، والموقع الجغرافي الاستراتيجي والتنوع الطبيعي الذي يجمع بين البحر والجبل والوادي. وهنا تتجلى المفارقة القاسية: مدينة بهذا الوزن الصناعي واللوجستي لا تزال سياحيًا دون مستواها، وكأن المال يمر بها ولا ينعكس عليها.

ومن هنا يبدأ السؤال الحقيقي: ماذا فعلنا بصحار؟ ماذا فعلنا بمدينة تملك البحر والتاريخ والموقع والقلعة والكورنيش والاقتصاد؟ كيف تحوّل هذا الرصيد الكبير إلى مشهد سياحي محدود الأدوات، قليل الجرأة، متواضع الخيال؟ كورنيش صحار، على رمزيته العاطفية والحضرية، ما زال في نظر كثيرين أقل بكثير من مكانته الممكنة؛ فالواجهات البحرية في المُدن الحية لا تُترك لتقادُم الوقت، تُصمَّم لتكون مسرحًا يوميًا للحياة: ممشيات واسعة، مسارات دراجات، مساحات عروض، منصات موسمية، مطاعم نوعية، أعمال فنية عامة، أسواق نهاية الأسبوع، وبرنامج فعاليات يُغيّر علاقة الناس بالمكان، أما حين يبقى الكورنيش رهينًا لمناقصات التجميل الطفيف، فإن المشكلة لا تكون في الرصيف الضيق وحده؛ بل تكمن في فلسفة التخطيط كلها.

ما تحتاجه صحار اليوم ليس المزيد من الخدمات بقدر ما تحتاج إلى جودة هذه الخدمات وتفرُّدها؛ فالقضية لم تعد في الكم، بل في نوع التجربة التي تُقدَّم للمواطن والزائر. وأخطر ما يمكن أن تقع فيه أي مدينة طموحة هو الاكتفاء بتقديم خدمات عادية، أو دون مستوى التوقعات، وكأن سقف الطموح ما زال عند بدايات تجاوزها العالم منذ زمن، لماذا ننشئ مرافق تشبه غيرها، ولا تتفوق عليها؟ ولماذا يُقبَل بأن تُقدَّم خدمات لا تحترم ذائقة المواطن ولا تطلعات السائح؟

ولعل المفارقة الأعمق تكمن في سلوك نعيشه دون أن نلتفت إليه كثيرًا، فحين يبحث بعض سعادة المسؤولين عن تجربة سياحية مميزة لعائلاتهم، فإن وجهتهم غالبًا ما تكون إلى مدن العالم المتقدمة (لندن وباريس وميونخ وفينيسيا)؛ حيث الجودة العالية والتنظيم المتقن، والتجربة المتكاملة التي تُحترم فيها ذائقة الإنسان، وهذا بحد ذاته اعتراف ضمني بالمعيار الحقيقي الذي ينبغي أن تُقاس به المدن، لكن السؤال الذي يستحق أن يطرح: لماذا لا يصبح هذا المعيار نفسه هو ما نطبقه هنا؟ ولماذا لا يبني المسؤولين مدننا بالمستوى الذي يرونه هم بأنفسهم أنه الأجدر بزيارة عوائلهم؟

اليوم لم تعد المعايير كما كانت قبل عقود، لم يعد الفرد يُقارن بما هو موجود حوله فقط، بل بما يراه في العالم كله، ولذلك فإن تقديم خدمات بسيطة أو تقليدية لم يعد كافيًا، بل قد يكون عائقًا أمام أي مشروع نهضوي حقيقي.

إن المدن المحترمة لا تبدأ من الصفر كل مرة، إنها تبدأ من حيث انتهى الآخرون، تنظر إلى التجارب الدولية وتتعلم من منطقها. خذ مدينة بلباو في شمال إسبانيا، مثلاً: مدينة صناعية عُرفت كيف تُعيد صورتها عبر مشروع ثقافي كبير ارتبط بمتحف غوغنهايم بلباو، حتى صار "أثر بلباو" مثالاً على قدرة الاستثمار الثقافي والمعماري على تنشيط الاقتصاد الحضري واستعادة ثقة السائح. ووفق دراسات منشورة عن أثر المتحف، فقد استعاد المشروع كلفته خلال سنواته الأولى، وحقق أثرًا اقتصاديًا واسعًا إقليميًا. الهدف هنا ليس أن نبني نسخة من غوغنهايم على شاطئ صحار، بل أن نفهم أن المشروع الثقافي النوعي ليس زينة أو فُرجة، بل رافعة اقتصادية داعمة ومعززة للمدينة وأهلها.

وفي نفس السياق، انظر إلى سنغافورة في منطقة "مارينا باي"؛ حيث لم تكن القيمة في شاطئ البحر وحده، بل في كيفية تحويل الواجهة البحرية إلى تجربة مكتملة من الفعاليات والفنون والإضاءة والأنشطة العامة والمتاجر الفاخرة وميزات معمارية فريدة، كما أشارت هيئة إعادة التطوير العمراني في سنغافورة إلى أن برمجة الفضاءات العامة عبر أحداث كبرى مثل عروض الضوء والاحتفالات السنوية كانت جزءًا مقصودًا من تعريف "مارينا باي" كوجهة عالمية نابضة بالحياة.

وإذا أردنا مثالاً قريبًا من المزاج الخليجي؛ فالقرية العالمية في دبي تقدم تجربة مميزة من خلال المزج بين التسوق والترفيه والثقافات والعروض والمطاعم في وجهة موسمية كبرى جعلها تستقطب أعدادًا ضخمة من الزوار، وقد أعلنت مؤخرًا اختتام أحد مواسمها بأكثر من ١٠,٥ مليون زائر. المغزى ليس أن تستنسخ صحار هذا النموذج بحذافيره، بل أن تؤمن بأن الوجهة المتكاملة تخلق تدفقًا بشريًا واقتصاديًا مستمرًا، والأسواق المصممة بذكاء تتحول لتجربة حية ومحرك سياحي فعال.

لذلك، فإن صحار لا تحتاج إلى مؤتمرات كثيرة عن السياحة بقدر ما تحتاج إلى قرارات شجاعة في صناعة السياحة، تحتاج إلى مسرح حقيقي عملاق يليق بمدينة لها ثقلها، تحتاج إلى مجمع ثقافي فني يستضيف المهرجانات الإقليمية والعالمية، ويحتضن المسرحيات الموسمية والموسيقى والمعارض والكتاب والفنون البصرية، وتحتاج إلى إعادة تصور كورنيشها بوصفه الواجهة الأولى للمدينة؛ حيث إنه لم يعد من الملائم أن تستمر المباني الحكومية الخدمية كمكتب الوالي أو المدارس وغيرها، في احتلال واجهة الكورنيش؛ فهذه المساحات ينبغي أن تُعاد للمدينة وأن تُحرَّر لصالح الناس، وأن تُوظف وتُستثمَر في توسيع الكورنيش وتحويله إلى فضاء مفتوح.. ممشى طويل يربط البحر بالحياة، مع هوية تصميمية راقية، وأكشاك مُنتقاة لا عشوائية، وبرنامج أسبوعي للعروض والأسواق والموسيقى والأنشطة العائلية، إضافة إلى ربط المواقع الطبيعية الأخرى بمسارات احترافية كعين صهبان والوديان المتنوعة وغيرها، وتعزيزها بالطرق المسهلة (سهولة الوصول) ولوحات الإرشاد، وبالأنشطة والمغامرات، ومنتجات الضيافة المحلية، والمرافق العامة النوعية.

كما أن صحار مؤهلة لتطوير نموذج سياحي خاص بها، يُمكنها أن تبني "هوية بحرية تاريخية" متفردة، من خلال متحف تفاعلي للملاحة العُمانية، ومسار يحكي صلتها بالتجارة والنحاس والبحر ودخول الإسلام، ومهرجان سنوي دولي للبحر والثقافة، وواجهة بحرية تحتضن عروض مسائية، وموسم شتوي يجمع الرياضة البحرية بالفنون والطعام والكتب والطفولة. ويمكن أيضًا التفكير في منطقة نوعية للتسوق والترفيه المستدام، أشبه بقرية عالمية ذات هوية عُمانية خليجية، تستقطب الزائر من داخل السلطنة وخارجها. قرية عالمية نوعية وليس استهلاكية مُكرَّرة، تحتوي على محال عالمية ومنتجات من مختلف دول العالم، تليق بذائقة الزائر والسائح وتقدم له تجربة سياحية مميزة. ومن المؤسف أن تبقى بعض المتنزهات، التي تُفعَّل لموسم قصير خلال مهرجان صحار، مُغلقة بقية العام؛ إذ يمكن إعادة توظيفها خلال أشهر الشتاء -المتدة لستة أشهر تقريبًا- لتتحول إلى قرية عالمية متكاملة تستقطب الزوار، وتخلق حركة سياحية واقتصادية مستمرة بدلاً من فعالية مؤقتة ومحدودة الأثر.

عزيزي المسؤول.. إن صحار لا ينقصها الاسم ولا المجد ولا الموقع، بل ينقصها القرار، وصاحب القرار، والخيال الإداري الذي يعرف ويستوعب جيدًا كيف يدير مدينة بعظمة صحار بعقلية الاستحقاق، والاستحقاق هنا واضح: مدينة كانت ذات يوم من أبرز مرافئ عُمان، ولا تزال اليوم من أعمدة اقتصادها، تستحق أن تكون أيضًا من أجمل وجوهها وأكثرها حياة وازدهارًا.

لأنها صحار.. لا يجوز أن تُعامل إلا كمدينة تمثل قلب الوجدان التنموي، لأن فيها من التاريخ ما يكفي ليوقظ الكبرياء، ومن الاقتصاد ما يكفي ليدعم الاستثمارات، ومن شواطئ البحر ما يكفي لصناعة الجمال والسياحة، ومن أهل صحار الأوفياء ما يكفي لصناعة الحياة، ولأنها صحار فإن أقل ما يليق بها ألا نبدأ من الصفر، بل من السقف العالي الذي بلغته المدن التي احترمت نفسها وأهلها أولا، فاحترمها العالم.

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

8.1% نموا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 31.3 مليار ريال بنهاية 2025

مسقط- العُمانية

سجلت سلطنة عُمان نموًّا بنسبة ٨,١ بالمائة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٥م، ليبلغ ٣١ مليارًا و٣٨١ مليونًا و٣٠٠ ألف ريال عُماني، وبتدفقات استثمارية بلغت مليارين و٣٦٠ مليونًا و٤٠٠ ألف ريال عُماني، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م والبالغة ٢٩ مليارًا و٢٠ مليونًا و٩٠٠ ألف ريال عُماني وبتدفقات ٣ مليارات و٥٦١ مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُماني.

وأظهرت الإحصاءات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن قطاع استخراج النفط والغاز استحوذ على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما نسبته ٨٠,٩ بالمائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة بلغت ٢٥ مليارًا و٤١٢ مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُماني، وبتدفقات مليارين و٥٢٧ مليونًا و٤٠٠ ألف ريال عُماني.

وبينت الإحصاءات أن قطاع الصناعة التحويلية حلَّ في المرتبة الثانية بقيمة استثمارات بلغت حتى نهاية الربع الرابع من العام الماضي مليارين و٦٧٣ مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُماني، مُسجلًا انخفاضًا في التدفقات النقدية والبالغة ١٢٧ مليون ريال عُماني، فيما حلَّ قطاع الوساطة المالية في المرتبة الثالثة بإجمالي استثمارات تقدر بمليار و٥٠٠ مليون و٦٠٠ ألف ريال عُماني مُحققًا انخفاضًا في التدفقات والبالغة ٦٩ مليونًا و١٠٠ ألف ريال عُماني.

وأشارت الإحصاءات إلى أن قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشروعات التجارية سجّل استثمارات بلغت قيمتها ٥٨٤ مليونًا و٣٠٠ ألف ريال عُماني، بانخفاض في التدفقات والبالغة ١٤ مليونًا و٤٠٠ ألف ريال عُماني، بينما بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل والتخزين والاتصالات ما قيمته ٣١٢ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال عُماني بتدفقات

بلغت مليونين و٥٠٠ ألف ريال عُماني.

وشهد قطاع الكهرباء والمياه استثمارات بلغت قيمتها ٣١٨ مليونًا و٧٠٠ ألف ريال عُماني، مع ارتفاع في التدفقات مُسجلة ٢٥ مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُماني، في حين بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع التجارة ٢٨١ مليون ريال عُماني، مُسجلة ارتفاعًا في التدفقات التي بلغت ٤ ملايين ريال عُماني.

كما بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الفنادق والمطاعم ١١٢ مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُماني، بانخفاض في التدفقات مُسجلة ٧٠٠ ألف ريال عُماني، فيما بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الإنشاءات ٩٩ مليونًا و١٠٠ ألف ريال عُماني، بارتفاع في التدفقات مُسجلة ٩ ملايين و٩٠٠ ألف ريال عُماني، أما الأنشطة الأخرى فبلغت استثماراتها ٨٥ مليونًا و٧٠٠ ألف ريال عُماني، بارتفاع في التدفقات مسجلة مليوني ريال عُماني. وعلى صعيد الدول المستثمرة، تصدرت المملكة المتحدة قائمة الدول في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٥م، مستحوذة على ما نسبته ٥٢,٣ بالمائة بقيمة ١٦ مليارًا و٤٢١ مليونًا و٧٠٠ الف ريال عُماني، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي استثمار بلغ ٨ مليارات و٤٥٣ مليونًا و٧٠٠ ألف ريال عُماني ثم دولة الكويت بمليار و٣٦٠ مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُماني، ثم الصين بـ٨٨٧ مليونًا و٣٠٠ ألف ريال عُماني، ودولة قطر بـ٧٦٣ مليون ريال عُماني، ودولة الإمارات العربية المتحدة بـ٦٢٦ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني، ومن ثم مملكة البحرين بـ٥٢٨ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال عُماني، وهولندا بـ٥٢٥ مليونًا و١٠٠ ألف ريال عُماني، وسويسرا بـ٣٢٩ مليونًا و٧٠٠ ألف ريال عُماني، والهند بـ٢٧٥ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني، في حين سجّلت باقي الدول الأخرى مجتمعة استثمارات بلغت مليارًا و٢١٠ ملايين ريال عُماني.

50.3 مليون برميل إجمالي صادرات النفط العماني.. و1.3% ارتفاعا في إنتاج الغاز الطبيعي

مسقط- العُمانية

سجّلت صادرات سلطنة عُمان من النفط ارتفاعًا بنسبة ٢,٢ بالمائة حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٦م، لتبلغ ٥٠ مليونًا و٣١١ ألفًا و٦٠٠ برميل، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥م البالغة ٤٩ مليونًا و٢٤٩ ألفًا و٥٠٠ برميل.

وأشارت الإحصاءات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن متوسط سعر النفط انخفض بنسبة ١٣,١ بالمائة ليبلغ ٦٣,٣ دولار أمريكي للبرميل حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٦م، مقارنةً بـ٧٢,٨ دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م.

وفي المقابل، ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من النفط بنسبة ٣,٨ بالمائة ليبلغ مليونًا و٢٤ ألفًا و٧٠٠ برميل يوميًّا بنهاية شهر فبراير ٢٠٢٦م، مقارنةً بـ٩٨٦ ألفًا و٩٠٠ برميل يوميًّا خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

في حين ارتفع إنتاج سلطنة عُمان من النفط بنسبة ٣,٨ بالمائة، مسجلًا ٦٠ مليونًا و٤٥٥ ألفًا و٢٠٠ برميل حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٦م، مقارنة بـ٥٨ مليونًا و٢٣١ ألفًا و١٠٠ برميل مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م.

كما شهد إنتاج سلطنة عُمان من الغاز الطبيعي -شاملًا الإنتاج المحلي والاستيراد- ارتفاعًا بنسبة ١,٣ بالمائة، ليبلغ ٨ مليارات و٧٦٧ مليونًا و٢٠٠ ألف متر مكعب حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٦م، مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م البالغة ٨ مليارات و٦٥١ مليونًا و٨٠٠ ألف متر مكعب.

وأوضحت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن إنتاج الغاز المصاحب انخفض بنسبة ٨,٥ بالمائة بنهاية شهر فبراير ٢٠٢٦م، ليصل إلى مليار و٨٢٥ مليونًا و٣٠٠ ألف متر مكعب مقارنة بمليار و٩٩٤ مليونًا و٢٠٠ ألف متر مكعب، في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م. وفي المقابل، ارتفع إنتاج الغاز غير المصاحب (مع الاستيراد) بنسبة ٤,٣ بالمائة ليبلغ ٦ مليارات و٩٤١ مليونًا و٩٠٠ ألف متر مكعب حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٦م، مقارنة بـ٦ مليارات و٦٥٧ مليونًا و٧٠٠ ألف متر مكعب حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٥م.

أما على مستوى الاستهلاك، فارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في المشروعات الصناعية بنسبة ٦,٢ بالمائة ليبلغ ٤ مليارات و٨٧٧ مليونًا و٨٠٠ ألف متر مكعب حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٦م، مقارنة بـ٤ مليارات و٥٩٣ مليون متر مكعب للفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥م.

كما ارتفع استخدام الغاز في محطات توليد الطاقة بنهاية شهر فبراير الماضي بنسبة ١٣,٢ بالمائة ليصل إلى مليارين و٢٥٧ مليونًا و٤٠٠ ألف متر مكعب مقارنة بمليار و٩٩٤ مليون متر مكعب في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م.

وأظهرت البيانات أن استهلاك الغاز في حقول النفط (يشمل الفاقد وفروقات العدادات ومعامل التقلص) انخفض بنسبة ٢٠,٨ بالمائة ليبلغ مليارًا و٦٠٠ مليون و٤٠٠ ألف متر مكعب حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٦م، مقارنة بمليارين و١٩ مليونًا و٧٠٠ ألف متر مكعب في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥م.

وسجل الغاز المستخدم في المناطق الصناعية (يشمل المناطق الصناعية وشركة عُمان للتعدين وأسمنت عُمان) انخفاضًا بنسبة ٢٩,٩ بالمائة ليبلغ ٣١ مليونًا و٦٠٠ ألف متر مكعب حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٦م، مقارنة بـ٤٥ مليونًا و١٠٠ ألف متر مكعب خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة شروق العالمية (ش.م.م)** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1484037** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **150,000.000** إلى **40,000.000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخه.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة مسقط للحلول التقنية** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1312433)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة ورود قريات المميزه** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1535376)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(توصية)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقا لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٣٩٣٨
في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:
التزفيت، تنظيف المباني من الداخل، الإنشاء، الإشراف على إنشاء المباني، هدم المباني، إنشاء وإصلاح المستودعات، معالجة المباني لمنع الرطوبة، تأجير الحفارات، إنشاء المصانع، عزل المباني، البناء، بناء حواجز امواج رصيفية، إنشاء وصيانة خطوط الأنابيب، إصلاح المظلات، دهان الأسطح الداخلية والخارجية، التجصيص وضع طبقة الجص، سباكة المواسير، نصب السقالات، البناء بالطوب، تنظيف البلاط المضلع، التنظيف الجاف، معلومات عن الإنشاء، معلومات عن الإصلاح، تعبيد الطرق، بناء أكشاك ومحلات عرض، تأجير الرافعات معدات إنشاء، تركيب الأبواب والنوافذ، خدمات التجارة.

باســـــــــم: أسعد العبيداني للتجارة والخدمات
الجنسيـــــــــة: عمانية
العنـــــــــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١/٢١

أسعد العبيداني للتجارة والخدمات
Asaad AL-Obaidani Trading and Services

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية ببركاء
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2025/9102/4545)	الدائرة (تنفيذ مدني)
الحق المطالب به (إنابة من محكمة السيب ببيع قطعة الأرض السكنية رقم 2479 بمربع القريحة م/8 والبالغ مساحتها 660 م2 المسجلة باسم/ أمل النبهانية علما بأنه ثبت تغيير قبيلتها من عبدالباقي إلى النبهاني).	

أسماء الأطراف	الصفة
حمد بن علي بن سالم الغنيمي	طالب التنفيذ
فايز بن سيف بن محمد عبدالباقي	منفذ ضده
أمل بنت مبارك بن عبدالله النبهانية	منفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة 11 صباحا من يوم الثلاثاء الموافق 2026/4/28 للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
سكني	بركاء	2479	القريحة 8	660 م2

ويقدر بسعر أساسي وقدره (4374 ر.ع أربعة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون ريالا عمانيا)، فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الموضح أدناه:

المكتب	الهاتف	العنوان
مكتب حمد السليماني	99026602	بركاء

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالسيب
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة أن الفاضلة/ فايزة بنت مسعود بن علي المبسلي، قد أقامت الدعوى رقم (2025/1209/265م) ضد/ ورثة سيف بن مسعود بن علي المبسلي (مسعود، سعود، ليلى، نايلة، هايلة)، والخصم المدخل/ يعقوب بن مسعود بن علي المبسلي، للمطالبة بالآتي:

1. إلزام المدعى عليهم بأن يؤدوا للمدعية مبلغ وقدره (خمسة وعشرون ألف ريال عماني) (25000 ر.ع) المديونية المتخلدة في ذمة مورثهم.
2. إلزام المدعى عليهم بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة (ألف ريال عماني) (1000 ر.ع).

ونظراً لتعذر إعلان (الخصم المدخل) بالطرق العادية، يعتبر هذا النشر إعلاناً له بموعد نظر الدعوى في يوم الثلاثاء الموافق 2026/4/21م، الساعة التاسعة صباحاً بمقر المحكمة الكائن في ولاية السيب/ منطقة الخوض، بالمرحلة السابعة، بالقرب من محطة نفط عمان، عملاً بالمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/
ماجد بن سعيد بن سالم البدري
سند ملكية أرضه السكنية رقم: 737
الكائنة في ولاية بركاء
بالمربع: امتداد السوادي/ش
والبالغ مساحتها: 719 متر مربع
فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/
جمال بن ناصر بن مسعود الشقصي
سند ملكية أرضه السكنية رقم: 127
الكائنة في ولاية الرستاق
بالمربع: حي النهضة NE/33
والبالغ مساحتها: 400 متر مربع
فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/
مازن بن حمد بن خلفان السعيدي
سند ملكية أرضه السكنية رقم: 94
الكائنة في ولاية الخابورة
بالمربع: البريك/3
والبالغ مساحتها: 600 متر مربع
فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/
مازن بن حمد بن خلفان السعيدي
سند ملكية أرضه السكنية رقم: 95
الكائنة في ولاية الخابورة
بالمربع: البريك/3
والبالغ مساحتها: 600 متر مربع
فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٨٨٨
في الفئة ٣٢ من أجل السلع / الخدمات:
مشروبات الطاقة، مشروبات غير كحولية، عصائر فواكه، مشروبات عصير فواكه غير كحولية.

PERRI COLA

باســـــــــم: الذهب للأغذية
الجنسيـــــــــة: عمانية
العنـــــــــوان: ر.ب: ٢١١، ص.ب: ٨١٥، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٣١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٦٢٢٨
في الفئة ١٧ من أجل السلع / الخدمات:
أغلفة مانعة لتسرب الماء، مواء تبطين مطاطية أو بلاستيكية، مركبات للأشرطة المقاومة للعوامل الجوية، سدادات مطاطية، أنابيب مرنة غير معدنية، مواد تغليف تعبئة أو سد، من المطاط أو اللدائن.

نخل بلاست Nakhal Plast

باســـــــــم: نخل للصناعات البلاستيكية
الجنسيـــــــــة: عمانية
العنـــــــــوان: ر.ب: ٣٢٣، ص.ب: ٩٩، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٢/١٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩٤٣٠
في الفئة ٢ من أجل السلع / الخدمات:
الأصباغ والورنيش ومواد التلميع.

AP ARAB PAINT

باســـــــــم: بوابة مسقط الزاهية
الجنسيـــــــــة: عمانية
العنـــــــــوان: ص.ب: ١١٢ ر.ب: ١١٢، محافظة مسقط، ولاية بوشر، الشارع العام، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/١٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٦٧٢٩
في الفئة ٥ من أجل السلع / الخدمات:
لصقات، قطن مطهر، أربطة ضاغطة، قطن لغايات طبية، ضمادات طبية، مطهرات لغايات صحية، قطن ماص، غسولات لوشن، لغايات صيدلانية، سراويل صحية، سدادات قطنية للحيض، فوط طحية، بطانات سراويل صحية، فوط ماصة للمصابين بالسلس، مناديل ورقية مشربة بغسولات لوشن، صيدلانية، حفاظات للرضع..

لمارا Lamara

باســـــــــم: البوليمر
الجنسيـــــــــة: عمانية
العنـــــــــوان: ص.ب: ٩٥ ر.ب: ٣١٩، محافظة مسقط، ولاية بوشر، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٣/٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٦٢٩١
في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:
قمصان، شالات، ملابس، ملابس جاهزة، عباءات نسائية، فساتين، نعال للباس القدم، كعوب للأحذية أو الجوارب، طرحات، ملابس تقليدية.

LA MIA - DI SHARIFA -

باســـــــــم: الابتكار والارتقاء للتجارة
الجنسيـــــــــة: عمانية
العنـــــــــوان: ر.ب: ١٢١ ص.ب: ١١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٢/١٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٨٤٦
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
الشاليهات والاستراحات والنزل الخضراء.

ZORE زور

باســـــــــم: زور العالمية
الجنسيـــــــــة: عمانية
العنـــــــــوان: الخوض، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٣٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٦٤٨
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم.

TAJ MASALA

باســـــــــم: العهد والأطلالة للتجارة
الجنسيـــــــــة: عمانية
العنـــــــــوان: ر.ب: ٥١١ ص.ب: ١١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٢٤

أكد أن عُمان تمضي بخطى واثقة نحو مستقبل أكثر استدامة

البوسعيدي لـ«الرؤية»: «الممرات الخضراء» ضمن حزمة مشاريع استراتيجية لدعم تحقيق «الحياد الصفري»

- دراسة مشروع إنشاء مركز إقليمي لتزويد السفن بالوقود البديل والطاقة النظيفة
- مشروع لتوصيل الطعام عبر الدراجات الكهربائية بالتعاون مع الشركات المختصة
- جارٍ العمل لإعداد تعرفة الشحن الكهربائي.. والموافقة من «المالية» خلال الفترة المقبلة

الرؤية- خاص

أكد المهندس عبدالله بن علي البوسعيدي مدير عام مركز عُمان للوجستيات وخبير فريق الحياد الصفري بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، أن «الاستراتيجية الوطنية للحياد الصفري» تستهدف خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣٪ بحلول ٢٠٣٠، لترتفع إلى ٣٤٪ بحلول ٢٠٤٠، وصولًا إلى الحياد الصفري الكامل بحلول ٢٠٥٠، وذلك عبر منظومة متكاملة من السياسات والحوافز والتشريعات الداعمة، مشيرًا إلى أن الوزارة تسير بخطى واثقة نحو مستقبل أكثر استدامة، عبر هذه الاستراتيجية الوطنية الطموحة، فيما يستهدف قطاع النقل واللوجستيات خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل تدريجي ومدروس.

وقال البوسعيدي- في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- إنَّ الوزارة تُشرف على تنفيذ حزمة من المشاريع الاستراتيجية، من أبرزها «الممرات الخضراء»؛ وهي عبارة عن محطات تعبئة بطاقة الهيدروجين للشاحنات، والتي تهدف إلى دعم النقل الثقيل منخفض الانبعاثات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، إلى جانب مشروع «الموانئ الخضراء» المعني بتحويل معدات الموانئ للعمل بالطاقة الكهربائية، وتزويد السفن بالطاقة من الشبكة الأرضية (Shore Power)، كما هو مستخدم في ميناء صحار. وأضاف أن فريق الحياد الصفري يتابع تنفيذ مشروع تجريبي لتوصيل الطعام عن طريق الدراجات الكهربائية بالتعاون مع الشركات المعنية في سلطنة عُمان مثل «تم دن» و«طلبات»، إضافة إلى إعداد دراسة جدوى لإنشاء مركز إقليمي لتزويد السفن بالوقود البديل والطاقة النظيفة.

وأوضح البوسعيدي أن وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات أعلنت عن مزايدة لإنشاء ورش صيانة وقطع غيار للمركبات الكهربائية، إلى جانب تدريب الموظفين والتقنيين في هذا المجال، وأنه جرى استلام العروض الفنية ونماذج الاستثمار من الشركات المتقدمة للاستفادة من الحوافز التي تقدمها الوزارة، ومنها تخصيص قطعة أرض بنظام حق الانتفاع. ولفت إلى أن المشروع في مرحلة «تحليل العروض»؛ وذلك بهدف تنظيم السوق وجذب الاستثمار على المدى البعيد، والحفاظ على جودة خدمات الشحن الكهربائي. وذكر أنه جرى تقديم إطار تنظيمي خاص لمُشغِّلي نقاط الشحن الكهربائي والبنية الأساسية؛ حيث تعمل الوزارة بالتعاون مع مركز عُمان للحياد الصفري بوزارة الطاقة والمعادن والجهات ذات العلاقة، على إعداد تعرفة الشحن الكهربائي، على أن تصدر الموافقة عليها من وزارة المالية خلال الفترة المقبلة.

واستعرض البوسعيدي تفاصيل المصادقة على الملحق السادس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (MARPOL Annex VI)، والتي تهدف إلى حماية البيئة البحرية من خلال تنظيم انبعاثات السفن والتخلص من النفايات والمواد الضارة، للحد من تأثيرها على البحر والهواء.

وفي إطار دعم انتشار المركبات الكهربائية، أوضح البوسعيدي أنه جرى الانتهاء من تركيب أكثر من ١٦٠ نقطة شحن كهربائي موزعة على عدد من المواقع الاستراتيجية؛ حيث تغطي شبكة الشحن الحالية الممرات الرئيسية الممتدة من حدود دولة الإمارات العربية المتحدة إلى محافظة ظفار؛ بما في ذلك الطريق الحيوي مسقط- صلالة، الذي يبلغ طوله نحو ألف كيلومتر.

الانتهاء من تركيب أكثر من 160 نقطة شحن كهربائي في مواقع استراتيجية

استهداف إنشاء 350 محطة شحن كهربائي للمركبات بحلول العام المقبل

5000 مركبة كهربائية تسير في شوارع السلطنة حتى نهاية مارس الماضي

وأشار إلى أن الوزارة تستهدف الوصول إلى ٣٥٠ محطة شحن بحلول عام ٢٠٢٧، وذلك من خلال الخريطة الوطنية وبالتعاون مع المُشغِّلين والجهات الحكومية ذات العلاقة، للتوسع في البنية الأساسية على المدى البعيد.

وقال البوسعيدي إنَّ أعداد المركبات الكهربائية تشهد نموًا متسارعًا؛ حيث ارتفع عدد المركبات الكهربائية المسجلة من نحو ١٥٠٠ مركبة بنهاية عام ٢٠٢٤ إلى ٣٠٠٠ مركبة بنهاية عام ٢٠٢٥، محققًا نموًا بنسبة ١٠٠٪، ثم واصل الارتفاع ليصل إلى أكثر من ٥٠٠٠ مركبة حتى نهاية مارس ٢٠٢٦، بنسبة نمو إضافية تقارب ٦٧٪، وبذلك، بلغ النمو التراكمي أكثر من ٢٣٠٪ خلال أقل من عامين. وبيّن أن الوزارة تستهدف رفع نسبة المركبات الكهربائية من إجمالي المركبات الجديدة المسجلة لتصل إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، و٦٦٪ بحلول عام ٢٠٤٠، وصولًا إلى تحقيق الحياد الصفري الكربوني في قطاع النقل بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي مجال النقل العام، جرى إطلاق أول حافلة كهربائية في محافظة ظفار بالتعاون مع شركة «مواصلات»، في خطوة تمهيدية لتوسيع استخدام الحافلات الكهربائية مستقبلًا ضمن منظومة النقل العام، كما تعمل الوزارة على تنفيذ مشروع إحلال المركبات الحكومية بمركبات كهربائية ضمن خطة تدريجية لتحويل أساطيل الجهات الحكومية إلى الطاقة النظيفة، ومشروع إحلال المركبات التابعة لشركات النفط الحكومية إلى مركبات كهربائية في محافظة مسقط كمرحلة أولى.

وفي جانب المشاريع الاقتصادية، أوضح البوسعيدي أن العمل جارٍ على مشروع إعادة تدوير السفن الخضراء في منطقة خطمة ملاحة بمحافظة شمال الباطنة؛ حيث سيتم إنشاء منشأة متكاملة قادرة على تفكيك وإعادة تدوير نحو ٧٠ سفينة سنويًا، لافتًا إلى أنه من المتوقع أن ينتج المشروع حوالي مليونيْ طن سنويًا من الحديد منخفض الكربون عالي الجودة، إلى جانب توفير نحو ٢٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وفتح المجال أمام صناعات تحويلية صديقة للبيئة.

وأكد البوسعيدي حرص الوزارة على تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التنقل الأخضر من خلال تنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات والملتقيات الوطنية والإقليمية التي تسهم في نشر المعرفة وتبادل الخبرات.

وقال إن من أبرز هذه المبادرات «الملتقى الخليجي للتنقل الأخضر» الذي استضافته سلطنة عُمان، وهدف إلى تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون في مجالات المركبات الكهربائية والبنية الأساسية للشحن والتقنيات الحديثة في النقل المستدام، إضافة إلى استعراض أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وأضاف أن الوزارة تشارك سنويًا في «أسبوع عُمان للاستدامة»، الذي يُعد منصة وطنية تجمع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والخبراء الدوليين لمناقشة قضايا الاستدامة والطاقة النظيفة، واستعراض المبادرات الوطنية في مجال النقل منخفض الكربون والتعريف بفرص الاستثمار في التقنيات الخضراء. وتابع أن الوزارة تُنظِّم كذلك حملات توعوية ومبادرات مجتمعية، مثل: المعارض التعريفية بالمركبات الكهربائية وقوافل التنقل الأخضر، بهدف تعزيز ثقافة النقل المستدام وتشجيع الأفراد والشركات على تبني حلول التنقل النظيف. كما تشارك في عدد من الملتقيات الدولية والخليجية، مثل الملتقى الهندسي الخليجي، الذي يناقش قضايا وتحديات تتعلق بالبنية الأساسية الذكية والمستدامة.

وشدد البوسعيدي على أن هذه المبادرات والمشاريع تعكس التزام سلطنة عُمان بتسريع التحول نحو منظومة نقل مُستدامة مُنخفِضة الكربون، تجمع بين الابتكار التقني والاستثمار في البنية الأساسية والشراكات الدولية؛ بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المُستدامة ويعزز مكانة سلطنة عُمان كمركزٍ إقليميٍّ للتنقل الأخضر.

معظمها في قطاعات الصناعات التحويلية والغذائية والدوائية

توطين 20 مشروعًا في «ريسوت الصناعية» باستثمارات 38.2 مليون ريال

صلالة- العُمانية

استقبلت مدينة ريسوت الصناعية، التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» خلال عام ٢٠٢٥، نحو ٣٦ طلبًا استثماريًا نجحت في توطين ٢٠ مشروعًا منها، بإجمالي حجم استثمار بلغ ٣٨,٢ مليون ريال عُماني، وتقام على مساحة إجمالية تتجاوز ١٥١ ألف متر مربع وتركزت معظمها في قطاعات الصناعات التحويلية والغذائية والدوائية.

ونجحت إدارة المدينة الصناعية في الوقت ذاته بمعالجة ٨ مشروعات متعثرة من خلال إحلالها بمشروعات نوعية في قطاعات مستهدفة. وقال المهندس عبد القادر بن سالم البلوشي مدير عام مدينة ريسوت الصناعية إن إجمالي حجم الاستثمار التراكمي في المدينة الصناعية تجاوز ٦٤١ مليون ريال عُماني حتى نهاية عام ٢٠٢٥ بنسبة نمو ٤ بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤.

وأضاف البلوشي- في تصريحات لوكالة الأنباء العُمانية- أن إجمالي عدد العاملين في المدينة الصناعية بلغ ٣٢٨٣ عاملًا منهم ١٢٨١ عُمانيًا و٢٠٠٢ وافد، وبلغ عدد الفرص الوظيفية التي تم توفيرها للعُمانيين العام الماضي ١٨٠ وظيفة. وبيّن أن المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية تجاوزت ٤ ملايين متر مربع بنسبة إشغال للمساحات المطورة تصل إلى ٩٧ بالمائة مع وجود توسعات مستقبلية تصل إلى ٥ ملايين متر مربع. وأشار إلى أن إدارة المدينة الصناعية وضعت عددًا من المستهدفات خلال خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) من بينها العمل على جذب وتوطين ١٠٠ مشروع جديد، وتحقيق استثمارات إجمالية تُقدّر ب ١٠٠ مليون ريال عُماني، إلى جانب تعزيز مكانة مدينة ريسوت الصناعية كمركز إقليمي للصناعات الغذائية والطبية وتطوير البنية الأساسية في التوسعات الجديدة لتوفير جميع الخدمات الأساسية إضافة إلى توفير نحو ٢٠٠٠ فرصة عمل للمواطنين.

وأكد أن هناك مجموعة من مشروعات البنية الأساسية التي تعكف «مدائن» على تنفيذها حاليًا بهدف تطوير ورفع كفاءة الخدمات الأساسية في مدينة ريسوت الصناعية، تشمل مشروع توفير خدمة المياه والصرف الصحي في المرحلتين الثانية والثالثة إلى جانب مشروع عمل الدراسات والمخططات العامة للتوسعات الجديدة الإضافية. ولفت إلى أن هناك مجموعة أخرى من المشروعات المعتمدة التي سيبدأ العمل على تنفيذها قريبًا، تشمل مشروع التوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية للمساحات الجديدة، وإنشاء مجمع مدائن الريادي، ومشروع رفع كفاءة المنظومة الأمنية بما يسهم في استيعاب الطلبات الاستثمارية الجديدة وتعزيز تنافسية المدينة الصناعية خلال المرحلة المقبلة.

وقال مدير عام مدينة ريسوت الصناعية إن المدينة تتمتع بموقع استراتيجي بولاية صلالة في محافظة ظفار وتسهم في تعزيز الوصول إلى أسواق القرن الأفريقي وآسيا، فضلًا عن قربها من السوق اليمني، ما يمنحها مزايا تنافسية مهمة في مجالات التصدير والخدمات اللوجستية، كما توفر المدينة المقومات والعوامل الجاذبة في محافظة ظفار لتكون مركزًا للصناعات الغذائية والدوائية والعمل مع عدد من الشركاء على طرح مبادرات لاستكشاف الفرص الاستثمارية لسلاسل التوريد المرتبطة بالقطاع الطبي، ومشروع إنشاء تجمع للصناعات الغذائية.

استمرار متانة المؤشرات الاقتصادية المحلية رغم التحديات الدولية وتقلبات الأسواق

مسقط- العُمانية

أظهرت النشرة الربعية لأداء الاقتصاد العُماني، الصادرة عن وزارة الاقتصاد، تحسنًا في التوقعات الاقتصادية العالمية واستمرار متانة المؤشرات الاقتصادية محليًا، رغم التحديات المرتبطة بالتجارة الدولية وتقلبات أسواق الطاقة.

ورفع صندوق النقد الدولي في يناير ٢٠٢٦ توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى ٣,٣ بالمائة، مقارنةً بتوقعاته في أكتوبر ٢٠٢٥م البالغة ٣,١ بالمائة، مشيرًا إلى متانة النشاط الاقتصادي العالمي وقدرته على الصمود رغم اضطرابات التجارة خلال عام ٢٠٢٥م، ويُعزى ذلك إلى تراجع حدة الرسوم الجمركية واستمرار الزخم القوي في الاستثمار بمجالات الذكاء الاصطناعي. وأبقى الصندوق على تقديره لنمو الاقتصاد العالمي عند ٣,٣ بالمائة لعام ٢٠٢٥، مع الإشارة إلى وجود مخاطر محتملة قد تدفع إلى إعادة تقييم هذه التوقعات، في مقدمتها تطورات قطاع التكنولوجيا وتصاعد التوترات الجيوسياسية. كما يُتوقع تباطؤ نمو التجارة العالمية إلى ٢,٦ بالمائة في عام ٢٠٢٦م، مقارنةً ب ٤,١ بالمائة في عام ٢٠٢٥م، مع انخفاض متوقع لمعدل التضخم العالمي إلى ٣,٨ بالمائة. وفي السياق ذاته، بلغ الدين العالمي مستوى قياسيًا قدره ٣٤٨ تريليون دولار أمريكي بنهاية ٢٠٢٥م، مدفوعًا بارتفاع الاقتراض الحكومي في الاقتصادات الكبرى.

واستنادًا إلى النتائج المالية لعام ٢٠٢٥، سجلت الميزانية العامة للدولة، عجزًا مقداره ٤٨٠ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٥، مقابل فائض مقداره ٥٤٠ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٤، ويُعزى ذلك إلى انخفاض إيرادات النفط والغاز، التي أدت إلى تراجع إجمالي الإيرادات العامة بنسبة ٧,٩٩ بالمائة، في حين أن مستوى الإنفاق العام لم يحقق أي نمو يُذكر في عام ٢٠٢٥. وفي المقابل، شهدت سلطنة عُمان تحسنًا في التصنيفات الائتمانية، ورفعت وكالة «فيتش» التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان عام ٢٠٢٥ إلى مستوى الجدارة الاستثمارية -BBB مع نظرة مستقبلية مستقرة، فيما أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان عند الجدارة الاستثمارية -BBB مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما رفعت وكالة «موديز» التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان إلى Baa٣ مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس قوة المركز المالي وقدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته. وانخفض إجمالي الصادرات السلعية بنسبة ٧,١٤ بالمائة ليصل إلى ٢٣,٢٦ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٥م، نتيجة تراجع الصادرات النفطية بنسبة ١٥,٢١ بالمائة، في حين سجلت الصادرات غير النفطية نموًا بنسبة ٧,٤٨ بالمائة. كما ارتفعت الواردات بنسبة ٢,٧٢ بالمائة لتبلغ ١٧,١٧ مليار ريال عُماني، ما أسفر عن تحقيق سلطنة عُمان فائضًا في الميزان التجاري قدره ٦,١٠ مليار ريال عُماني. وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نموًا بنسبة ٢,٣٠ بالمائة ليصل إلى ٤٢,١٤ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٥، مدفوعًا بالنمو القوي في نشاط الغاز الطبيعي بنسبة ٥٦,٩٤ بالمائة، إلى جانب نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة ٣,٧١ بالمائة.

وعلى مستوى الأسعار الثابتة، بلغ النمو ٢,٤٠ بالمائة، مدفوعًا بشكل رئيس بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة ٣,١١ بالمائة، نتيجة تحسن أداء أنشطة الزراعة والصناعة والخدمات. كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة ١,٠٩ بالمائة. وسجل معدل التضخم ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى ٠,٩٩ بالمائة في عام ٢٠٢٥، مقارنةً مع ٠,٦٠ بالمائة في عام ٢٠٢٤، ليبقى ضمن المستويات الآمنة.

وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو ٣١,٣٨ مليار ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٥، مسجلةً نموًا بنسبة ٨,١٣ بالمائة، واستحوذ قطاع استخراج النفط والغاز على الحصة الأكبر، تلاه قطاع الصناعات التحويلية، ثم الوساطة المالية.

وعلى صعيد الدول، تصدرت المملكة المتحدة قائمة المستثمرين، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم دولة الكويت. وتؤكد وزارة الاقتصاد أن هذه المؤشرات تعكس استمرار تحسن الأداء الاقتصادي لسلطنة عُمان، مدعومًا بنمو الأنشطة غير النفطية، وتعزيز الاستقرار المالي، وجاذبية بيئة الاستثمار.

تأكيدًا للأداء المالي المتميز والالتزام بالاستثمار في الكوادر البشرية

تتويج بنك عُمان العربي بجائزتي الريادة المصرفية وتطوير القوى العاملة في الخدمات المالية

مسقط- الرؤية

حصد بنك عُمان العربي جائزتين رفيعتي المستوى خلال قمة (OER) للأعمال لعام ٢٠٢٦، في خطوة تؤكد مكانته كإحدى المؤسسات المصرفية الرائدة التي تسهم في صياغة مستقبل القطاع المالي في سلطنة عُمان. وتوّج البنك بـ"جائزة الريادة في القطاع المصرفي والخدمات المالية من مجلة OER"، و"جائزة الموارد البشرية عن فئة تطوير القوى العاملة في مجال الخدمات المالية من مجلة OER"، وهو ما يُعد محطة بارزة في مسيرة نموه وتطوره.

وتُعد قمة (OER) للأعمال منصة وطنية رائدة للحوار حول التقدم الاقتصادي والابتكار القطاعي، حيث تجمع نخبة من كبار المسؤولين وصناع القرار وخبراء الصناعة. وتسلط القمة الضوء على المؤسسات التي لا تكتفي بتحقيق أداء قوي فحسب، بل تسهم بفاعلية في أولويات التنمية الوطنية. يأتي تكريم بنك عُمان العربي ليعكس مواءمته المستمرة مع هذه الطموحات، لا سيَّما في تعزيز الابتكار وبناء مؤسسات مرنة وجاهزة للمستقبل.

ويؤكد هذا التتويج المزدوج على النهج المتوازن الذي يتبعه البنك في تحقيق النمو، حيث يتوازى الأداء المالي المتميز مع التزام عميق بالاستثمار في الكوادر البشرية والثقافة المؤسسية. ومن خلال استثماراته المتواصلة في القدرات الرقمية والحلول التي تركز على العملاء وتطوير المواهب، نجح البنك في تطوير نموذج تشغيله لمواكبة التوقعات المتغيرة للقطاع، مما عزز من موقعه التنافسي وخلق بيئة عمل تمكّن الكفاءات من الإبداع والتميز.

وقال سليمان الحارثي، الرئيس التنفيذي لبنك عُمان العربي: "هذا التكريم يجسد المسار الاستراتيجي الذي اخترناه كبنك، فنحن نؤمن بأن النجاح المستدام يتحقق من خلال الجمع بين الأداء القوي والاستثمار الحقيقي في الكوادر البشرية. وهذه الجوائز ما هي إلا انعكاس لما حققناه، وتجسيد للعقلية التي نتبناها في كافة مفاصل المؤسسة، وهي عقلية تحتفي بالابتكار، وتثمن التعاون، وتركز على إحداث تأثير إيجابي ملموس لعملائنا وللمجتمع الذي نخدمه".

ومع مضي سلطنة عُمان قدمًا في مسيرة التنويع الاقتصادي، تحقيقًا لمستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، يواصل بنك عُمان العربي التزامه بالقيام بدور فاعل في صياغة قطاع مالي أكثر ديناميكية وشمولاً.

«صحار الدولي» يجدد رعايته للبطل العُماني العالمي عمر الغيلاني

مسقط- الرؤية

وقّع صحار الدولي اتفاقية رعاية بلاتينية لمدة عامين مع عمر الغيلاني، مواصلاً دعمه لأحد أبرز أبطال سلطنة عُمان في رياضة الغوص الحر، مع تقدّمه في مسيرته التنافسية الدولية؛ إذ تأتي هذه الاتفاقية امتدادًا لتعاون سابق بين البنك والغيلاني، لتتحول إلى شراكة طويلة الأمد تتماشى مع تطوّر مسيرته الرياضية وطموحاته المستقبلية.

وقال عبدالواحد بن محمد المرشدي، الرئيس التنفيذي لصحار الدولي: "نؤمن بأن الاستثمار في الإنسان العُماني هو استثمار في مستقبل الوطن، وأن تمكين الكفاءات الوطنية الطموحة يشكّل ركيزة أساسية في مسيرة التقدّم والتنمية، وتأتي رعايتنا لبطل عُماني حقق حضورًا عالميًا في رياضة الغوص الحر تجسيدًا لالتزامنا بدعم النماذج التي تعكس روح العزيمة والانضباط والسعي نحو التميّز، وهي القيم ذاتها التي تقوم عليها مسيرة البناء الوطني".

وأضاف: "تُعد رياضة الغوص الحُر من الرياضات التي تتطلب مستويات استثنائية من التركيز والتحكم والجاهزية الذهنية في بيئة تتسم بالتحدي، وهو ما يعكس صورة مشرّفة لقدرة الإنسان العُماني على تحقيق الإنجاز في مختلف المجالات، وانطلاقًا من مسؤوليتنا الوطنية، نحرص على دعم أصحاب الأداء العالي، ليس باعتباره مبادرة آنية، بل نهجًا استراتيجيًا ينسجم مع دورنا كمؤسسة وطنية تسهم في إبراز الطاقات العُمانية وتعزيز حضورها على الساحة الدولية، وإن تجديد شراكتنا مع عمر الغيلاني يعكس التزامنا المستمر بتمكين الأبطال العُمانيين، ودعم مسيرتهم نحو تحقيق المزيد من الإنجازات التي ترفع اسم سلطنة عُمان عاليًا، وتُجسّد ما يتمتع به أبناء هذا الوطن من إرادة وطموح وقدرة على المنافسة عالميًا".

ويُعدّ عمر الغيلاني بطلاً عالميًا في رياضة الغوص الحر التنافسي، حيث أسهم بشكل واضح في ترسيخ حضور سلطنة عُمان في الساحة الرياضية الدولية، وحصد رقمًا قياسيًا عالميًا في فئة الوزن المتغيّر بدون زعانف (VWT-NF) بعد وصوله إلى عمق ١١١ مترًا في عام ٢٠٢٢. وخلال عام ٢٠٢٥، قدّم سلسلة من المشاركات المميزة، أحرز خلالها أربع ميداليات، من بينها فضية واثنتان برونزيتان، ضمن منافسات بطولة العالم للغوص الحر (AIDA) الخامسة والثلاثين في قبرص، محققًا المركز الثاني في البطولة، كما عزّز مكانته العالمية بحصوله على ميدالية فضية في بطولة العالم (CMAS) في اليونان، إلى جانب تسجيل رقم قياسي آسيوي بعمق ١٠٧ أمتار في فئة الوزن الثابت بالحبل (FIM). ومن خلال هذه الرعاية المستمرة، يواصل صحار الدولي مواكبة مسيرته، بما يدعم تحقيق أعلى مستويات المنافسة.

وقال الغيلاني: "إن الدعم المتواصل من مؤسسة محلية مثل صحار الدولي يمهّد لنا كرياضيين مسيرتهم ويعلي من جاهزيتهم التنافسية، ويتجلى ذلك في الرعاية التي يقدمها البنك لي، والتي ستمكنني من استكمال رحلتي في تحقيق أعلى المراكز بفخر وثقة أكبر وعزيمة أقوى".

«ليڤا للتأمين» تدعم مبادرة مجتمعية لمواجهة السُكري والسمنة

مسقط- الرؤية

شاركت ليڤا للتأمين، بالتعاون مع الجمعية العُمانية للسكري، في دعم مبادرة توعوية مجتمعية تهدف إلى التصدي للتحديات المتزايدة المرتبطة بمرض السكري والسمنة في سلطنة عُمان. أُقيمت الفعالية يوم الخميس ٩ أبريل في حديقة القرم الطبيعية، حيث جمعت نخبة من الخبراء الصحيين، والشركاء، وأفراد المجتمع، في إطار جهد مشترك لتعزيز أنماط الحياة الصحية.

جاءت هذه المبادرة بالتزامن مع اليوم العالمي للسمنة، بالتعاون مع المركز الوطني لعلاج أمراض السكري والغدد الصماء، والاتحاد العالمي للسمنة، لتسلّط الضوء على أهمية التدخل المبكر، والتوعية، واعتماد تغييرات مستدامة في نمط الحياة. ووفقًا لإحصاءات وزارة الصحة، يعاني ٣٥,٢٪ من الأفراد في عُمان من السمنة، فيما يُصنّف ٣١,٤٪ ضمن فئة زيادة الوزن، مما يجعل هذه المبادرة منصة مؤثرة وملحّة لمعالجة هذه التحديات.

وشهدت الفعالية مجموعةً من الأنشطة التفاعلية الهادفة، شملت مشاركة تجارب حقيقية لمرضى، ومحطات توعوية متخصصة تناولت التغذية الصحية، والنشاط البدني، وخيارات العلاج، إلى جانب تنظيم مسيرة مجتمعية هدفت إلى ترسيخ أهمية الحفاظ على نمط حياة صحي، وتعزيز روح المسؤولية الجماعية تجاه الصحة.

ومن خلال هذه المشاركة، أكدت ليڤا للتأمين دورها كشريك فاعل في دعم صحة المجتمع، بما يتجاوز مفهوم التأمين التقليدي، لتسهم في تمكين الأفراد بالمعرفة، وتعزيز الوصول إلى الرعاية الوقائية، بما ينعكس إيجابًا على بناء مجتمع أكثر صحة واستدامة.

وقالت هناء الهنائي، الرئيس التنفيذي لليڤا للتأمين: "نؤمن بأن الوقاية هي الأساس لمستقبل صحي أفضل، ويُعدّ السكري والسمنة من أبرز التحديات الصحية التي تواجه مجتمعاتنا اليوم، والتصدي لها يتطلب وعيًا جماعيًا، وتدخلًا مبكرًا، والتزامًا مستمرًا. ومن خلال شراكتنا مع الجمعية العُمانية للسكري، نسعى إلى تمكين الأفراد بالمعرفة والدعم اللازمين للسيطرة على صحتهم وعيش حياة أكثر نشاطًا وجودة".

تأتي هذه المبادرة ضمن التزام ليڤا للتأمين المستمر بدعم صحة المجتمع، بما ينسجم مع رؤيتها في إعادة تعريف دور التأمين، من خلال تقديم قيمة تتجاوز التغطية، لتشمل الرعاية والتوعية، وبناء شراكات مؤثرة تُسهم في إحداث تغيير إيجابي ومستدام في المجتمع.

للحفاظ على الشعر خلال العلاج الكيميائي

«برجيل» يُدشّن خدمة علاج تبريد فروة الرأس لأول مرة

مسقط- الرؤية

أعلن مستشفى برجيل إطلاق خدمة علاج تبريد فروة الرأس في قسم الأورام، وذلك للمرة الأولى في سلطنة عُمان، وذلك بحضور معالي الدكتور مهنا المصلحي، المدير العام لمؤسسات الصحة الخاصة بوزارة الصحة في سلطنة عُمان.

ويُسهم علاج تبريد فروة الرأس في الحدّ من تساقط الشعر الناجم عن العلاج الكيميائي، وذلك عبر خفض درجة حرارة فروة الرأس أثناء جلسات العلاج، مما يُحسّن جودة حياة المرضى ويدعم صحتهم النفسية خلال مرحلة علاج السرطان.

وسيتولى تقديم هذه الخدمة الفريق الطبي المتخصص في الأورام، برئاسة الدكتور أشوك سيباستيان كومارانشاث، استشاري طب الأورام، والدكتور رامز الباكوني، أخصائي أمراض الدم والأورام، وذلك بدعم من فريق متكامل ومتعدد التخصصات في مجال رعاية مرضى السرطان.

وقال شمناد عبد القادر، مدير مستشفى برجيل: "نفخر بتقديم هذا الخيار العلاجي الداعم لمرضانا في عُمان. هدفنا أن نوفر خدمات أورام رحيمة ومتطورة تصون كرامة المرضى، وتُحسّن تجربتهم العلاجية وتجربة ذويهم".

وذكر الدكتور مهنا المصلحي: "إن توفّر علاج تبريد فروة الرأس في مستشفى برجيل يُمثّل خطوة متقدمة في مسيرة رعاية السرطان الشاملة بالقطاع الصحي الخاص في عُمان، ويعكس التزامنا المستمر بتوسيع نطاق الوصول إلى العلاجات المبتكرة".

وأشار الدكتور أشوك سيباستيان كومارانشاث، والدكتور رامز الباكوني، إلى أن علاج تبريد فروة الرأس مناسب لكثير من حالات العلاج الكيميائي، غير أنه لا يُلائم جميع البروتوكولات العلاجية أو المرضى، وسيحظى كل مريض بتقييم فردي لتحديد مدى ملاءمة العلاج والنتائج المتوقعة، إلى جانب إرشاد متكامل حول فوائد العلاج وحدوده.

ومع توافر هذه التقنية في سلطنة عُمان لأول مرة، قد يُقلّل العلاج من تساقط شعر المرضى المؤهلين بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ و٦٠٪.

وتتميز هذه الخدمة بكونها أول خدمة لتبريد فروة الرأس تُطلق في سلطنة عُمان، وتُقدَّم على يد خبراء الأورام في مستشفى برجيل، بدعم من فرق التمريض والرعاية الداعمة المتكاملة، كما أنها تُسهم في تعزيز الصحة النفسية وتحسين التجربة العلاجية الشاملة.

«عُمان شل» و«دار الحِرفية» تطلقان النسخة الثانية من «حِرفة»

مسقط- الرؤية

أطلقت شركة شل للتنمية - عُمان "عُمان شل"، وبالتعاون مع مؤسسة دار الحرفية، النسخة الثانية من البرنامج التدريبي "حرفة"، المبادرة المجتمعية التي تواصل تمكين المرأة العُمانية من المهارات والتقنيات اللازمة لصون موروثنا من الحرف التقليدية وتطويرها، لتغدو مصدرًا مستدامًا للدخل.

واستقبل البرنامج في نسخته الحالية مجموعة الحرفيات اللائي واصلن رحلتهن من النسخة الماضية، بعد أن تمّ صقل مهاراتهن وتأسيس خبراتهن، ليأتي هذا العام بمثابة مرحلة متقدمة تُعنَى بتنمية الفرص التجارية، وتطوير قدراتهن في فنون التغليف والتسويق، وتعزيز حضور منتجاتهن في الأسواق؛ تحويلًا للإبداع إلى مشاريع أكثر نضجًا واستدامة؛ في ترجمة عملية لأهداف البرنامج بوصفه مساحة تدريب واعدة يلتقي فيها عبق التاريخ مع طموحات المستقبل عبر أرقى صور التمكين للمرأة العُمانية.

ويعتمد البرنامج منهجية التدريب التفاعلي، إلى جانب التقييم المرحلي والتغذية الراجعة المستمرة، ممتدًا على مدى ١٠ أيام تدريبية، بواقع ٤ ساعات يوميًا، وبإجمالي ٤٠ ساعة تدريبية، تم تقسيمها إلى مرحلتين متكاملتين؛ خُصِّصت الأولى للجانب الإبداعي والنظري تحت عنوان "من الهوية إلى الفكرة.. أساسيات الإبداع والتصميم في الحرف التقليدية"، والتي تستهدف إعداد تصاميم أولية لمنتجات سعفية، مع بيان مسار تحويل الحرف إلى منتجات ذات جودة. أما المرحلة الثانية "التدريب العملي على حرفة السعفيات والإنتاج الحرفي"، فتستهدف إنتاج منتجات سعفية مكتملة وقابلة للتسويق، مع تحقيق التكامل بين الجانب الإبداعي والتطبيقي، وضمان جاهزية المشاركات للإنتاج المستقل أو التجاري.

وبدعم واعد من "دار الحرفية" في مجالي التسويق والتوزيع، تتمكن المشاركات من تعلّم مهارات الانتقال من الإبداع إلى السوق، عبر منتجات تُحافظ -بروح عصرية- على هوية الحِرَف العُمانية الأصيلة؛ لينتقل بذلك "حرفة" من مجرد تجربة تدريبية، إلى كونه جسرًا يربط بين الاحترافية والاستدامة؛ فهو يمنح المشاركات فرصًا واعدة للتطوُّر وإيجاد مصادر دخل تُدِر عوائد جيدة على المدى الطويل.

وقال المهندس سعيد بن محمد الرواحي، مدير عام الشؤون الخارجية والعلاقات الحكومية بشركة شل للتنمية (عُمان شل): "يجسِّد برنامج حرفة هذا العام معنى الأثر الهادف الذي يتجاوز اللَحظة إلى حيث المستقبل؛ فهو لا يصنع فرصًا فحسب، بل يؤسِّس لها لتدوم، منطلقًا في ذلك من هوية هذا الوطن وثراء تراثه الثقافي. فحين يتم تمكين المرأة من تحويل أعمالها الحرفية إلى مصدر دخل، فإن أثر ذلك يكون إيجابيًا عَلى الأسرة والمجتمع بأسره. ونحن سعداء اليوم بمواصلة هذه المسيرة مع دفعة جديدة من المواهب العُمانية الواعدة".

وقالت زوينة بنت سلطان الراشدية، الرئيس التنفيذي لمؤسسة دار الحرفية: "تحمل كل امرأة تنضم إلى "حرفة" حكايَتها الخاصة، وإيقاعها المتفرِّد، وصلتَها العميقة بالحِرفة. ودورنا أن نحتضن هذا التميُّز ونصقلَه ونفتح له نوافذ الانتشار. فهذه الحرف تحمل التاريخ في تفاصيلها، وحين تنجح النسَاء، ينتقل هذا التاريخ إلى بيوت وأسواق وأجيال جديدة".

أكد أن هيئة الرقابة الشرعية تُعزِّز ثقة الزبائن في المنظومة المصرفية

العمري لـ«الرؤية»: دور محوري لـ«ظفار الإسلامي» في تمويل المشاريع الوطنية.. وحلول مبتكرة لخدمة الأفراد والمؤسسات

الرؤية- سارة العبرية

أكد عامر بن سعيد العمري الرئيس التنفيذي لظفار الإسلامي، أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يُعد العامل الأهم لدى شريحة واسعة من الزبائن في التوجه نحو التمويل الإسلامي؛ إذ إنَّ وجود هيئات رقابة شرعية داخل المؤسسات المصرفية الإسلامية يمنح الزبائن ثقة أكبر بأن منتجاتهم المالية متوافقة مع المبادئ والأحكام الشرعية، موضحًا أن ارتفاع مستوى الوعي لدى الأفراد والمؤسسات حول مزايا التمويل الإسلامي وآلياته (مثل المرابحة، والإجارة، والمضاربة) في السنوات الأخيرة ساهم في زيادة الطلب على منتجات أكثر شفافية ومرونة في توزيع المخاطر.

وقال العمري، في حوار خاص مع «الرؤية»: إنَّ التمويل الإسلامي لم يعُد مُقتصرًا على منتجات تقليدية محدودة، فاليوم تُقدّم البنوك والنوافذ الإسلامية في سلطنة عُمان منتجات متقدمة وشاملة مثل تمويل الأفراد، وتمويل الشركات، وحلول نقدية مبتكرة، ومنتجات استثمارية، إضافة إلى أن التمويل الإسلامي يقوم على عقود واضحة وتحديد صريح لحقوق ومسؤوليات الأطراف، وهذه الشفافية أصبحت جاذبة للزبائن الذين يبحثون عن منتجات مالية خالية من التعقيدات، مُضيفًا أن البنك المركزي العُماني والجهات الرقابية يؤدون دورًا بارزًا في تعزيز الإطار التشريعي للقطاع، ووضع معايير موحدة للحوكمة الشرعية؛ مما ساهم في زيادة ثقة الجمهور في المصارف الإسلامية. وأشار العمري إلى أن جاذبية التمويل الإسلامي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعدُّ من أهم الأسباب التي تدفع الزبائن إلى اللجوء إلى النوافذ الإسلامية، فهناك الكثير من الشركات التي تبحث عن شراكات تمويلية قائمة على تقاسم المخاطر، وليس فقط الاقتراض التقليدي، ولذلك فإن التمويل الإسلامي يُوفّر لهم نماذج تتماشى مع طبيعة أعمالهم وتساعدهم على النمو مع تقليل المخاطر، مبينا أن التحول نحو التمويل الإسلامي في سلطنة عُمان مدفوع بمزيج من الالتزام الديني والشفافية وتطور المنتجات والدعم التنظيمي وارتفاع الوعي، مما جعل هذا النوع من التمويل خيارًا مفضلًا لشريحة كبيرة من الأفراد والمؤسسات.

المنتجات التمويلية الإسلامية

وذكر العمري أن ظفار الإسلامي يُقدّم مجموعة متكاملة من المنتجات التمويلية الإسلامية المصممة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات، وذلك وفق نماذج تمويلية متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ حيث تتميز هذه المنتجات عن الحلول التقليدية ليس فقط في الهيكلة الشرعية، وإنما في القيمة المضافة التي توفرها للزبائن من حيث الشفافية وتقاسم المخاطر والمرونة، لافتًا إلى أن من أبرز المنتجات هي منتجات تمويل المنازل وتمويل السيارات وتمويل الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها. وعن حجم التمويل، قال الرئيس التنفيذي لظفار الإسلامي: «البنك حقق نموًا إيجابيًا في الأصول المُدرة للدخل والتمويل والودائع وصافي الربح التشغيلي خلال سنة ٢٠٢٥، وقد سجَّلت محفظة التمويل الإجمالية نموًا بنسبة ١٧,٦٣٪ لتصل إلى ٨٦٤,٨١ مليون ريال عماني بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنة بمبلغ ٧٣٥,١٩ مليون ريال عماني بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، كما بلغ إجمالي ودائع الزبائن لدى ظفار الإسلامي ٨٦٧,٢٦ مليون ريال عماني بنهاية سنة ٢٠٢٥، أي بزيادة قدرها ٢٤,٦١٪ مقارنة بـ٦٩٥,٩٨ مليون ريال عماني عن السنة الماضية».

وتابع قائلا: «سجّل ظفار الإسلامي نموًا في إيرادات التمويل والإيداع والاستثمار بنسبة ١٠,٧٠٪ ليصل إلى ٥٢,٩٥ مليون ريال عماني بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنة بـ٤٧,٨٣ مليون ريال عماني خلال نفس الفترة من السنة الماضية، كما ارتفع صافي إيرادات الأرباح (بعد تكلفة الأموال) بنسبة ٢٤,٣١٪ ليبلغ ٢٢,٥٥ مليون ريال عماني خلال سنة ٢٠٢٥ مقابل ١٨,١٤ مليون ريال عماني في سنة ٤٢٠٢».

عامر بن سعيد العمري

وحول استراتيجية ظفار الإسلامي فيما يخص الموازنة بين الالتزام بالضوابط الشرعية وتحقيق المرونة التمويلية التي تحتاجها الشركات ورواد الأعمال، أوضح العمري أن هذا الأمر يخضع لهيئة رقابة شرعية مستقلة تراجع المنتجات وآليات التمويل بشكل مستمر، مما يُحقق التزامًا كاملًا بالمعايير الشرعية، والسماح بإيجاد صيغ تمويلية مبتكرة دون تجاوز الضوابط، وتعزيز الثقة لدى الزبائن، خصوصًا روّاد الأعمال الذين يبحثون عن تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وعملي في نفس الوقت، مضيفا أن ظفار الإسلامي يستند في تصميم منتجاته إلى دراسة مُعمّقة لاحتياجات الشركات، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم حلول تمويل تدفقات نقدية مثل مستحقات نقاط البيع، وتخصيص هياكل تمويل تتوافق مع دورات العمل لكل قطاع، وخيارات سداد مرنة تتناسب مع مواسم نشاط المؤسسة، ومرحلة نمو كل مشروع، وتنويع الضمانات بما يتماشى مع العقود الشرعية وطبيعة المشاريع.

وأكد عامر العمري أن ظفار الإسلامي يُحقق التوازن من خلال تمويل مبني على أصول حقيقية وعقود شرعية واضحة، وتصاميم مرنة تلائم ظروف الشركات وروّاد الأعمال، ورقابة شرعية فعّالة تضمن الامتثال دون تعطيل الابتكار، وفهم عميق لاحتياجات السوق لتقديم حلول عملية وتنافسية.

استراتيجية التمويل

وذكر العمري أن ظفار الإسلامي يحرص على دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبرها أولوية استراتيجية على تعزيزها، مواصلًا دوره الفاعل في تنمية الأعمال وتمكين هذا القطاع الحيوي، مؤكدا أن عام ٢٠٢٦ شهد إطلاق مجموعة من العروض الجديدة، وإطلاق «نمو» وهي منظومة متكاملة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ توفر حلولًا مالية واستشارية ورقمية وخدمات عديدة مثل تمويل مستحقات أجهزة نقاط البيع، وجميعها صُممت لتلبية متطلبات هذا القطاع المتنامي.

وبيّن أن ظفار الإسلامي يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المُبكرة من خلال تقديم حلول تمويلية مُصمَّمة لتراعي طبيعة هذه الفئة واحتياجاتها الفريدة؛ إذ يأتي هذا الاهتمام انسجامًا مع دور ظفار الإسلامي في دعم الابتكار وريادة الأعمال ضمن الاقتصاد الوطني، موضحًا أن «ظفار الإسلامي يُوفر تمويل رأس المال العامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ يساعدها على تغطية الاحتياجات المصرفية اليومية. كما يقوم بتمويل الشركات والمؤسسات في مجال التقنية والتجارة الإلكترونية، إضافة إلى تمويل المعدات وغيرها عن طريق صيغة الإجارة، كما يعتمد البنك على نموذج تقييم شامل ومتوازن يأخذ في الاعتبار عوامل غير مالية أيضًا، تشمل تقييم نموذج العمل، والتدفقات النقدية المتوقعة، والضمانات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وشراكة المخاطر وغيرها».

تعزيز الاقتصا د

وأشار العمري إلى أن ظفار الإسلامي يؤدي دورًا محوريًا في تمويل المشاريع الوطنية مثل اللوجستيات والقطاع الصناعي والطاقة المتجددة والتحول الرقمي وغيرها، مؤكدًا أن السوق يشهد تحولًا واضحًا نحو التمويل الإنتاجي الذي بات ينمو بشكل أسرع من التمويل الاستهلاكي، وأن هذا التحول يعكس ارتفاع وعي رواد الأعمال، ونضوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترسيخ دور التمويل الإسلامي في دعم اقتصاد أكثر إنتاجية واستدامة.

> **نتبنى نماذج تمويلية متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية**
>
> **نمو محفظة التمويل الإجمالية 17.63% إلى 864.81 مليون ريال**
>
> **867.2 مليون ريال إجمالي ودائع الزبائن بزيادة سنوية 24.61%**
>
> **«ظفار الإسلامي» يُحقق التوازن عبر تمويل مبني على أصول حقيقية وعقود شرعية واضحة**
>
> **«نمو».. منظومة متكاملة من «ظفار الإسلامي» لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
>
> **مزايا التمويل الإسلامي ساهمت في زيادة الطلب على منتجات أكثر شفافية ومرونة**
>
> **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولوية استراتيجية في ظفار الإسلامي**

طرح 85 فرصة عبر منصة «تطوير» في القطاعات الزراعية والسمكية والمائية

29.042 مليون ريال استثمارات جديدة في مشروعات الأمن الغذائي بالربع الأول

مسقط- العُمانية

أشارت وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه إلى أن إجمالي قيمة الاستثمارات الجديدة المنفذة في مشروعات الأمن الغذائي حتى نهاية شهر مارس ٢٠٢٦م بلغ نحو ٢٩ مليونًا و٤٢ ألفًا و٤٤٠ ريالًا عُمانيًا، محققًا نسبة إنجاز بلغت ٤,٣ بالمائة.

وقال خالد بن سالم العامري رئيس قسم إدارة العقود وعلاقات المستثمرين بوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، إنَّ عدد الفرص المطروحة عبر منصة «تطوير» الخاصة بطرح الفرص الاستثمارية في القطاع الزراعي والسمكي والمائي بلغ ٨٥ فرصة حتى نهاية مارس الماضي، من إجمالي ١٣٨ فرصة تم إرسالها، مشيرًا إلى أن نسبة الإنجاز الكلية لطرح الفرص بلغت ٢١ بالمائة من إجمالي المستهدف البالغ ٤٠٠ فرصة استثمارية.

وأضاف العامري -في حديث لوكالة الأنباء العُمانية- أن عدد المشروعات الاستثمارية المنفذة بلغ ٣٣ مشروعًا، موزعة على القطاعات النباتية والحيوانية والمائية، مشيرًا إلى أن محافظة ظفار تصدرت المحافظات من حيث قيمة الاستثمارات المنفذة بإجمالي بلغ ٢٠ مليونًا و٥٥٩ ألفًا و٩٦٠ ريالًا عُمانيًا، تلتها محافظة شمال الشرقية بقيمة ٤ ملايين و٦٤٣ ألفًا و٢٥ ريالًا عُمانيًا، فيما سجلت بقية المحافظات نسب إنجاز محدودة تراوحت بين ٠,٢ بالمائة و٢ بالمائة.

وبيّن أن محافظة البريمي سجَّلت أعلى نسبة إنجاز في طرح الفرص الاستثمارية، بلغت ٧٠ بالمائة بواقع ٢٨ فرصة من أصل ٤٠، تلتها محافظة جنوب الباطنة بنسبة ٦٢ بالمائة بطرح ٣١ فرصة من أصل ٥٠، فيما تراوحت نسب الإنجاز في بقية المحافظات بين ٦ بالمائة و٢٨ بالمائة.

وفيما يتعلق بتوزيع الفرص الاستثمارية حسب القطاعات، أوضح أن القطاع النباتي استحوذ على النصيب الأكبر بواقع ٥٦ فرصة، يليه القطاع الحيواني بـ٢٣ فرصة، ثم القطاعان السمكي والمائي بواقع ٣ فرص لكل منهما.

وأكد أن القطاع الحيواني استحوذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات المنفذة، بقيمة بلغت نحو ٢١,٣٣ مليون ريال عُماني، يليه القطاع النباتي بنحو ٥,٨٢ مليون ريال عُماني، ثم القطاع المائي بنحو ١,٨٩ مليون ريال عُماني، مشددًا على أهمية تعزيز وتيرة تنفيذ المشروعات الاستثمارية وتحويل الفرص المطروحة إلى مشروعات قائمة، من خلال تحفيز المستثمرين وتقديم التسهيلات اللازمة ومعالجة التحديات، بما يسهم في رفع نسب الإنجاز وتحقيق الأثر الاقتصادي والتنموي المستهدف.

> **البريمي تسجل أعلى نسبة في طرح الفرص الاستثمارية بواقع 28 فرصة**

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٢٤ من شوال ١٤٤٧ هـ الموافق ١٢ أبريل ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٣٢٥

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

حاتم الطائي

يقول هنري كيسنجر في أحد تحليلاته المهمة التي أرسى بها قاعدة مهمة في الصراعات العسكرية: "الجيش النظامي يخسر إذا لم ينتصر... والطرف الآخر ينتصر إذا لم يهزم»، ويمكن تطبيق هذه القاعدة المهمة في معرض تحليل الحرب الأمريكية على إيران، فأمريكا لم تحقق أيًا من أهدافها المعلنة وغير المعلنة...

عبير البلوشية

#حارة_العقر تثبت بأنها في الطريق الصحيح للعالمية، وهي بكل أمانة حارة تشعرك بالتاريخ العظيم الذي تحتويه، وبتفاصيل البناء والأزقة والنقوش التاريخية.

محمد الشحي

دعوة للجمهور الكريم لإثراء مكتبة نادي دبا -قيد التأسيس- من خلال المساهمة فيها بمختلف أصناف الكتب وبرسائل الدراسات العليا في الدكتوراة والماجستير وبأي موارد علمية وثقافية تثري المكتبة، بهدف خلق بيئة ثقافية داعمة للمواطنين والمقيمين في ولاية دبا..

الوردي لـ«الرُّؤيَة»: توترات «مضيق هرمز» تخدم المصالح الأمريكية في قطاع الطاقة العالمي

- تصاعد وتيرة الحرب يعزز الطلب على أنظمة الدفاع والصواريخ والطائرات
- الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة يزيد من أرباح شركات النفط والغاز الأمريكية

الرؤية- سارة العبرية

قال الدكتور محمد بن حميد الوردي محلل اقتصادي، إن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد من أبرز الدول المستفيدة من الحرب المشتعلة في الخليج العربي، مُشيرًا إلى أن حجم هذه المكاسب يختلف من قطاع إلى آخر؛ حيث تتصدر شركات الطاقة والدفاع قائمة الرابحين.

وأوضح -في تصريحات لـ«الرؤية»- أن الولايات المتحدة تُعد من كبار منتجي النفط والغاز المسال، وبالتالي فإن الارتفاعات الحادة في أسعار الطاقة تنعكس مباشرة على زيادة أرباح شركات النفط والغاز، كما أن تصاعد وتيرة الحرب يعزز الطلب على أنظمة الدفاع والصواريخ والطائرات، ما يدعم ربحية شركات الصناعات الدفاعية.

وفي المقابل، أشار الوردي إلى أن ارتفاع أسعار الوقود ينعكس سلبًا على الاقتصاد الأمريكي، حيث يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، لافتا إلى أن أسعار البنزين ارتفعت من نحو ٢,٥ دولار للجالون قبل الحرب إلى قرابة ٥ دولارات حاليًا، الأمر الذي يضغط على قطاعات حيوية مثل الطيران والنقل والتكرير والاستهلاك المحلي.

وبيّن أن هذه التطورات قد تعرقل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، وتؤثر على توجهات الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة، محذرًا من احتمالية دخول الاقتصاد الأمريكي والعالمي في حالة ركود تضخمي، خاصة في حال استمرار إغلاق مضيق هرمز لفترة طويلة.

وأكد الوردي أن الحرب مع إيران تمثل سلاحًا ذا حدين، إذ تعتمد نتائجها على مآلاتها النهائية؛ فواشنطن تسعى إلى فرض سيطرتها على النفط الإيراني، على غرار ما حدث مع النفط الفنزويلي، بهدف إحكام الضغط على الصين والتحكم في مصادر طاقتها، ما قد يبطئ نموها الاقتصادي باعتبارها أبرز منافس للولايات المتحدة.

> **الحرب تسببت في توقف إنتاج 12 مليون برميل يوميا وتضرر عشرات المنشآت الحيوية**

وأضاف أنه في حال صمود إيران واستمرار سيطرتها على مضيق هرمز، فإن ذلك قد ينعكس سلبًا على الولايات المتحدة، من خلال إضعاف نفوذها في الشرق الأوسط وتآكل قدرتها على التحكم في مصادر الطاقة، لصالح قوى منافسة مثل إيران والصين.

وتوقع الوردي أن تستفيد شركات النفط والغاز الأمريكية من تعطل الإمدادات عبر مضيق هرمز من جانبين رئيسيين؛ يتمثل الأول في ارتفاع أسعار الطاقة، ما يؤدي إلى زيادة أرباح الشركات الأمريكية المنتجة، وفيما يخص الجانب الثاني قال الوردي: «يكمن في أن اضطراب إمدادات الخليج وتفاقم التوترات قد يؤثران على موثوقية النفط الخليجي، ويدفعان الدول المستهلكة، خصوصًا في آسيا، إلى تقليل اعتمادها على المنطقة كمصدر رئيسي للطاقة، والتوجه نحو تنويع مصادر الاستيراد».

وأشار إلى أن هذا التحول يصب في مصلحة الولايات المتحدة، التي تسعى لتعزيز موقعها كمصدر موثوق للطاقة عالميًا، لافتًا إلى أن دعوات سابقة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب شجعت أوروبا وآسيا على زيادة استيراد النفط والغاز الأمريكي وتقليل الاعتماد على طاقة الخليج.

ونقلت رويترز، الإثنين، تحليل حديث أظهر أن تداعيات إغلاق مضيق هرمز لم تنعكس بشكل موحد على الدول النفطية في الشرق الأوسط؛ إذ قادت القفزة الحادة في أسعار النفط إلى تحقيق مكاسب مالية ملحوظة لكل من إيران وسلطنة عُمان والسعودية، في مقابل خسائر كبيرة تكبدتها دول أخرى تفتقر إلى بدائل تصدير فعّالة.

ويأتي ذلك في أعقاب إغلاق إيران للمضيق منذ اندلاع الحرب الأمريكية-الإسرائيلية في ٢٨ فبراير على إيران، وهو ممر حيوي يمر عبره نحو خُمس إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال عالميًا، ما تسبب في اضطرابات غير مسبوقة بأسواق الطاقة، ودفع أسعار خام برنت للارتفاع بنسبة تقارب ٦٠٪ خلال مارس، في أعلى زيادة شهرية على الإطلاق.

وبحسب التحليل، فإن موقع الدول وقدرتها على الالتفاف على المضيق شكّل العامل الحاسم في تحديد حجم المكاسب أو الخسائر، ففي حين تمكنت كل من السعودية والإمارات وسلطنة عُمان من تقليل أثر الإغلاق عبر خطوط أنابيب وموانئ بديلة، واجهت دول مثل العراق والكويت وقطر صعوبات كبيرة؛ نتيجة اعتمادها شبه الكامل على المضيق لتصدير النفط.

وأظهرت البيانات أن إيرادات صادرات النفط للعراق والكويت تراجعت بنحو ثلاثة أرباعها على أساس سنوي، في حين ارتفعت إيرادات إيران بنسبة ٣٧٪، وسلطنة عُمان بنسبة ٢٦٪، والسعودية بنسبة ٤,٣٪، بينما سجلت الإمارات انخفاضًا طفيفًا بلغ ٢,٦٪ نتيجة تراجع الكميات رغم ارتفاع الأسعار.

واستفادت السعودية بشكل خاص من ارتفاع الأسعار؛ حيث انعكس ذلك على زيادة العوائد الحكومية من الضرائب والإتاوات المرتبطة بشركة «أرامكو». كما لعب خط أنابيب الشرق-الغرب، الممتد إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، دورًا محوريًا في الحفاظ على تدفق الصادرات بعيدًا عن المضيق، بطاقة تصل إلى نحو ٧ ملايين برميل يوميًا. ورغم تراجع حجم الصادرات السعودية بنحو ٢٦٪، فإن ارتفاع الأسعار ساهم في زيادة قيمتها بنحو ٥٥٨ مليون دولار مقارنة بالعام السابق، ما خفف من الضغوط على الميزانية في ظل الإنفاق المرتفع على مشاريع التنويع الاقتصادي.

الإمارات تحت ضغط.. والعراق الأكثر تضررًا

وفي المقابل، استفادت الإمارات جزئيًا من خط أنابيب حبشان- الفجيرة الذي يتيح تجاوز المضيق، إلا أن تعرض منشآت الفجيرة لهجمات أدى إلى تعطيل عمليات الشحن، ما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية. أما العراق، فقد كان الأكثر تضررًا بين منتجي الخليج؛ حيث انخفضت إيراداته بنسبة ٧٦٪ لتصل إلى نحو ١,٧٣ مليار دولار، تلاه الكويت بانخفاض بلغ ٧٣٪ إلى ٨٦٤ مليون دولار، وسط توقعات بمزيد من التراجع خلال أبريل مع استمرار القيود على التصدير.

ووصفت وكالة الطاقة الدولية الأزمة بأنها أكبر صدمة لإمدادات الطاقة حتى الآن، مع توقف إنتاج أكثر من ١٢ مليون برميل يوميًا وتضرر عشرات المنشآت الحيوية. من ناحية أخرى، يرى محللون أن دول الخليج لا تزال تمتلك هوامش مالية تمكّنها من امتصاص الصدمة، سواء عبر الاحتياطيات أو اللجوء إلى أدوات الدين، في ظل مستويات دين حكومي معتدلة.

وعلى المدى البعيد، تُثير الأزمة تساؤلات حول مستقبل أمن الطاقة؛ حيث يدفع بعض صناع القرار نحو زيادة الاستثمار في الوقود الأحفوري، بينما يرى آخرون أن تسريع التحول إلى الطاقة المتجددة قد يكون الخيار الأكثر استدامة لتقليل المخاطر المرتبطة بالاضطرابات الجيوسياسية.

الغموض يحيط بالمفاوضات الأمريكية الإيرانية في باكستان.. وآمال التهدئة تتلاشى بسبب «مضيق هرمز»

الرؤية- غرفة الأخبار

التقى مسؤولون أمريكيون وإيرانيون رفيعو المستوى اليوم السبت في إسلام اباد لإجراء أعلى مستوى من المحادثات بين واشنطن وطهران منذ نصف قرن، في إطار سعيهما إلى وضع حد للحرب التي استمرت ستة أسابيع قبل الإعلان عن هدنة لمدة أسبوعين.

وذكر مصدر باكستاني أن المحادثات بين جيه.دي فانس نائب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وستيف ويتكوف المبعوث الخاص للرئيس وجاريد كوشنر صهر الرئيس ورئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف ووزير الخارجية عباس عراقجي، استمرت ساعتين قبل ثم توقفت من أجل استراحة الوفود. وحضر رئيس أركان الجيش الباكستاني المفاوضات أيضا.

ومع بدء المحادثات، تضاربت الروايات حول ما جرى الاتفاق عليه. إذ قالت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية (إيسنا) نقلا عن أمين مجلس الإعلام الإيراني، مفاوضات إسلام آباد الثلاثية

الوفد الإيراني قبل المباحثات

وذكر إعلام إيراني أن الفرق الفنية الإيرانية والأمريكية أنهت جولة من المحادثات الفنية بدأت مع ازدياد جدية أجواء المفاوضات الهجمات على بيروت، وإن المحادثات المباشرة، وأنهم بصدد تبادل نصوص مكتوبة حول القضايا المطروحة للنقاش.

بدوره، أفادت صحيفة وول ستريت جورنال، نقلا عن مكتب نائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس، بأن الوفد برئاسته أجرى محادثات مباشرة مع مسؤولين إيرانيين.

وأشارت "سي إن إن" عن مصدر باكستاني إلى أنه من المتوقع أن تستمر المحادثات الأمريكية الإيرانية وقد تمتد إلى الأحد، وأن رئيس الوزراء الباكستاني وقائد الجيش شارکا في غرفة التفاوض. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن صحيفة فاينانشال تايمز قالت إن المفاوضين وصلوا إلى طريق مسدود بشأن مضيق هرمز. وجاءت المحادثات المباشرة عقب اجتماعات وساطة قام بها رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، صباح السبت، حيث حددت طهران خطوطها الحمراء التي اشترطت على واشنطن قبولها قبل بدء المحادثات المباشرة. وذكر التلفزيون الإيراني الرسمي أن الشروط التي أبلغها وفد طهران لشريف، تتعلق بمضيق هرمز والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة ودفع تعويضات عن الحرب وتطبيق وقف إطلاق النار في أنحاء المنطقة.

وتطالب إيران أيضا بوقف إطلاق النار في لبنان، حيث أسفر العدوان الإسرائيلي على لبنان عن سقوط عشرات الضحايا ومئات المصابين.

وقالت إسرائيل والولايات المتحدة إن الحملة في لبنان ليست جزءا من وقف إطلاق النار بين طهران وواشنطن. وقال مراسل التلفزيون الإيراني الرسمي إنه من المتوقع أن يواصل وفد طهران مناقشة انتهاكات وقف إطلاق النار في لبنان. وذكر تقرير لم يُكشف عن مصدره، نشرته وكالات أنباء إيرانية أن قبول الإفراج عن الأصول الإيرانية والحد من الهجمات الإسرائيلية على لبنان كان كافيا لبدء المحادثات المباشرة.

وحذرت المتحدثة باسم الحكومة الإيرانية فاطمة مهاجراني في وقت سابق من وجود انعدام ثقة عميق لدى الجانب الإيراني. وقالت في تصريحات بثها التلفزيون الرسمي «سنتفاوض وأصابعنا على الزناد.. بينما نحن منفتحون على المحادثات، فإننا ندرك تماما أيضا انعدام الثقة؛ ولذلك، فإن الفريق الدبلوماسي الإيراني يدخل هذه العملية بأقصى درجات الحذر».

ويشمل جدول أعمال طهران في محادثات إسلام اباد أيضا الاعتراف بسلطتها على مضيق هرمز، حيث تهدف إلى تحصيل رسوم عبور والتحكم في الوصول إليه. وكان نحو ٢٠ بالمئة من شحنات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية يمر عبر المضيق قبل الحرب.